أ . د . حلمي محمد القاعود

الصِّرْبُ في مِصْر
الإسلامُ الذي تريدُه الكنيسة

١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

حمدا لله جل وعلا ، وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة للعالمين ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد :

فقد قام السيد / سلفا كير رئيس جنوب السودان المنشق عن دولة السودان عضو الجامعة العربية في يوم ٢٠/١٢/٢٠١١م بأول زيارة رسمية ومعلنة إلى الكيان النازي اليهودي الغاصب في فلسطين المحتلة ، وخاطب الغزاة اليهود فى حفل علني بحضور رئيس الكيان شمعون بيريز قائلا : «لقد وقفتم إلى جانبنا طوال الوقت، ولولا الدعم الذي قدمتموه لنا لما قامت لنا قائمة». وجاء كلامه تعليقا على قول الأخير : " إن علاقة بلاده بقادة انفصال الجنوب بدأت في أثناء حكومة ليفي اشكول (النصف الثاني من الستينيات) عندما كان بيريز نائبا لوزير الدفاع. والتقى لأول مرة بممثلي الجنوب فى اجتماع تم ترتيبه فى باريس، واتفق فيه على تقديم مساعدات كبيرة فى مجالات البنية التحتية والزراعة "، أضاف بيريز: " أن بلاده لا تزال تقدم لجنوب السودان ما يحتاجه من مساعدات فى شتى المجالات ".

زيارة سلفا كير للكيان الصهيوني تؤكد على حقيقة المؤامرة التي تقودها الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني لتقسيم البلاد العربية وتفتيتها اعتمادا على النزعات الطائفية والعرقية والقبلية وغيرها ، لتأمين وجود الكيان الصهيوني وحمايته ، وجعل القيادة في المنطقة بيمينه ، وذلك للهيمنة الإستراتيجية على مقدراتها ونهب ثرواتها وحرمانها من الحرية والكرامة والشرف والتقدم ، وهو ما تحقق إلى حد ما في العراق ولبنان واليمن والصومال ؛ فضلا عن السودان ، وفي طريقه إلى التحقق في بقية الدول العربية وفي القلب منها مصر !

لقد تحقق انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م ؛ بعد قرابة خمسين عاما من التمرد المسلح والدعم الاستعماري الصهيوني الدءوب المستمر للمتمردين ، تمويلا وتدريبا عسكريا وإداريا ، بالإضافة إلى الحملات الإعلامية والدبلوماسية والسياسية . وفي خلال العمل من أجل الانفصال كانت تتردد مقولات عن التمييز والاضطهاد واستبعاد المتمردين من المناصب والوظائف العليا وتطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين ، وأسلمة النصارى والوثنيين ، وهي الدعاوى ذاتها تقريبا التي يرددها المتمردون الطائفيون في مصر مذ تولي رئيس الكنيسة الحالي قيادة الطائفة الأرثوذكسية عام ١٩٧١م ، وتطبيقه أفكار جماعة الأمة القبطية الإرهابية في الواقع العملي بفصل الطائفة معنويا ونفسيا عن المحيط الاجتماعي الحاضن ، وبث ثقافة الاستشهاد من أجل تحرير مصر من الغزاة المسلمين ، واستخدام اللغة الهيروغليفية بوصفها لغة قومية بدلا من اللغة العربية (لغة المحتلين) ، وصناعة إعلام محلي وخارجي يشارك فيه الشيوعيون واليساريون والعلمانيون المصريون ، يتبنى ادعاءات التمرد الطائفي عن طريق الرشاوى المقنعة ، وسلطة النظام البائد الفاسد الذي كان يطارد الإسلام ويضطهد المسلمين ويقدمهم لمحاكمات عسكرية واستثنائية وقد نجح في ذلك نجاحا ملموسا .

الأمر المهم في هذا السياق هو إنكار الإعلام الرسمي والإعلام الطائفي أو ما أسميه الإعلام الصربي ، فكرة أن قادة التمرد يفكرون في تقسيم مصر أو تحريرها من المسلمين ، ويرى أن تلك الفكرة ساذجة ومن يرددونها محكومون بنظرية المؤامرة الموهومة .

ولكن واقع التمرد الطائفي أو حركته وخاصة بعد نجاح ثورة يناير في خلع الطاغية وأعوانه الكبار ، وتقديمهم للمحاكمة ؛ تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن التمرد يعمل من أجل غاياته الشيطانية بتقسيم مصر أو تحريرها من الإسلام ؛ سواء بتغيير الإسلام على طريقته أو طرد المسلمين كما يحلم وفقا للتجربة الأندلسية ، أو التجربة اليهودية في فلسطين ، أو التجربة الصربية في البوسنة والهرسك ،أو التجربة السودانية الجنوبية!

لقد شجعت التجربة السودانية الجنوبية قادة التمرد الطائفي في مصر على إعلان ما يسمى الدولة القبطية في واشنطن ، وطلب الحماية الدولية من الأمم المتحدة للنصارى في مصر ، ثم تعددت رسائل الغزل من جانب التمرد الطائفي إلى الكيان الصهيوني.. والأخطر هو ارتفاع نغمة التحدي للسلطة والشعب من جانب المتمردين في الداخل مثلما حدث في صول وأطفيح والمقطم وإمبابة والمريناب وماسبيرو وقتل جنود الجيش المصري والاستيلاء على مدرعة عسكرية ودهس المتظاهرين بها بعد قتل الجندي سائقها ضربا بطريقة بشعة .. وسبق ذلك التهديد السافر بقتل المسئولين والإعلان أن مصر بلدهم وحدهم ..

إن التحرش بالإسلام والمسلمين في مصر انتقل من قيادات التمرد الطائفي إلى أفراد عاديين في الطائفة ، ويقوم الإعلام الصربي بالدفاع عن هذا التحرش أو التقليل من خطورته أو التعتيم عليه ، وقد حملت الأنباء (أواخر ديسمبر ٢٠١١م) أن طالبا نصرانيا قام بنشر رسوم مسيئة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم – ولم يتم تدارك الأمر في بداياته ما أدى إلى اشتعال العنف في أربع قرى بمحافظة أسيوط وجعل مدير نيابة مركز أسيوط يأمر بحبس المتهم أربعة أيام على ذمة التحقيق، بعد أن وجه إليه تهمتي ازدراء الأديان الذي ترتب عليه إثارة فتنة طائفية، وإحداث شغب فى قرى منقباد، والعُدَر، وبهيج، وسلام، بعد نشره الرسومات المسيئة للإسلام والمسلمين على صفحته بموقع "فيس بوك "، وقد أدانت الكنيسة تلك الأحداث ، واستنكرت القيادات الكنسية تصرف الشاب النصراني .

لقد كانت الثورة في يناير صدمة صاعقة لقيادات التمرد الطائفي ، فحاولوا منع الطائفة من المشاركة فيها ، وما زالوا يحاولون إجهاضها ، واشتد حنقهم وسعارهم عقب نجاح التيارات الإسلامية في الانتخابات التشريعية بالأغلبية في المرحلتين الأولى والثانية ، ووصل الأمر مؤخرا بأحد القساوسة " القمص بطرس الأنبا بولا " للتهديد بإراقة الدماء إذا طبقت الشريعة الإسلامية في مصر (المصريون ٢٠١١/١٢/٣١م) .

وقد فسر محللون تصاعد حدة تصريحات قساوسة الكنيسة الأرثوذكسية فى الآونة الأخيرة عبر وسائل الإعلام وفي المظاهرات والاعتصامات التي قاموا بها، بأنه استدعاء لما يسمي بـ"السلفية الكنسية" التي تم تأسيسها على يد جماعة الأمة القبطية

الإرهابية ، سعيا لانفصال الطائفة جغرافيا عن الأغلبية الإسلامية مثلما حدث في السودان .
إن انفصال جنوب السودان يستهدف مصر بالدرجة الأولى في ثروتها المائية ، ووجودها في حوض النيل ، وصلاتها بإفريقية ، فماذا ستكون الحال لوتم تقسيم مصر وقامت دولة نصرانية في الصعيد وبجوارها دولة نوبية كما خطط الأميركيون والصهاينة ؟
وإذا كانت ظروف مصر الجغرافية تختلف عن ظروف السودان ، وذلك لاختلاط أبناء الطائفة بالأغلبية الحاضنة ، فإن التجربة الصربية في البوسنة والهرسك تبدو أقرب إلى التنفيذ في مصر ، حيث يمكن في المستقبل الاتجاه إلى التطهير العرقي بعد التأكد من العزل المعنوي والنفسي للطائفة وشحنها بأفكار الانفصال والتقسيم ، ويمكن احتساب الاشتباكات التي جرت قبل الثورة وبعدها ، في العمرانية والمقطم وإمبابة وماسبيرو وشبرا ونفق السبتية نموذجا لما يمكن أن يحدث في المستقبل باستخدام السلاح !
ومع ذلك ؛ فإنني أتصور أن بنية الطائفة لن تتأثر كثيرا بالشحن الطائفي الذي يقوم به المتمردون . فهذه البنية هي بنية الشعب المصري الطيب الأصيل الذي تربى على قيم الأخوة والتعاون والمروءة والسلام الاجتماعي ، وأبناء الطائفة مثلهم مثل أبناء الأغلبية الساحقة ، كلهم مهمومون بقضاياهم اليومية قبل أي قضايا تآمرية يصنعها الأشرار في واشنطن ولندن وبرلين وتل أبيب !
إن أبناء الطائفة يعيشون داخل البيئة الحاضنة ، يكافحون من أجل الحياة الكريمة ، وأعتقد أن قيام النظام الجديد بعد الثورة على أسس الحرية والعدل والكرامة والمشاركة ، سيخلق واقعا أفضل ، تفشل فيه المؤامرات التي يصنعها التمرد الطائفي ، ويشفي كثيرا من الجراح التي صنعها خونة المهجر وخونة الداخل من المتمردين ، وسيكون هدف أبناء الطائفة وأبناء الأغلبية بناء مستقبل أفضل في التعليم والصحة والاقتصاد وتوفير الأمن والخدمات ، وليس التسابق لبناء الكنائس ، وحرمان الأغلبية من التعبير عن دينها وقيمها التي تحض على الرحمة والمودة والتعاون والشهامة والتضامن الاجتماعي ..

***

وبعد :
فهذا الكتاب يرصد جرائم التمرد الطائفي من خلال الأحداث التي كان طرفا فاعلا فيها بعد ثورة يناير ٢٠١١م العظيمة ، موثقا بالأفعال والأقوال ، كاشفا في الوقت نفسه عن أبعاد الواقع المحيط وما يجري فيه من سلبيات بعض المنتمين إلى الأغلبية في الإعلام والسياسة وما يسمى منظمات حقوق الإنسان ...
وآمل أن يكون ما كتبته صرخة من أجل إنقاذ الطائفة الأرثوذكسية التي يقودها المتمردون الطائفيون إلى بحر الظلمات ، فأبناء الطائفة شركاؤنا في الوطن ، ومصيرهم يعنينا ، ووجودهم أمانة في ذمتنا كما علمنا ديننا الحنيف .
هذا وبالله التوفيق .
المجد في :

٨ من صفر الخير١٤٣٣هـ

أول يناير ٢٠١٢م .

حلمي محمد القاعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام الذي تريده الكنيسة !

صُدمتُ وفُجعتُ وأَلِمْتُ حينما طالعت في صحيفة موالية للكنيسة ما سمته وثيقة تجديد الخطاب الديني ؛ منسوبة إلى عدد كبير من المهتمين بالشأن الإسلامي من علماء ودعاة وكتاب وغيرهم .. الصدمة أن الجريدة الطائفية التي يحررها مسلمون اسما ، قد وضعت ٢٢ بندا تصبُّ في تحويل الإسلام من دين أوحي به إلى النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – إلى شيء آخر لا علاقة له بالإسلام من قريب أو بعيد ، إنه دين كنسي بامتياز لا علاقة له بطبيعة الإسلام الذي يصنع الضمير ، ويربط المسلم بربه في أقواله وأفعاله ، ويجعله يحيا عزيزا كريما كما أراد له رب العالمين .

صحيح أن الجريدة الطائفية صحّحت ما نسبته إلى المهتمين بالشأن الإسلامي ، وأن ما ذكرته كان خلاصة اجتهادهم المفترض ، واعترفت أن ما نشر هو من تخطيط وتفكير محرريها الأشاوس الذين أرادوا تجديد الخطاب الديني الإسلامي لكي تكون صورة الإسلام مُرضية للخارج والداخل ، ولا يرى الناس فيه تطرفا أو إرهابا كما يرون الآن .

وصحيح أيضا أن بعض المعنيين بالشأن الإسلامي ممن نسبت إليهم الصحيفة الموالية للكنيسة الاجتهاد في تجديد الخطاب الديني نفوا ما نشر، وقالوا إننا أجبنا عن جزئيات لا تحتمل المعنى أو الصياغة التي لجأت إليها الجريدة الطائفية .. ولكن يبقى السؤال :

لماذا لم تحاول الجريدة الطائفية أن تفتح ملف الخطاب الديني الكنسي الذي تتبناه الكنيسة ، وهو الأولي بالفتح والمناقشة ، لأنه خطاب إرهابي ابتزازي انعزالي انفصالي ؟

بالطبع لم تحاول الجريدة الموالية للكنيسة أن تفتح ملف الخطاب الديني الكنسي في مصر ، لأنها تعلم أولا أن هذا الخطاب هو الذي يقوم على تمويلها ، ثم إنه ثانيا يقوم على فكر جماعة الأمة القبطية الإرهابية ومدارس الأحد الانعزالية ، وكان من تلاميذها رئيس الكنيسة الحالي ، وهذا الفكر يؤمن أن مصر الإسلامية محتلة من قبل (المسلمين !) البدو الغزاة الأجلاف الذين قدموا من الجزيرة العربية ويجب أن يعودوا إليها ، وأن اللغة العربية ليست لغة النصارى ، الذين يجب أن يستعيدوا اللغة الهيروغليفية بدلا من هذه اللغة التي تعد لغة محتلين أو مستعمرين ، ثم إن هذا الفكر الكنسي الابتزازي يعتمد على تمسك السلطة بكراسيها على حساب أية قيمة أو معتقد فتبتز النظام ، بناء على الاستقواء بالغرب الاستعماري الصليبي وفي مقدمته الولايات الأميركية المتحدة ، وقد استطاع هذا الفكر بعد أربعين عاما من تولى رئيس الكنيسة الحالي لمنصبه أن يحقق من خلال الطائفة الفكرة الانعزالية عن البيئة الحاضنة وهي مجتمع الأغلبية الإسلامي ، وأصبح كثير من أتباع الكنيسة يجاهرون اليوم بضرورة العمل على الانفصال عن هذه البيئة ، وتكوين دولة مستقلة مثلما حدث في السودان للأقلية الكاثوليكية هناك ..

أولياء الكنيسة في الصحيفة التي تسعى لتغيير الخطاب الإسلامي ، ينطلقون من كون الإسلام هو الذي يصنع المشكلات المفتعلة للحكام وللكنيسة وللمجتمع ، ولذا تصوغ ما تسميه وثيقة تجديد الخطاب الديني – لم تقل الإسلامي صراحة – ولكنها تقصد الإسلام عمليا وتطبيقيا ، وبنود الوثيقة المزعومة تتناول العقيدة والشريعة بمنتهى الصراحة والوضوح ، وتدخل في صلب الثوابت الإسلامية التي لا يستطيع أحد أن يمسها ، ولكن القوم يريدون إرضاء الكنيسة والغرب والنظام ، وفي سبيل ذلك يستبيحون المقدسات ، وينسبونها كذبا إلى المهتمين بالشأن الإسلامي ، وحين ينكشفون ينسبونها إلى شباب المحررين الذين لم يقرءوا كتابا في العقيدة أو الشريعة أو يعلموا عن الإسلام أكثر من الأميين الذين يلتقطون معارفهم الدينية من هنا أو هناك . ومع ذلك يجدون في أنفسهم الجرأة ليكونوا عنوانا على مناقشة قضايا من قبيل ضبط المصطلحات السياسية المتعلقة بالدين مثل الجزية والخلافة ، ومفهوم الاختلاط وعلاقة الرجل بالمرأة في الإسلام ، وضبط الرؤية الإسلامية للمرأة وتوفيق أوضاع قوانين الأحوال الشخصية، والثورة التي تقتلع الجذور الفقهية التي أفسدت علينا الدين بمفهومهم ، وقطع ألسنة من يرى أن المرأة متاع للزوج ومجرد متعة حسب ما يقولون ؛ لأن الإسلام جعل للمرأة كيانا. والجهاد الذي يوجه ضد المحتلين في بلاد المسلمين، والخطباء الذين يحثون على الجهاد دون قياس المصالح فيه والمنافع ، وغالبية المسلمين الذين يجاهدون في المكان والزمان الخطأ ، وفق تصوراتهم ، وصد هجمات تدين الظاهر والطقوس الغريبة القادمة من دول الجوار في ثلاثين السنة الأخيرة، وتقليد ملابس دول الجوار في اللحى الكثيفة التي تصل إلى تحت الصدر، والجلباب الذي لم يكن متداولا إلا لدى أهل الريف، وأهل الصعيد، والمرأة التي ارتدت النقاب بشكل فيه تزيد وإسراف ..

وإذا كانت هذه القضايا تبدو مطروحة للنقاش بصورة ما ، فإنهم يتجاوزون إلى قضايا أخرى هي صلب ما يريدون ، وهي أيضا غاية المراد فيما يسمونه تجديد الخطاب الديني ، ليس في وسائل الدعوة كما يزعمون ، ولكن في تغيير المضمون الإسلامي ، فما بالك بمن يريد الفصل بين الدين والدولة ؟ ومن يريد فرض العلمانية ؟ ومن يرى فيها مذهبا يقوم على فكرة الفصل بين الدين والدولة، ويعد الدين أمرا لا شأن له بالدولة، ويقول إن العلمانية " لا يجب النظر إليها كمضاد للدين " وفق تعبيرهم الركيك ، وإنما ننظر إليها على أنها لا تريد استخدام الدين في شؤون السياسة والمتاجرة به ؟ ، ثم ينتقلون إلى ما يسمى "الدعوة إلى الفضائل المشتركة بين الأديان ، وصياغة العلاقة بين أتباع الديانات من خلال المدرسة والمسجد والكنيسة لإنهاء حالة التعصب " ، أي إن التعصب في منظورهم سمة من سمات المسلمين كما تفترض الوثيقة المزعومة ، وسوف ينتهي عندما يقدمون للمسلمين الفضائل المشتركة للأديان ، وكأن فضائل الإسلام وحدها قاصرة عن معالجة التعصب إذا كان هناك تعصب ، وكأن الإسلام بذاته يحث على التعصب وضيق الأفق ، ورفض غير المسلمين !!.

ثم تنتقل الوثيقة المزعومة إلى أمر آخر خطير تخلط فيه وتدلس لقبول الربا ، والعمل به من خلال ما يسمونه "عدم تنفير الناس من النظم الاقتصادية بتحريم التعامل مع البنوك " وطرح فكرة البنوك الإسلامية بطريقة تثير الريب والشك .
وتطالب الوثيقة بالاعتراف بحق المرأة في رئاسة الجمهورية وقيادة الأمة ورئاسة الجمهورية لأن مرد ذلك إلى صناديق الانتخاب، واختيار الناس، مع الاعتراف أيضا بحق المسيحي (ونسيت الوثيقة اليهودي والبهائي والماسوني وعابد الشيطان) في رئاسة الجمهورية و المناصب المهمة لأن الإسلام وضع أول نموذج للمواطنة، ظهر في ميثاق المدينة الذي وضعه النبي - صلى الله عليه وسلم - عند إنشاء مجتمع المدينة المنورة! وترتب الوثيقة المزعومة على ذلك ضرورة فصل الخطاب الديني عن السلطة وإعادة ربطه بحاجات المجتمع وتغيراته ، لأن الأصل في الدعوة الإسلامية هو التركيز على الجانب الدعوى والتربوي وضبط السلوكيات.
ولا أدري لماذا الإصرار على اللعب بالإسلام وتغييره ، ونسبة التعصب والجمود إليه ، وعده سببا لمشكلات المجتمع والسلطة والطوائف الأخرى،مع أنه المعتدى عليه وعلى أهله دائما ، والمطارد في المدارس والجامعات وأجهزة الإعلام والصحافة والمنتديات والثقافة والأعمال الخيرية ؟
إن المستعمرين الصليبيين المتوحشين يوم صنعوا النخب المحلية الخائنة الموالية لهم جعلوا على رأس أولوياتهم محاربة الإسلام وتشويهه ، ومعاملته مثلما كان الغرب الاستعماري الصليبي المتوحش يعامل الكنيسة في القرون الوسطى ، وحين قامت الثورة الفرنسية كان شعارها اقتلوا آخر ملك بأحشاء آخر قسيس ، لأن القساوسة كانوا يملكون الحرمان والغفران ، وسيطروا على كل شيء في الغرب ، ليس بحكم المسيحية ، وإنما بحكم تفسيراتهم الخاصة وتغولهم على المجتمع .. بينما الإسلام لا يوجد فيه رجال دين يملكون سلطة على أحد ، والناس موكولون إلى ضمائرهم وحسابهم على الله !
لماذا الإصرار على تغيير الإسلام بينما الكنيسة التي شعارها دع ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر " تمارس السياسة ، وتؤصل للتعصب ، ولتقسيم البلاد ، وترفض أي تفسير للإنجيل عدا تفسير رئيسها الحالي ولو كان المفسرون من كبار الأساقفة ، وتتحالف مع السلطة البوليسية الفاشية لشطب الإسلام واستئصاله من المجتمع المصري ؟
لاشك أن وثيقة تجديد الخطاب الديني أكبر من المحررين الشبان التي نسبت إليهم ، وأن وراءها ما وراءها .. ولكن هل نبيع الإسلام من أجل دولة الكنيسة المستقوية بالغرب الاستعماري الصليبي ؟

***

متى يحاكم المتمردون الطائفيون؟

تقوم الأجهزة الأمنية بتقديم المتهمين إلى القضاء . وعادة يكون المتهم مستوفيا أدلة الاتهام التي تجعل النيابة تحوله إلى المحكمة التي تصدر غالبا حكم الإدانة بناء على الأدلة المرفقة بالقضية .. والأمر يكون واضحا في القضايا ذات الطابع السياسي ، حيث تكون محاكم أمن الدولة هي موطن الحكم ..

وفي العقود الستة الماضية كان جهاز السافاك (المباحث العامة أو أمن الدولة) ، يقوم بتقديم من يرى النظام البائد أنهم يشكلون حالة يجب التخلص منها بسبب الانتماء إلى الإسلام أو إلى المعارضة أو كشف مفاسد الزمرة الحاكمة إلى القضاء ، والأدلة دائمة جاهزة وشهود الزور حاضرون ، والمحكمة لا تملك إلا الاستجابة لمنطق الأوراق التي أمامها !

كان الضحايا في الأغلب الأعم من المنتمين إلى الحركة الإسلامية ، ولم يكن القضاء هو الوسيلة الوحيدة لتدميرهم ، بل كانت الأبواق المأجورة المزمنة التي استمرت في مناصبها طويلا بالنفاق والرشاوى المليونية ، تقوم بالدور الأهم في تدمير الضحايا والتشهير بهم وبأسرهم بغير حق وعلى قارعة الطريق .

في العقود الأربعة الماضية كان التمرد الطائفي الخائن يسعي لتقسيم الوطن ويشهر بالإسلام ونبيه - صلى الله عليه وسلم - ويغيّر هوية الدولة عن طريق بناء الكنائس العملاقة على هيئة قلاع حصينة ، وإرغام الدولة على إقصاء الإسلام من التعليم والإعلام والثقافة والمجتمع ، و إقامة إمبراطوريات إعلامية تشتري ذمم الكتاب والصحفيين معدومي الضمير الذين يشوهون الإسلام ليلا ونهارا ، والصراخ الكاذب : أغيثونا من اضطهاد المسلمين المتوحشين ، ثم وجد المتمردون الطائفيون الخونة فرصة ذهبية للتحالف مع نظام حكم استبدادي فاشي يهمه بالدرجة الأولى الحفاظ على بقاء الكراسي الحاكمة آمنة ومطمئنة ، ومن خلال ولاء الفريقين واستقوائهما بالغرب وخاصة الولايات المتحدة ، وجد المتمردون الجو مناسبا لابتزاز النظام المستبد الفاشي والحصول على امتيازات لا يستحقونها .

بالطبع ، لم تقف دكاكين حقوق الإنسان مع المسلمين المظلومين وراء الأسوار أو أمامها ، ولكنها كانت بوقا صارخا يهتف مع المتمردين الطائفيين الخونة لتحقيق مطالبهم الشاذة وغير القانونية ، وتحويل القضايا اليومية التي تحدث بين المواطنين العاديين إلى قضايا اضطهاد من الأغلبية المسلمة ضد الأقلية غير المسلمة ، وتصدر البيانات الملتهبة ضد التمييز الموهوم ، ويتصدر أصحاب الدكاكين الشاشات الملونة ، ويكثرون من الحديث عن المتطرفين والمتشددين والمتعصبين والإرهابيين الإسلاميين الذين يعادون الحياة ويضطهدون الأقلية الوديعة المسالمة .

الآلاف من الإسلاميين غيبوا وراء الأسوار ، وحرموا من الوظائف العليا والسفلى ، وحوصروا ولوحقوا ، وتنتظرهم قوائم ترقب الوصول أو المنع من السفر ، ويمنع أبناؤهم وذووهم من التجنيد والالتحاق بالكليات العسكرية والشرطية ، بل يمنعون من الالتحاق بالأندية الرياضية ، دون أن يفتح الله بكلمة على أفواه أصحاب هذه الدكاكين لإنصاف المظلومين .

أما المتمردون الطائفيون الخونة فيعملون لتقسيم الوطن في أمان تام ، ويسافرون إلى الغرب وأميركا ، ويحصلون على التبرعات والمساعدات الضخمة التي يقدمها من يسمون أقباط المهجر ، ودول الغرب الاستعماري دون أن يسائلهم أحد عما يفعلون ، ولا يستطيع الجهاز المركزي للمحاسبات أو أجهزة الرقابة الأخرى أن تقترب من مليم واحد يدخل خزائن المتمردين أو جيوبهم ، ودون أن تنطق دكاكين حقوق الإنسان بكلمة عن هذه الممارسات الخيانية الفاجرة !

ويوم سقط جهاز السافاك ، ظننا أن الأمور ستنتهي إلى اعتدال ، وأن تقديم الأبرياء إلى القضاء أو تغييبهم وراء الأسوار قد انتهى ، ولكن يبدو أن الجهاز الذي أقسموا أنه لن يتدخل في حياة الناس ، ما زالت له اليد الطولى في تقديم المسلمين الأبرياء إلى المحاكم ، وترك المجرمين المتمردين الخونة يعملون بالوتيرة ذاتها أو أسرع دون أن ينغصوا عليهم عملهم الشيطاني ولو بكلمة ..

في أحداث إمبابة التي أشعلها كاهن الكنيسة ، حين حبس المدعوة عبير ، ثم قام عادل عيد لبيب وأقاربه بإطلاق الأسلحة الآلية النارية التي قتلت ستة من المسلمين ومثلهم من النصارى ، كان من المفترض تقديم الكاهن ومن معه إلى القضاء ، ولكننا فوجئنا بتقديم من لا علاقة لهم بالحادث من المسلمين ، بل كان بعضهم غير موجود أصلا في موقع الأحداث كما أنبأتنا الصحف . وكان ترتيب من اتهموا بالتجمهر ولم يكونوا موجودين يوم الحادث في المقدمة ، ومنهم أبو يحيى الذي قادته الشهامة لحماية السيدة كاميليا التي كانت تريد إشهار إسلامها في الأزهر واختطفتها الأجهزة وسلمتها لسجن الكنيسة ، والشاب خالد حربي الذي يقوم بالعمل السلمي في مواجهة التمرد الطائفي الخائن ، أما من استخدموا السلاح الآلي وقتلوا المسلمين والنصارى عن قصد ومع سبق الإصرار والترصد فقد كان ترتيبهم بعد الثاني عشر (؟!) .

لا أفقه في القانون ، ولا أعرف العلة في جعل القتلة في مؤخرة قائمة المتهمين ، بينما من اتهموا بالتجمهر في المقدمة ، ولكن الذي أفهمه هو قيام جهاز السافاك المرعب (أمن الدولة الذي سقط ولم يقض عليه) بالانتقام من الإسلاميين بصورة بشعة بحكم أنه الذي قدم المتهمين في أحداث إمبابة إلى القضاء ، في الوقت الذي يتجاهل فيه ما يفعله قادة التمرد ويمثل خيانة وطنية تحتاج إلى محاكمة عاجلة حرصا على الوطن والمواطنين .

لقد شاهد العالم كيف يقود المتمردون الطائفيون قطعان النصارى البسطاء لاستخدام العنف ضد شركاء الوطن بل ضد الشرطة وجنرالاتها ، وما أحداث العمرانية وتحطيم محافظة الجيزة وإصابة جنرالات الداخلية وقطع طريق المنيب ببعيد ، ثم هذا الاعتصام الذي استمر طويلا وتم في ماسبيرو ، وقطع الطريق العام على الكورنيش والهتافات الفاجرة ضد المسلمين والسلطة والمشير ، وتعطيل مصالح الناس والقبض على المسلمات ووشمهن بالصليب وحلق شعر بعضهن ، وزعماء الاحتجاج يأتون من شتى أرجاء أوربة ليقودوا الاعتصامات المجرمة وإطلاق التصريحات المثيرة ، وفرض مطالب ضد القانون والأخلاق وهوية الوطن .

لا ندري لماذا يتقاعس جهاز الأمن المرعب الذي سقط ولم يقض عليه ؛ عن تقديم الخونة إلى القضاء ؟ إنه يعلم جيدا أن المتمردين الطائفيين الخونة يرتكبون جريمة

الخيانة العظمي بسعيهم لتقسيم الوطن والاستقواء بالغرب والعدو الصهيوني وطلب الحماية الدولية بتهمة كاذبة ..
قدم الخونة المتمردون الطائفيون قائمة بأسماء إسلامية ليحاكمهم النظام لأنهم يتصدون لجريمة التمرد الطائفي الخائن وعلى رأس هذه القائمة المجاهد الجليل الشيخ حافظ سلامة ، وللأسف فإن جهاز الرعب الأمني قدم معظم أفراد هذه القائمة ضمن أحداث إمبابة ، التي لم يشاركوا فيها ولم يحضروها ، ولم يكونوا بالقاهرة يوم وقوعها ؟ لماذا يا جهاز الرعب الذي سقط ولم يقض عليه ؟ هل هي صفقة سرية مع الخونة المتمردين الطائفيين ؟ هل هو استمرار لخطة ترويع الإسلاميين وإرضاء الخونة الطائفيين ؟
هل هذه السياسة الأمنية الغريبة بعد الثورة تتفق أو تتطابق مع ترك الجلادين من الضباط وأفراد جهاز الرعب أحرارا طلقاء ، دون أن يوقفوا عن العمل ودون أن يتم تقديمهم إلى المحاكمة قصاصا للشهداء والمصابين والمعاقين الذين قتلهم القناصة وآذوهم ؟
إن تطور أدوات المتمردين في استخدام السلاح ،وقطع الطرقات ، والاعتداء على رجال الشرطة ، وخطف المسلمات ووشمهن بالصليب ، وحلق شعر بعضهن ، والاستقواء بالسفارات الأجنبية وطلب الحماية الدولية ينذر بخطر كبير على مصر عامة والطائفة خاصة ، وهو ما لا يرضاه عاقل ، بحسابات الوطنية أو حسابات المصالح المادية المباشرة . ولا أظن المتمردين الطائفيين الخونة فكروا يوما في مصلحة جموع الطائفة التي تتعامل مع الأغلبية في حياتها اليومية والاجتماعية والاقتصادية ، ولا أظن أن المليارديرات الطائفيين الذين ينفقون أموالهم بلا حساب لإيذاء الأغلبية وإهانة دينها ورموزها يدركون أن الطائفة وخاصة أفرادها البسطاء ، هم الذين سيدفعون ثمن جرائم المتمردين ، وإن كان هؤلاء المليارديرات لن يكونوا بمنأى عن الحساب ، سواء على المستوى القانوني أو مستوى المقاطعة الشعبية ، والازدراء الشعبي من الأغلبية والأقلية على السواء .
لا مجال للتمييز في تطبيق القانون بين الأغلبية والأقلية . فأن تكون الأغلبية وقودا للمحاكمات والملاحقات ، وأن يكون المتهمون بالتجمهر قبل المتهمين بالقتل مع سبق الإصرار والرصد ، ثم الإفراج عن المتهمين الجنائيين الطائفيين تحت ضغط المتمردين الطائفيين الخونة ، فهذا ما لا يقره عدل أو مساواة ..
إنني أناشد النائب العام أن يقدم المتمردين الطائفيين الخونة ، في الداخل والخارج إلى التحقيق، وهم معرفون بالاسم بدءا من القيادات الكنسية الكبرى ، إلى أولئك المأجورين الذين يتنقلون بين القاهرة والعواصم التي يعملون لحسابها ، وذلك لدرء خطر يحدق بالوطن أمام تراخي السلطة في محاسبتهم ومعاملتهم مثلما تتعامل مع المسلمين ..
وتطبيق القانون خير من ترك الأمور لعواصف العواطف التي قد لا تبقي ولا تذر !

***

تقسيم السودان ودولة النصارى

وقع المحظور ، وأعلنت قوى الشر الصليبية انتصارها بتقسيم السودان ، وإقامة دولة جديدة على ثلث مساحته يقودها مسيحيون متعصبون ، ربّتهم بريطانيا وأميركا واليهود ، وأعانوهم بالمال والسلاح والعتاد والتدريب ، والدعم المعنوي في الإعلام الدولي والساحة السياسية العالمية ، وشجعهم الشيوعيون السودانيون والعرب على القتال والانفصال، بل إن الناطق باسم الانفصاليين المتعصبين كان شيوعيا عريقا يحمل اسما إسلاميا ، وقد تم إلقاؤه في سلة المهملات بعد انتصار المتمردين المتعصبين الانفصاليين !

حفل الانفصال والتقسيم كان مثالا للهوان الذي تعيشه الأمة العربية البائسة التي فرطت في أرضها وعرضها ، وقبلت بالمشاركة في حفل الاغتصاب ، وراحت ترسم البسمة على شفتيها لتداري عارا كبيرا وخيبة كبرى صنعهما قادة لا يفكرون إلا في كراسيهم ومصالحهم الخاصة ، ويسلمون بما يقوله الاستعماريون الصليبيون ، بل يمتثلون لما به يأمرون .

قال رئيس الدولة الجديدة إنه ينطلق من الكنائس والمؤسسات لبناء الدولة الجديدة ومكافحة الفساد ، لتكون الدولة رقم ٤٤ الإفريقية ، و١٩٣ في الأمم المتحدة ، وكان يخطب باللغة الإنجليزية مع أنه يعرف العربية ، وذكر الكنائس دون المساجد مع أن المسلمين أكثر عددا من النصارى في جنوب السودان ، ولم يشر بإشارة ولو خافتة إلى الجامعة العربية التي تبرع أحد أمنائها بالترحيب به ، لتكون دولته الجديدة عضوا بالجامعة العربية الميتة ، ولم تكن الأعلام العربية حاضرة في المهرجانات التي تكرس الانفصال ، بل كان علم الدولة العبرية الغازية حاضرا بكل قوة ويحمله كثيرون ، وكلام قادتها يتردد في أركان جوبا العاصمة الانفصالية ، وكان الاحتفال في مجموعه في حضور رئيس الدولة المنتزع منها ثلثها يمثل إعلانا فجا ووقحا بكراهية العروبة والإسلام ، وحب الغرب والاستعمار والغزاة اليهود .

قالت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية في ٢٠١١/٧/١٠، تعبيرا عن شماتة رخيصة ، وأماني شيطانية ، وتحريض سافر :

[تشهد الردود المعادية في أنحاء الدول العربية لانشقاق جنوب السودان على الخوف الكبير من تحطم فانتازيا الوحدة العربية. إن حركة التمرد الشعبي على الحكم القائم في العالم العربي والتي يقدرها كثيرون في الغرب بأنها 'حركة تحول ديمقراطي'، تسهم في الإحياء المتكلف بهذه الفانتازيا الجماعية على نحو يثير العجب. إن خطاب 'الربيع العربي'، الذي يتجاهل تماما الخروق الكبيرة بين بواعث حركات التمرد في دول الشرق الأوسط المختلفة وبين المطامح المتعارضة بعناصر التمرد يشهد على استمرار الرفض العنيد للاعتراف بتعقيد المنطقة الكبير وعلى إرادة قوية لإبقاء حلم وجود 'عالم عربي موحد' حيا .لكن التحول الديمقراطي الحقيقي إذا ما حدث حقا للشرق الأوسط، يناقض مناقضة مطلقة فكرة وجود 'عالم عربي' في المنطقة. فالتحول الديمقراطي الحقيقي يوجب باعتراف بوجود جماعات أقليات دينية وثقافية

وبحقوقها التامة. لا يستطيع التحول الديمقراطي الحقيقي أن يبني 'ديمقراطية عربية' أو 'ديمقراطية إسلامية'، لان هذه التعريفات تكمن فيها نواة تمييز يقع على الأقليات . إن استقلال جنوب السودان سيقوي التوترات الداخلية في دول المنطقة الأخرى لكنه سيكون نموذجا أيضا لتحقيق الاعتراف بحقوق كثيرين من أبناء المنطقة في أن يكونوا مختلفين ويتحرروا من الاستبداد العربي والإسلامي الذي فرض عليهم زمنا طويلا جدا].

ولست في مجال مناقشة هذا الكلام الشامت الرخيص ، ولكن الخونة الذين يحملون الجنسية المصرية أبوا إلا أن يعلنوا في اليوم ذاته الذي كانت فيه قوى الشر تحتفل بالهزيمة العربية في جنوب السودان ، عن قيام ما يسمى الدولة القبطية من واشنطن ، وتولى الخائن الطائفي المتمرد في وكره هناك الإعلان عن دولة لها نشيد وعلم وتعيين سفراء ومقابلة مندوبي دول العالم لإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية ، وكان الخونة قد أعلنوا من قبل عن إنشاء بنك بحجة تمويل الحملات الانتخابية (؟) ، وقد دعا ما يسمى البنك القبطي الدولي الذي يمتلكه عدد من رجال الأعمال النصارى بالمهجر، إلى تقديم الدعم والمساعدات المالية للأقباط المصريين فى الحملات الانتخابية ودعم الديمقراطية فى مصر. وأشار البيان الرسمي للبنك إلى أن البنك سيدعم الحملات الانتخابية للأقباط فى مصر ومساعداتهم الفنية من خلال دورات ثقافية سياسية، فى مختلف محافظات مصر، كما يرحب البنك بدعم أي مواطن مصري يريد دولة مدنية وليست دينية (؟!) (اليوم السابع ٢٠١١/٧/١٢م) .

وواضح أن البنك المذكور لم ينشأ لهذا الهدف الوقتي المحدود المتمثل في دعم المرشحين النصارى في الانتخابات ، ولكنه من خلال مشروعاته الاستثمارية يشبه البنوك التي أنشاها اليهود الغزاة لفلسطين المحتلة ، ليكون الذراع الاقتصادية للدولة التي يحلم المتمردون الخونة بإنشائها ، مع إشارة لا تخفي لدعم من ينزع الإسلام عن الدولة المصرية التي يسمونها دولة دينية !

وفي السياق ذاته يتحرك خونة الداخل ، لتهيئة المناخ الملائم لإقامة الدولة الطائفية ، فقد طالب عدد من المتمردين الطائفيين الخونة في مؤتمر موسع تم عقده يوم السبت ٢٠١١/٦/١١، في كنيسة الراعي الصالح بالسويس بإقامة دولة مدنية ليبرالية على أنقاض نظام الحكم السابق لضمان حقوق الأقليات القبطية في مصر وحذروا من حدوث فتن وانقسام في المجتمع المصري واندلاع حرب أهلية في حالة إقامة دولة ديمقراطية ذات مرجعية دينية.

وهدد أحد المستشارين النصارى باندلاع الحرب الأهلية فى حالة قيام الدولة الدينية (يقصد الإسلامية) أو وصول الإسلاميين إلى الحكم ! أي إن القوم يصرون على تجريد مصر من الإسلام وإلا قامت مذابح ضد المسلمين ، كما نفهم من كلام السيد المستشار ، مما يعني أن على الأغلبية الإسلامية أن تتخلى عن إسلامها بهدوء ، وإلا فإن الدم ينتظر أفرادها !(بوابة الوفد ٢٠١١/٦/١١).

ولعل ما ذكره هذا المستشار يتوافق مع ما ذكره الخائن المقيم في وكره بواشنطن ، حين اقترح على المسلمين في مصر إذا أرادوا أن يكونوا قوما طيبين عدة اقتراحات منها :

وقف تدفق الأموال الخليجية على مصر ؟وفرض كفاله على كل سعودي وخليجي يدخل مصر ولو بقصد السياحة ، والحد من ذهاب المصريين إلى السعودية للعمل ، وتطهير التعليم من الدين الإسلامي وإلغاء المادة الثانية من الدستور المصري .
القوم إذا يتحركون بتخطيط منظم يعلم جيدا ماذا يريد على نمط ما جري في فلسطين ، وما جرى في السودان ، وما سيجري في أماكن أخرى ، ومن عجب أن المسئولين والمعنيين هنا يقابلون الأمر باستهانة شديدة ، بل إنهم يضعونه في خانة التسالي التي يتسلى بها الخونة في الخارج والداخل ، مع أنهم يعلمون جيدا أن هذه التسالي ، لا يمكن لها أن تظهر على السطح لو أن رئيس الكنيسة الأرثوذكسية المقيم في العباسية بدولة مصر العربية استخدم التلويح – مجرد التلويح – بحرمان هؤلاء الذين يتسلون بتقسيم مصر والتشهير بها في الداخل والخارج ، ويسعون لتجريد مصر من إسلامها ، ويقيمون البنوك لدعم دولتهم المنتظرة ، ويهددون بالحرب الدموية الأهلية لو وصل الإسلاميون إلى الحكم ؟
وكأن قدر الأغلبية الإسلامية في فلسطين والسودان ومصر أن تنسحق أمام قادة الأقليات المجرمين الخونة الذين لا يخافتون بعمالتهم للاستعمار الصليبي وغير الصليبي ، ثم تقبل هذه الأغلبية التعيسة بما يمليه المنتصرون على المهزومين!
صدى الجريمة الطائفية في مصر كان شبه معدوم . صدر بيان من الكنائس يستهين ويستنكر بما فعله الخونة . وتكلم بعض أذرع التمرد الطائفي كلاما عائما عن رفض البيان الذي أصدره الخونة في واشنطن .. ثم كان لقاء تلفزيوني يضيف للمتمردين وطنية أكثر مما يدين سلوكهم الخياني الإجرامي ، وكان المذيع الذي يتناول المسألة في وضع لا يحسد عليه ، فقد كان يتوسل إلى ما يسمي برئيس دولة الأقباط لكي يستمع إليه وإلى المتداخلين من ملته الذين بدوا والفرح يظلل ملامحهم ، والانتصار يكلل رءوسهم ، وراح بعضهم يفسر مفهوم طلب الحماية الدولية للطائفة في مصر ، ويدعي أن المصريين لم يفهموا هذا الطلب !
ومهما يكن من أمر ؛ فإن الهوان الذي تعيشه الأمة لن يستمر فيما أتصور طويلا ، وقد دخلت أميركا العراق ولم تستطع حماية النصارى هناك ؛ والأمر نفسه جرى من قبل في لبنان ، ويمكن أن يجري في أي مكان . والأمل معقود على أبناء الطائفة الذين لم تلوثهم الخيانة ، ولم يخدعهم المتمردون ، وقبل ذلك أبناء مصر جميعا الذين ينبغي أن يأخذوا زمام المبادرة في الدفاع عن وطنهم وفضح الخونة العملاء حتى لا تكون هناك دولة أخرى في مصر!

***

كوتة للمسلمين في القيادات الجامعية!

كتب الأستاذ علاء عريبي (بوابة الوفد ٧ /٩/٢٠١١ م) ، مقالا بعنوان كوتة للمسيحيين في القيادات الجامعية ، يبدي فيه مخاوفه من عدم وصول الأساتذة النصارى إلى مناصب جامعية في ظل نظام الانتخابات الذي يطالب به جموع الأساتذة ، لأن المسلمين الذين يقولون بعدم ولاية الكافر لن ينتخبوه !

المقال في عمومه هجاء معتاد من نفر من الكتاب والمثقفين الذين يرون في الإسلام جريمة خطيرة يجب القضاء على مقترفيها حتى تهدأ الأحوال في مصر ، وتحقق التقدم والمساواة .

يظن الكاتب أن نظام انتخابات القيادات الجامعية هو أول مسمار في نعش مفهوم الدولة المدنية، وبداية نهاية المصريين المسيحيين داخل الجامعات، وأنه أول خطوة لأسلمة المؤسسات الحكومية، كما أنه يعد كذلك المرحلة الأولى لتدشين مفهوم الإخوة فى الدين قبل الإخوة فى الوطن، وأعتقد أن الأيام القادمة سوف نشاهد خلالها كيفية قيام هذا النظام بتحول الجامعات إلى مؤسسات عنصرية، يسيطر الأساتذة المسلمون على جميع المناصب، ابتداء من رئاسة القسم وحتى رئاسة الجامعة، مرورا بالوكالة والنيابة، ويقول الكاتب : إن أخشى ما أخشاه في ظل هذه الجامعات المتأسلمة أن يكون هذا النظام الانتخابي هو الباب الخلفي لعدم تعيين الأوائل المسيحيين كمعيدين في الجامعات، فما الذي سيمنع أساتذة يؤمنون بعدم ولاية الكافر إلى تعيين أحد الكفار حتى لو كان متفوقا ؟ ".

وواضح أن رؤية الكاتب تركز أساسا على إقصاء الإسلام من الحياة والواقع ، بوصفه مشكلة ، بل جريمة كما قلت من قبل ، تقترفها طائفة متعصبة في المجتمع أي المسلمين ، أو المتأسلمين كما يصفهم الكاتب ، أي أدعياء الإسلام ، أي الكفار ، وهو وصف منقول عن شيوعي حكومي من أنصار النظام البوليسي الفاشي البائد، ويرأس حزبا قيادته شيوعية حكومية ، ويعد فرعا من فروع الحزب الوطني المنحل .

الكاتب يتجاهل أن المسلمين في مصر ليسوا طائفة ، وليسوا أقلية بل هم كل الشعب المصري باستثناء الشيوعيين واللادينيين والمتمردين الطائفيين ، فالإسلام دين الأغلبية بوصفه عقيدة وشريعة ، ودين الأقلية بوصفه حضارة وثقافة ، فالمجتمع المصري كله مجتمع مسلم بالإيمان والفكر باستثناء فلول الاستعمار والصهيونية الذين سماهم الشهيد سيد قطب الإنجليز السمر !

إن مفهوم الدولة المدنية كما يقدمه الإسلام يقوم على الحرية والعدل والمساواة " إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي .." (النحل : ٩٠) . وليس في دولة الإسلام كهنوت ، ولا حرمان ولا غفران ، وهذا المفهوم يختلف عن النظام البوليسي الفاشي أو المخابراتي الذي يقيد الحريات ، وينصر الأتباع على العامة ، ويسرق الشعب وينهب المال العام ويقيم من السجون والمعتقلات أكثر مما يقيم من المصانع والمدارس . كما يختلف عن الدولة الدينية التي أ٥قامتها الكنيسة في أوربة في العصور الوسطى ، وبصفة عامة فإن مفهوم الدولة المدنية في الإسلام يختلف عن المفهوم الذي يروج له كتاب السلطة البائدة ومثقفو

الحظيرة ، وهو مفهوم العلمانية وإقصاء الإسلام ، وتحويل مصر إلى دولة بلا دين ولا أخلاق !

إن الدولة المدنية (العلمانية) التي يشير إليها كتاب السلطة البائدة ومثقفو الحظيرة قد ماتت منذ زمان ، وشيعها الشعب المصري المسلم إلى مثواها الأخير منذ عام ١٩٦٧م عام الهزيمة الأشهر والأكبر في تاريخ مصر ، ولذا فهي ليست محتاجة إلى مسمار في نعشها كما يشير الأستاذ عريبي !

ثم يتنبأ الكاتب بأن الانتخابات بداية النهاية للمسيحيين في الجامعات ، وهذا كلام خطير يشحن النفوس ضد المسلمين ، وضد أفضل آلية لاختيار القيادات الجامعية في الظروف الراهنة وهي الانتخاب ، ويبدو أن الكاتب متأثر ببعض الدعايات الفجة التي يروجها المتمردون الطائفيون حيث يرددون كثيرا من الأكاذيب والأضاليل لابتزاز النظام (سابقا ولا حقا) وتحقيق امتيازات لا يستحقونها ، وتسبب غبنا للمسلمين وظلما ، ولعلى أذكره بأن الجامعة المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات، حتى الستينيات كانت تحت هيمنة مسيحية على العديد من الكليات ، مثل الطب والصيدلة والعلوم والهندسة والتجارة ومعاهد الصيارفة ، في هيئات التدريس بل في الطلاب الذين كانوا يشكلون أغلبية بحكم قدرات أسرهم المالية التي كانت تفوق قدرات معظم أسر الشعب المصري آنئذ ، ومع ذلك لم يغضب المسلمون ، ولم يصرخوا ، ولم يقولوا إن ذلك بداية النهاية للمسلمين في الجامعات ، ولكن مجانية التعليم أتاحت لكثير من أبناء الشعب المصري بما فيهم النصارى أن يصلوا إلى التعليم العالي ، وأن يكون من الطبيعي أن تكون أغلبية هيئات التدريس من الأغلبية دون غضاضة أو شذوذ !

أستغرب جدا من الكاتب أن يتحدث عن أسلمة الجامعات ، وكأن الجامعات كافرة يجب إدخالها إلى الإسلام ، من الطبيعي أن تكون الجامعات مجالا للأغلبية الساحقة والأقلية العددية ، وجميعهم كما قلت سلفا مسلمون بالعقيدة أو الحضارة .. لماذا هذا الرعب وذلك الفزع من الإسلام ؟ ولماذا وضع العربة أمام الحصان ، وافتعال معارك لا وجود لأسبابها ؟

قبل سنوات التحقت طالبة نصرانية بكلية التربية جامعة قناة السويس ، ودخلت قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، ونجحت وتفوقت ، وكانت الأولى ، وعينت معيدة ، واختارت في دراساتها العليا العلوم الإسلامية لتكون مجال دراستها ، وصارت أول نصرانية تدرّس الإسلام لطلاب مسلمين ، فهل بعد ذلك من تسامح ؟

إن الخوف من عدم تعيين معيدين من النصارى لا مسوغ له ، لأن الخوف الذي عرفناه ، والمعاناة التي شاهدناها طوال ثلاثين عاما من الاستبداد البوليسي الفاشي ، كانت في رفض الطلاب المسلمين وعدم موافقة الأمن جهارا نهارا على عدم تعيينهم ، بل إن الأمر كان يصل إلى البعثات والمؤتمرات ورفض أي مرشح مسلم ترى جهات الأمن الفاجرة أنه لا يروق لها ، وكاتب هذه السطور تعرض للمنع في بعض المناسبات مع أنه لا ينتمي إلى تنظيم أو جماعة أو حزب له صفة إسلامية ، ولكن تهمته أنه يكتب عن الإسلام !

إن وصف الجامعات بالمتأسلمة والعنصرية ، وصف غريب ، وكنت أتمنى أن يترفع الأستاذ عريبي عنه ، فهو يفترض أنها غير مسلمة وتدعي الإسلام ، ويفترض أنها ستكون عنصرية أو طائفية بمعنى أدق ، وهذا اتهام لا يجوز ، ولا يليق ، لسبب بسيط ، وهو أن مصر مسلمة منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ولن تكون غير ذلك إن شاء الله ، ولعل هذا هو ما أكسب الأقلية النصرانية فيها تميزا بالرقي عن بقية الطوائف النصرانية في العالم .

ثم إن حكاية ولاية الكافر على المسلم بهذه الصورة الغريبة يمثل حالة غير مقبولة من التشهير بأفضل العقول في مصر ، وهي عقول أساتذة الجامعات ، فهؤلاء الأساتذة أصحاب منهج في الفهم والتعبير ، ولا يجوز أن نضعهم مع السوقة في فهم قضية الولاية ، التي لا مجال لها هنا . إن الجامعة علم وبحث ، وأستاذ ، وليست منصبا أو قيادة أو ولاية . إنها محراب عبادة أكبر من كل مظاهر الصراع الاجتماعي ، واختيار القيادة وفق الانتخاب يقوم على قدرة المرشح على القيام بدوره ، وكفاءته في تنفيذ المهام المنوطة به . مثله في ذلك مثل المرشحين للمجالس المحلية والنيابية ، والناس تنتخب الأكفأ مسلما كان أو غير مسلم ، وتاريخ مصر الحديثة يؤكد أن المسلمين انتخبوا نصارى وأيدوهم قبل ١٩٥٢ وبعدها ، ولعل مكرم عبيد من أبرز النماذج .

إن غير المسلم حين يندمج في المجتمع ومشكلاته سواء كان مجتمعا كبيرا أو صغيرا ، ويكون واحدا من أفراده ، فإن من السهل جدا أن يحقق القيادة والنيابة ، ولكن حين يشعر أن ولاءه للكنيسة وحدها ، وأن الأغلبية تمثل كيانا غريبا عنه ، فعليه أن يتوقع كل شيء ، وخاصة في مجال الانتخابات ..

لزيادة التوضيح أقول : إن التمرد الطائفي الذي تبلور مع قيادة الأنبا شنودة للكنيسة وتمثل في جماعة الأمة القبطية الإرهابية ومدارس الأحد ، وكانت فلسفته تقوم على تقسيم الوطن ، ومحاربة المسلمين البدو الغزاة ، وغير ذلك من أفكار طائفية عنصرية بغيضة ، مع الاستقواء بالولايات المتحدة والغرب ، وتحريك خونة المهجر في عواصم العالم للضغط على الحكومة المصرية والتشهير بها . أقول : استطاع التمرد الطائفي تحويل الكنيسة إلى دولة ذات سيادة تتعامل مع الحكومة المصرية تعامل الند للند ، وتفرض عليها شروطها في تغيير هوية الدولة وزرعها بالكنائس ، وتحريم تدريس الإسلام في المدارس ، وفصل الأقلية النصرانية عن محيطها الاجتماعي لتكون كيانا قائما بذاته قيادته الكنيسة .

وقد خلق هذا وضعا شاذا وغريبا كان لا بد من ظهور من يرفضه على الطرف الآخر ، وأعتقد أن إنهاء التمرد الطائفي بالقانون ، وإعادة الطائفة إلى اللحمة الاجتماعية ، هو السبيل لمعالجة السلبيات التي صنعها المتمردون الطائفيون .

أما الجامعة فستبقى – مع كل التحولات – رمزا للعقل المصري في تسامحه وتوهجه ، ورفقا بالإسلام يا أبناء الإسلام !

***

* يجد القارئ في ملاحق الكتاب نص المقال الذي كتبه الأستاذ علاء عريبي ، ثم تعقيبه على مقالي .

ربنا مش هيسكت ؟!

ما تريده دولة الصرب المصرية في المرحلة الحالية يمكن تلخيصه في النقاط التالية:
أولا : منع الانتخابات التشريعية لحرمان الإسلاميين من المشاركة في وضع الدستور ، والحكومة القادمة .
ثانيا : استمرار الحكم العسكري حتى يمكن ابتزازه وتحقيق امتيازات للمتمردين الطائفيين ، وبقاء هيمنة الأقلية على الأكثرية والتمييز ضدها .
ثالثا : تفريغ الثورة من مضمونها في الحرية والديمقراطية والعدل ، وضمان عدم تطبيق القانون على الأقلية في الواقع الاجتماعي والسياسي .
رابعا : اللعب بفزاعة الحماية الدولية وطلب التدخل الأميركي من خلال خونة المهجر الذين يتظاهرون أمام الكونجرس والبيت الأبيض وبعض العواصم الغربية واستراليا ، وعقد لقاءات بين بعض المتعصبين وأجهزة المخابرات في الغرب وأميركا للترويج لما يسمى اضطهاد الأقباط .
خامسا : استمرار الشحن الطائفي في الداخل لمنع الطائفة من المشاركة في الحياة العامة ، وخاصة بعد رفض قطاع كبير من النصارى أوامر القيادة الطائفية المتمردة بعدم المشاركة في ثورة يناير ونزول أعداد منهم إلى ميدان التحرير ، وشاركوا مع إخوانهم المسلمين في التظاهر والاعتصام ، فضلا عن شغل الطائفة عن حكاية الزواج الثاني والطلاق لغير علة الزنا ، وخاصة بعد أن أعلنت مجموعات لا يستهان بها الانسحاب من الكنيسة الأرثوذكسية ، والانتساب إل طوائف أخر ى .
هذه الغايات التي تريدها دولة الصرب في مصر ا(تضم المتمردين الطائفيين وغلاة العلمانيين ، وبقايا اليسار الحكومي ومرتزقة الإعلام والثقافة وأشباههم) ، يبدو أنها تحققت أو في طريقها إلى التحقق ، بحكم إدارة الصرب للمعركة مع المجلس العسكري بدهاء ، واعتمادا على إمبراطورية الإعلام الصربي المتوحشة . وولاء المجموعات المتنصرة عمليا لهذه الإمبراطورية وتلك الدولة الصربية !
وقد كانت جريمة ماسبيرو التي خططت لها قيادة الدولة الصربية بذكاء كبير قمة المراحل التي أسهمت في تحقيق أهدافها بنجاح كبير ، فقد تم شحن البسطاء من الطائفة بما يسمى عملية الاستشهاد والصعود إلى المسيح من أجل الكنيسة المصرية الأرثوذكسية المضطهدة وبقائها ، وبالفعل خرج الرهبان المتمردون المتعصبون للنداء على النصارى في شوارع شبرا حتى ماسبيرو ، وألبسوا الشباب المغرر بهم الأكفان البيضاء وعليها شعار " شهيد تحت الطلب " ، وكان القتلة الذين عاثوا في الأرض فسادا وهم في طريقهم إلى نفق شبرا ، ثم اقتحامهم لجريدة الأهرام ومبنى نقابة الصحفيين وتكسير واجهته الزجاجية ، وترويعهم للسائرين في شارع رمسيس ثم استخدام السلاح لقتل جنود الجيش المجهولين على بوابة ماسبيرو ؛ الذين لم يشأ المجلس العسكري الإعلان عن أعدادهم حرصا على الروح المعنوية للقوات المسلحة ، وتواترت الروايات أن عددهم وصل إلى ٦٦ شهيدا عسكريا عدا الجرحى والمصابين .

ويؤكد بولس رمزي أحد المفكرين النصارى تعليقا على جريمة ماسبيرو ؛ وجود مؤامرة لتقسيم مصر بقوله: 'سيناريو تقسيم مصر وإقامة الدولة القبطية جاهز وموجود، والخطورة أنهم بدءوا الآن في تنفيذه!"

ويتابع كلامه مع مختار عبد العال مدير تحرير جريدة 'المساء' قائلا :" فبعد إسقاط الشرطة جاء الدور لمحاولة إسقاط القوات المسلحة وزرع الفتنة بين أبناء الوطن والجيش من أجل إغراق البلاد في حالة من الفوضى والفتن الطائفية ".

كما جاء على لسان المذيع بقناة الحرة عمرو خليل الذي استضافته المذيعة منى الشاذلي في برنامج 'العاشرة مساء' على قناة دريم مساء السبت الماضي؛ أنه شاهد المتظاهرين يحرقون مدرعة و٣ أوتوبيسات تابعة للجيش بواسطة زجاجات المولوتوف وأنابيب الغاز، وعندما قفز ثلاثة جنود من المدرعة - خشية الموت حرقاً- أمسك بهم المتظاهرون وضربوهم وسحلوهم في الشارع، ثم تدخل الناس فأنقذوهم وسلموهم لإخوانهم في الجيش!'.

ويؤكد كمال زاخر، على مخطط الجريمة التي أعدتها الدولة الصربية المصرية في شهادة خطيرة أدلى بها إلى مجلة آخر ساعة نشرت في الملف الشامل الذي نشرته المجلة (٢٠١١/١٠/١٧) حيث قال : 'القساوسة الذين يتبنون خطابا تحريضيا مثل القسيس الذي توعد محافظ أسوان بالقتل والضرب بالجزمة ليس ذلك من المسيحية في شيء ، والإسلام أيضا لا يتبنى مثل هذه النبرة ولا أي دين على الإطلاق سواء على مستوى السلوك أو على مستوى اختيار الألفاظ " ويضيف معلقا على تطرف بعض الرهبان : " فالراهب لا يجوز له الخروج من الدير إلا للضرورة القصوى كتلقي العلاج على سبيل المثال، والذين يقولون إن القرآن محرف وأن المسلمين ضيوف على مصر، والكلام هنا عن الأنبا بيشوي تحديدا، هذا فضلا عن القنوات التي تنضح بالكراهية ضد المسلمين.هذا الكلام يفتقد أيضا للحصافة والحكمة ،ويقول زاخر أيضا : القس الذي توعد محافظ أسوان بالموت ببشاعة وغيره ممن يخرجون على الفضائيات ويفتون في شؤون السياسة يعيدون إنتاج خطاب العصور المظلمة .....، وبالنسبة لقنوات الفتنة فإنها تمثل جزءا من الانحدار الثقافي في المجتمع وعلى الدولة التدخل فورا لوقف هذا العبث'.

لقد نجحت جريمة ماسبيرو في إدخال الطائفة إلى الجيتو مرة أخرى ، وجعلتها تتوحد خلف القيادة الصربية الفاشية ، وتجمد معاناتها حول الطلاق والزواج الثاني ، وتوقف سيل الاستقالات من الكنيسة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد حققت ابتزازا هينا وسهلا للسلطة القائمة ، وجعلتها تدور في ذعر مثلما كان الحال في عهد المخلوع ، وتحقق لها تقنين ألف وخمسمائة كنيسة غير مشروعة أي بنيت بالمخالفة للقانون ، من بين ثلاثة آلاف ومائة كنيسة بنيت دون ترخيص في عهد الرئيس الكنز الاستراتيجي للصهاينة والصرب وأميركا معا ! ثم وهو الأخطر إصدار قانون عدم التمييز الذي يجعل من حق أي صعلوك أن يرفع دعوى ضد الإسلام بأنه يميز ضد المرأة في الميراث أو الزواج أو الطلاق ، ويمكّن الفرق الضالة مثل البهائيين والقاديانيين والماسون بل والصهاينة أن تدافع عن وجودها في أرض الإسلام وبث ضلالاتها وانحرافاتها بطريقة مشروعة !

ثم وهو الأكثر خطرا أن يستمر عدم تطبيق القانون على الجناة المعتدين الصرب ، فرئيس الكنيسة المتمردة بعد أن نجح سابقا في إطلاق سراح الطائفيين المسجونين جنائيا في حوادث وجرائم سابقة ، يساوم الآن على إطلاق سراح من قتلوا الجنود الشهداء على بوابة ماسبيرو ، ويطالب بعدم محكمة الرهبان المحرضين نظير وقف طلبات التحقيق الدولي في جريمة ماسبيرو ، والناس كلها تعلم ماذا سيكون عليه الأمر في تحقيق دولي لا تستعد له السلطة المذعورة، ويتعاطف فيه قضاة المحكمة مع الصرب بحكم الانتماء الديني والتهييج الدولي ضد الإسلام والمسلمين . وقد بدأت بالفعل بعض الأذرع الصربية من خونة الخارج والداخل بتقديم طلبات التحقيق الدولي ، وكشف أحدهم أن أحد المحامين النصارى فى سويسرا رفع دعوى قضائية فى محكمة شمال أفريقيا الدولية اختصم فيها وزير العدل والحكومة المصرية لعدم اختصاص النيابة العسكرية - كما يزعم - بالتحقيق فى جريمة ماسبيرو.وأوضح المذكور أن محكمة شمال أفريقيا هي أولى درجات التقاضي الدولية !
لقد استطاعت زعامة الدولة الصربية المصرية أن تحول الطائفة إلى وقود لإشباع شهوة العنف والدم التي تؤمن بها هذه القيادة ، وتسعى من خلالها إلى تغيير هوية مصر العربية المسلمة وتقسيمها ، وقد شهدت عملية "التجنيز " التي أقامتها القيادة الصربية لمن تسميهم الشهداء الذين قتلوا في ماسبيرو إلحاحا على التحريض نحو الموت من أجل الكنيسة ؛ كما أسهبت في تفصيل ذلك جريدة " وطني " الناطقة باسم الصرب المصريين ، وكانت كلمات الرهبان المتطرفين والمعتدلين تصبّ في إشعال الحريق داخل الوطن تحت أكذوبة الاضطهاد المزعوم ، وكان الهتاف يتعالى " بالروح بالدم نفديك يا صليب !" وسط الآلاف من النصارى الذين اكتظت بهم الكاتدرائية على اتساعها، وجاءوا من كل حدب وصوب في مشهد رهيب ، فالرب الذي قال لموسى 'أنا الرب رءوف ورحيم' قال لقايين 'صوت دم أخيك صارخ إلي' ثم يأتي ما أعلنه رئيس الدولة الصربية عن الصيام ثلاثة أيام ، وأن " ربنا مش هيسكت " ليدلل على فكرة الدم التي عبر عنها قبل أربعين عاما حين قال للرهبان المائة والسبعين الذين ذهبوا إلى الخانكة لاستعراض عضلاتهم أريدكم أن ترجعوا سبعة عشر لا مائة وسبعين .
الزعيم يريد الآن أن تغرق مصر في بحور الدم ليتدخل أحبابه في واشنطن وما يتبعها ثم يقول : لا إسلام في مصر بعد اليوم !
ترى ما ذا يفعل أهل مصر في مواجهة دولة الصرب الذين أعلنوا أن ربهم لن يسكت ؟! .

***

لا تقلق : سنبني المضيفة كنيسة !

قال رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في مصر لمطران أسوان : لا تقلق .. سنبني المضيفة كنيسة !

المضيفة الواردة في حديث رئيس دولة العباسية المستقلة تقع في قرية اسمها المريناب وتتبع مركز إدفو بمحافظة أسوان وتقع على مساحة ٢٨٠ مترا مربعا .

وكان صاحب المضيفة قد حصل على ترخيص بإحلال وتجديد للمضيفة ينقلها من مبنى طيني مسقوف بالقش والبوص إلى مبنى خرساني ارتفاعه تسعة أمتار ، ولكن صاحب المضيفة ارتفع بالمبنى إلى ثلاثة عشر مترا ، وصنع فوقه قبابا تمهيدا لإقامة منارة وتعليق أجراس ، والإعلان عن إقامة كنيسة لنحو ستين شخصا نصرانيا وسط قرية تضم ثمانية عشر ألفا من المسلمين !

صدر أمر بإزالة الارتفاع المخالف في المضيفة ، ولكن القوم لم ينفذوه ، مما أثار غضبا بين الأهالي الذين يعلمون أن القانون يغمض عينيه عندما يتعلق الأمر بدولة الكنيسة ، وكانت هناك لقاءات عبر مجالس عرفية حضرها علماء دين مسلمون، ورجال دين نصارى ، التزم فيها النصارى بعدم بناء الكنيسة دون ترخيص ، ولما لم يتم الالتزام وأصر القوم بالتحدي والاستقواء بالخارج على بناء القباب ، ومواصلة بناء المضيفة كنيسة ، كان لابد من مواجهة التحدي والاستقواء ، ووقف الناس ضد من يسحقون القانون بأقدامهم ، وهنا ثارت ثائرة قطعان التمرد في أرجاء البلاد من أسوان إلى الإسكندرية ، وراح خونة المهجر يصدرون البيانات ويجيشون سادتهم في الغرب ضد الإسلام والمسلمين ، وتحركت الأقلام المأجورة التي لا تعرف الوضوء في حملة هستيرية ضد الشعب والسلطة جميعا ، ولم يتوان رئيس دولة العباسية عن التأكيد على ازدرائه للقانون والدولة معا ، حيث كشف مصدر مسئول بالمقر البابوي ، أن بطريرك الكرازة المرقسية أبلغ الأنبا هدرا مطران أسوان في اتصال هاتفي مساء السبت ٢٠١١/١٠/١، أنه سيتم تحويل "المضيفة" في قرية "المريناب" التابعة لمركز ادفو شمال المحافظة إلى كنيسة، على الرغم مما أثاره الأمر من اعتراضات خاصة وأنه لم يصدر ترخيص بالبناء في أقرب وقت، بعد احتواء الأزمة .

وقال المصدر، إن البطريرك قال في خلال الاتصال للأنبا هدرا: "سنحول مضيفة الماريناب إلى كنيسة... لا تقلق"، بعد تلقيه "تطمينات" من مسئولين بارزين في حكومة الدكتور عصام شرف تؤكد له رغبة السلطات في التهدئة مع الكنيسة وعدم إثارة النصارى ضد المجلس العسكري٠٠(المصريون ٢٠١١/١٠/٢) .

الحملة الإجرامية التي قادها المتمردون الطائفيون ضد الإسلام والمسلمين في الداخل والخارج أخذت شكل تحد سافر للسلطة بكل رموزها ، فضلا عن الشعب الذي يواجه المسألة بذهول وعدم تصديق ..

لقد قامت قطعان المتمردين الطائفيين المتظاهرين بقطع طريق ٢٦ يوليو وكورنيش النيل ، وأعلنت الاعتصام أمام ماسبيرو ، وتحركت من دوران شبرا إلى دار القضاء العالي ، وافترش المتمردون ميدان رمسيس ، وراحوا يسبون ويشتمون السلطة والشعب والإسلام جميعا ، وقد نقلت بعض المواقع تصريحات لبعض القساوسة تشير

إلى تطور خطير للتمرد الطائفي ، فقد هدد أحد قساوسة الكنيسة الأرثوذكسية في المظاهرات الطائفية أمام ماسبيرو الثلاثاء٤ /٢٠١١/١٠ بقتل محافظ أسوان اللواء مصطفي السيد ، بزعم أنه مسئول عن أحداث المريناب.
قال الراهب بلهجة حاسمة " المحافظ يقدم استقالته وينقبض علي الجناة ، والكنيسة تتبني ، والمشير في إيده يعمل كده ولو معملش كده هو عارف إيه اللي ممكن يحصل ، والمحافظ لو مقدمش استقالته خلال ٤٨ ساعة هيموت موتة شنيعة "
وأضاف : " المحافظ ده كداب ويجي يواجهني وأنا أديله باللي في رجلي . أدي المحافظ ده باللي في رجلي وأحط صوابعي في عنيه . هو اللي ماضي علي القرار والقرار معانا . معانا ورق وموجود وممكن ندهوله . والمشير قاعد ع الكرسي وعارف إن دي كنيسة . بقول للمشير حل المشكلة بسرعة أحسن. "
ويُذكر أن معدلات استخدام السلاح من قبل النصاري شهدت ارتفاعا حادا عقب ثورة ٢٥ يناير ، تزامنا مع صدور فتاوي من قيادات كنسية بقتل المخالفين ، كان آخرها فتوي القمص مرقص عزيز خليل بضرورة قتل المرتد عن المسيحية. (الفتح ٥/ ٢٠١١/١٠).
وعلى النهج نفسه سار القس المتمرد فلوباتير جميل والقمص المتمرد متياس نصر والقمص أثناسيوس چورچ حيث قادوا المظاهرات وكتبوا في مواقعهم الإلكترونية ما يشي بلغة الإثارة والتهييج وإهانة المسلمين، ومما كتبه الأخير : القمص أثناسيوس چورچ في ٣٠ من سبتمبر ٢٠١١ :
" قام البلاطجة والشبِّيحة والتلفيين بهدم الكنيسة بالكامل حتى استوت بالأرض، تحت سمع وبصر الأجهزة والسلطات المصرية... هدموا قباب الكنيسة، فلا كنيسة من غير قباب، فهي ليست مضيفة كما يروِّج المراوغون والملفقون عند كل حادثة... فمَن يهدم كوخًا أو يحرقه هو مجرم وإرهابي " .
وقد ردد المتظاهرون المتمردون هتافات منها: "أنا أموت وكنيستي تعيش"،و"يا طنطاوي ساكت ليه انت سلفي ولا إيه ،و" مدنية مدنية مش عسكرية ولا إسلامية " .
كما رفع المتظاهرون الطائفيون المتمردون الذين بلغ عددهم ٥ آلاف شخص الأعلام المصرية ولافتات ترفض حرق الكنائس، وأحرقوا صورة محافظ أسوان بشارع شبرا وهم يهتفون" محافظ أسوان باطل"، وشارك فى المسيرة اتحاد شباب ماسبيرو وأقباط بلا قيود والأقباط الأحرار وأقباط من أجل مصر والاتحاد القبطي وائتلاف شباب الثورة. وفى الوقت نفسه تظاهر أقباط فى الإسكندرية وأسيوط والمنيا للمطالبة بإقالة محافظ أسوان.
واستغل متطرفو أقباط المهجر الموقف للتحريض مجددًا على مصر. فقد تقدم عصمت زقلمة، وموريس صادق ونبيل بسادة، وإيهاب يعقوب و"إيليا باسيلى – الممثلين لدولة الأقباط المزعومة – بطلب عاجل إلى السفير الإثيوبي بواشنطن من أجل حثه على إرسال قوة شرطة عاجلة من الجيش الإثيوبي وقوات الاتحاد الإفريقي إلى محافظة أسوان لاحتلالها بدعوى حماية الأقليات المسيحية في مصر .
ولم تقصر الأقلام المأجورة التي لا تعرف الوضوء في التشهير بالإسلام والمسلمين ، وسخروا من المحافظ ، ومن تطبيق القانون ، وطالبوا المحافظ أن يقدم لهم كشفا

بالمخالفات في محافظة أسوان ، بالإضافة إلى السخرية من المسلمين مع تناول الأذان بما لا يليق، فقد كتب بعضهم في نبرة استعلائية وقحة : " سنغضُّ الطرفَ عن أن المنشأة «بالمصادفة» كانت كنيسة اسمها مار جرجس بالماريناب، مثلما سنغضُّ الطرف عن توقيت الهدم والحرق، الذي كان «بالمصادفة» بعد صلاة الجمعة، التي اجتمع فيها «شبابنا» الواعد، لينصتوا للإمام وهو يعلّمهم فى خطبة الجمعة أن المسيحيين كفرة، وأن دور عبادتهم حرامٌ، وأن أهالي القرية المسلمين رهيفون جدًّا، تجرحُ عيونَهم رؤيةُ الكنائس، «ولم يفكر أن يتساءل إن كان صوت بعض المؤذنين النشاز يجرح مسامع المسلمين والمسيحيين على السواء»....

بيد أن الأمر لم يكن كما تصوره المتمردون الطائفيون وخدامهم في الصحافة المصرية فقد أكدت لجنة تقصي الحقائق التابعة لـ "لجنة العدالة الوطنية" بمجلس الوزراء، أنه لا توجد كنيسة من الأصل في قرية المريناب بمركز إدفو بمحافظة أسوان، بعد زيارتها القرية ، وقامت بمعاينة المبنى "المضيفة" الذي أثار أزمة على خلفية محاولة قبطي تحويله إلى كنيسة.

وقالت اللجنة التي التقت مع أهالي القرية من الأقباط والمسلمين ومسئولي الوحدة المحلية، إن الكنيسة ليس لها وجود وإن معاينة مجلس المدينة تمت بناء على الإحلال والتجديد الصادر لكنيسة دير الملاك بمنطقة خور الزق بالرديسية شرق النيل والتي تبعد نحو ٣٥ كيلو مترا عن مدينة إدفو. (صحف ٢٠١١/١٠/٠٤) .

القضية إذا ليست بناء مضيفة أو مجمع خيري يتحول إلى كنيسة شاهقة في مخطط تغيير هوية مصر الإسلامية من خلال زرعها بالكنائس في تحد سافر للأغلبية المسلمة المسالمة ، ولكنه استفزاز متعمد ومقصود ، لإحداث ضجيج ، يغازل دول الاستقواء التي تتحرك للضغط على الحكومة المصرية لاستمرار سياسة التمييز ضد الأغلبية وسحق القانون المصري ؛ لإرضاء المتمردين الذين يحلمون بتطهير مصر من المسلمين الغزاة المحتلين ، وإقامة دولة النصرانية النقية التي لا تتكلم العربية ، ومهما قدمت السلطة من تنازلات وقامت ببناء الكنائس التي كانت مضيفات فلن يشفع لها ذلك عند المتمردين ولا عند من يستقوون بهم .

وأعتقد أن استمرار الوضع على هذا النحو واستمرار هدهدة التمرد الطائفي من جانب السلطة خوفا من حكومات الغرب وخونة المهجر ؛قد يؤدي إلى نتائج أخطر لا يعلم مداها إلا الله .. فما زال رئيس دولة الكنيسة يعتقد أنه يملك النظام وجهازه الأمني كما كان يحدث في عهد الرئيس المخلوع !

ليت من يعنيهم الأمر يفكرون في العواقب ،ولله الأمر من قبل ومن بعد !

***

المضيفة والكنيسة : أزمة عبادة أم وقاحة تمرد؟!

يتوهم أو يظن بعض المتمردين الطائفيين أن كل من يتصدى لجرائمهم وإرهابهم ومخالفتهم القانون ، يكره النصرانية والنصارى ، ويحرض عليهم ، ويدعو للفتنة والعنف .. وهذا الوهم أو الظن لا أساس له في الواقع ، فالمسلمون في صميم عقيدتهم يؤمنون بالمسيح عليه السلام بوصفه رسولا نبيا يدعو إلى التوحيد والإسلام كما أنزله ربه عليه ، ويحترمون أمه مريم البتول ، التي يضعها القرآن الكريم في موضع الاصطفاء والتكريم والتفضيل على نساء العالمين ، والمسلمون ليسوا بحاجة إلى من يزايد عليهم في هذا السياق . أما النصارى فقد أمرنا القرآن الكريم بالتعامل معهم معاملة طبيعية طالما كانوا يتعاملون بالمثل ، ولا يعتدون ، ولا يحرضون ولا يستقوون بغيرهم ، قال تعالى : " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون " (الممتحنة :٨-٩) .
لا مشكلة بين المسلمين والنصارى في مصر . المشكلة مع المتمردين الطائفيين الذين يقودون الطائفة المسالمة البريئة إلى الهلاك . منذ نوفمبر ١٩٧١ مع ولاية رئيس الكنيسة الحالي بدأ التمرد الطائفي يطبق أهداف جمعية الأمة القبطية الإرهابية التي أسسها الإرهابي المتعصب إبراهيم هلال ، ومدارس الأحد القبطية التي ترضع الأطفال والتلاميذ قيم التعصب والكراهية ضد بني وطنهم من المسلمين ، وتعدهم بدوا غزاة ، جاءوا من الجزيرة العربية ، ويجب أن يعودوا إليها ..
جماعة الأمة القبطية الإرهابية تاريخها ملوث بالعار مع النصارى أنفسهم، ويكفي أنهم أغاروا على مقر البطريرك يوساب الثاني واعتقلوه عام ١٩٥٤ ، وطلبوا منه التنازل عن كرسي البابوية ، ويقال إنه عندما نقل إلى المستشفى القبطي وكان مريضا في حالة حرجة أجهزوا عليه حتى قضى ،وتم لملمة الموضوع .. هذه الجماعة لا تؤمن بالتعايش مع المسلمين ، وتراهم محتلين يجب إخراجهم من مصر ، ويجب نبذ اللغة العربية والقضاء عليها ، وإعادة مصر إلى النصرانية كما يحلمون .
ورئيس الكنيسة الحالي لم يقصر في تحقيق أهداف الجماعة . ولأول مرة في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية ، يترك البطريرك مهمته الروحية ويمارس مهمة زمنية بوصفه رئيس دولة مستقلة ذات سيادة تتعامل مع الدولة المصرية بمنطق الندية الكاملة ، وبمجرد توليه السلطة كانت أحداث الخانكة التي استعرض فيها قوته حيث خرج عشرات الرهبان إلى موقع التحدي ، وأوصاهم إن يرجع المائة والسبعون راهبا سبعة عشر ! وتوالت حوادث التحدي في كل مكان يبدأ نصارى بالاشتباك مع المسلمين ، وتهيج الدنيا ، وتتحرك ميليشيات الكنيسة في كل مكان : المهجر ، المواقع الإلكترونية ، القنوات الفضائية ، الصحف القومية والخاصة والحزبية ، الندوات والمؤتمرات الإعلامية والثقافية ، وتتصايح المليشيات وكثير من أفرادها يحمل أسماء إسلامية : أنقذوا النصارى من الاضطهاد ، أوقفوا التمييز ضد النصارى

، امنعوا ازدراء المسلمين للنصرانية ، مكنوا النصارى من عبادة الله ، أتيحوا لهم فرصة كي يؤدوا صلواتهم وعباداتهم ...
الحدث يبدأ في الغالب من مضيفة ، يرفعها صاحب البيت ويقيم عليها قبة ومنارة ، ويعلق جرسا ، السلطة المتراخية لا تتدخل خوفا من ماما أميركا ، يتم استفزاز البسطاء ويندفع المتمردون للاشتباك ، ويدافع هؤلاء عن أنفسهم ، وتشتغل ماكينة الإعلام والهياج ، أغيثوا النصارى في مصر !
الكنيسة تغدق على الميليشيات الإعلامية ، فيعلن أفراد الميليشيا عقب كل حدث أو استفزاز طائفي اعتداء المسلمين على النصارى ، المسلمون يضطهدون النصارى ، حتى الأحداث العادية التي تجري بين مواطنين عاديين ، تتحول إلى اضطهاد للنصارى ، وإرهاب إسلامي .
خذ مثلا حادثة قطع أذن نصراني في قنا كان يستأجر شقة مشتبه بها ، واشتبك مع الجيران الذين أصابوه في الخناقة وقطعت أذنه ، نشر الحادثة عضو في الميليشيا عنوانا رئيسيا في صحيفة كبرى بعنوان : السلفيون يقيمون الحد على مسيحي بقطع أذنه . بغض النظر أنه لا يوجد حد اسمه قطع الأذن ، وأن السلفيين لم يكن لهم وجود في الحادثة ، فقد ثبت أن الحادث لم يكن كما صورته الصحيفة أو عضو الميليشيا الكنسية في الصحيفة كذبا ، وأنه حادثة عادية .
شيوعي حكومي أعاد نشر إعلان عن تأجير شقة متعمدا الكذب . فقد أعلنت إحدى الأسر عن تأجير شقة في المعادي ، وقالت إنها تفضل أن يكون المستأجر أسرة مسيحية ، ربما لتسهم في تبديد الصورة الكريهة التي رسمها خصوم الإسلام للمسلمين في مصر ، ولكن صاحبنا الشيوعي الحكومي نشر أن أصحاب الشقة يفضلون أسرة مسلمة !
في معرض الكتاب بالإسكندرية لم تقصر الميليشيا في تشويه صورة المسلمين ، حين نشرت أن السلفيين وأحد أحزابهم ضيوف شرف المعرض ، وأن المعرض يغص بدور النشر السلفية والإسلامية ويحرم دور النشر المسيحية ! وقد أعلنت إدارة المعرض رسميا أن السلفيين والإسلاميين لا علاقة لهم بالأمر من قريب أو بعيد !
صارت اليوم فكرة المضيفة التي تتحول إلى كنيسة أسلوبا فعالا في تهييج الرأي العام ، وتجنيد الميليشيات ، وتحقيق الضغط على السلطة الخانعة التي تحاول مداراة التمرد الطائفي المجرم وهدهدته واسترضائه على حساب القانون والأغلبية المظلومة المضطهدة التي يكون أفرادها عادة ضحية للإجرام الطائفي ، فيعتقلون، ويقدمون للمحاكمات ، ويتم التشهير بهم على صفحات الصحف وفي برامج الفضائيات المسائية المنحرفة، ويتم استدعاء الضيوف الذين يعلنون عن ليبراليتهم وعلمانيتهم وكراهيتم للإسلام المتشدد المتعصب الظلامي الذي يعادي الحياة والبهجة ولا يعرف التسامح . يستوي في ذلك المذيعة المستنيرة التي تعلن عن كراهيتها للسلفيين والإسلاميين صراحة ، والمذيع الذي يتشدق بحرية الأديان والعبادة ، ويرى هذه الحرية قاصرة على غير المسلمين ، أما المسلمون فلا حرية لهم .
تأمل أولئك الكتاب الذين أفنوا أعمارهم في الكتابة عن الختان والعادة السرية والشذوذ الجنسي حين يلقنون المسلمين دروسا في التاريخ عمن بني جامع أحمد بن طولون

ومن بني قلعة صلاح الدين ومن أعاد بناء الكعبة بعد أن جرفها السيل ، ويعلمونهم أن الذين قاموا بهذه الأعمال من النصارى ، ولكن هؤلاء الكتاب يقررون وقبل أن يقول القضاء كلمته أو لجنة تقصى الحقائق كلمتها أن السلفيين هم الذين أحرقوا كنيسة «المريناب»، وتأتي نتيجة لجنة تقصي الحقائق بأنه لم تكن توجد كنيسة ولا يحزنون ، وأن الترخيص الذي تم استخراجه كان لكنيسة على بعد ٣٥ كم من المريناب ، وقد تم الترخيص بمعرفة مهندسة نصرانية في مجلس مدينة إدفو وقرار إزالة المضيفة التي كانت ستتحول إلى كنيسة تم بمعرفة هذه المهندسة أيضا ، وأن السلفيين لا علاقة لهم بالموضوع !

الشيوعيون المتأمركون والليبراليون والعلمانيون الذين لا يرون غضاضة في سحق الإسلام والمسلمين في كل مكان ؛ يدافعون بكل قوة عن التمرد الطائفي المجرم ، ويناصرون المتمردين الطائفيين المجرمين في مظاهراتهم واعتصاماتهم وقطعهم الطرق والشوارع ، بحجة الاستنارة وحرية العبادة ، ولم يتوقف واحد منهم عند تهديدات الكاهن المتمرد الذي هدد المشير ، وهدد محافظ أسوان بالقتل في أقل من ٤٨ ساعة إن لم تبن المضيفة كنيسة ؟!

لقد جعلوا من غزوة الصناديق مناحة لم تتوقف ، وأهانوا الإسلام والمسلمين في البر والبحر والجو ، ولم يكفوا عن غزوة الصناديق إلا بعد أن شغلتهم موضوعات أخرى وشغلونا بموضوعاتهم التافهة عن المواطنة والدولة المدنية والدستور قبل الانتخابات وما شاكل ذلك ، ولكنهم لم يتفوهوا – يا للعار - بكلمة واحدة عن تهديد المشير والمحافظ بالقتل ؟!...

هل العبادة تحتاج إلى زرع مصر بالكنائس العملاقة في مداخل المدن ، وعلى الطرق الدائرية ، وفي الأماكن الحساسة ، هل تغيير هوية مصر الإسلامية يدخل في نطاق العبادة والمحبة والتسامح ، هل إقامة دولة الكنسية المنافسة للدولة المصرية يعني امتثالا لتعاليم المسيح عليه السلام ، هل تحريض الكونجرس على مصر للضغط على حكومتها كي تقصى الإسلام والمسلمين ، وتحرم عليهم دينهم في المدارس والجامعات والثقافة والإعلام والمجالات العامة يمثل رغبة في التقرب إلى الله وإقامة الصلاة ؟!

من المؤكد أن تجليات جماعة الأمة القبطية الإرهابية لن تتوقف عند مضيفة المريناب ، لأن تدمير الوطن وتخريبه وإشعال النيران في أرجائه لن يؤثر على المتمردين الطائفيين ، ولكنه سيؤثر على جموع الطائفة من البسطاء الذين يريدون العيش في أمان وسلام . المتمردون لا يعنيهم الأمن والسلام لأنهم يستقوون بماما أميركا والغرب ويتصورون أن العالم الاستعماري سيتدخل عند اللزوم ، وسيصنع لهم دولة مثل جنوب السودان ، ولكنهم يتناسون أن مصر لم تعد كما كانت كنزا استراتيجيا للصهاينة ، وليس فيها مبارك آخر يسمع ويطيع للخارج وللكنيسة المستقلة .

لقد بدا عصر الحرية الذي ستنحاز إليه جموع الطائفة أما المتمردون فالويل لهم من الله والتاريخ والقانون ، ولو في وقت لاحق !

***

ذبح الجيش على بوابة ماسبيرو!

أفهم سر إخفاء خسائر الجيش في المذبحة التي قام بها المتمردون الطائفيون على بوابة ماسبيرو ! وأفهم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان ينظر إلى الأمام ويخشى أن يقوم عامة الناس لو عرفوا الحقيقة المؤلمة بالتصدي لقطعان المتمردين الذين كانت تقودهم مجموعة الرهبان المتمردين الدمويين الذين يستغلون ظروف الوطن الحرجة ، ويسعون للضغط على السلطة لتحقيق أهدافهم الإجرامية والطائفية .
قالت الدكتورة بثينة عبد الرءوف رمضان – المدرس الجامعي ؛ وكانت في طريقها إلي القناة الثالثة بالتلفزيون المصري في ماسبيرو إنها رأت في الدور الثاني جثث العسكريين الشهداء والمصابين ملقاة على الأرض من بينها ثماني جثث لشهداء قضوا نحبهم في الساعة الأولي من القتال الذي شنه المتمردون الطائفيون على العسكريين ، ولا يوجد غير طبيب واحد يحاول إسعاف الجرحي والمصابين ، بينما المتمردون الطائفيون أمام المبني يصولون ويجولون بأسلحتهم البيضاء والحجارة والمولوتوف والسيوف والأسلحة الآلي وأنابيب البوتاجاز التي يشعلونها تحت المركبات العسكرية لتحترق بمن فيها ، أو لإخراج من فيها كي يتمكنوا منه بإذلاله أولا ، ثم ينهالوا عليه بالصلبان ثانيا حتى يقضى نحبه .
الجيش يحرص على رفع الروح المعنوية لجنوده الذين أمرهم ألا يشتبكوا مع القطعان الطائفية المتمردة ، وحرم عليهم استخدام الذخيرة الحية ، ووضع في خزائن السلاح طلقات فشنك للتهويش وفض التظاهرات ، وأكد على عقيدة الجيش المصري في عدم إطلاق الرصاص ضد مواطنيه مهما كانت الأحوال ، ومهما بلغت الاعتداءات .. وكانت هناك حوارات عنيفة بين الجنود وبعض قادتهم بسبب حرمانهم من فرصة الدفاع عن النفس بالسلاح ، ولكن أوامر الجيش كانت صريحة وواضحة بعدم استخدام السلاح تحت أي ظرف !
بالطبع ازداد عدد الشهداء مع مرور الوقت ، ورفض الجيش الإعلان عن هذا العدد ، ولم يملك الجنود الباقون إلا الفرار من الموت هربا بجلدهم وهو ما صورته لقطات الفيديو في مشاهد مؤلمة ومخزية ، وكان التلفزيون المصري ينقل ما يراه أمام أبوابه ، ويلتزم بث الحقيقة لأول مرة دون قصد ، وهو ما أغضب القتلة الطائفيين ، وأغضب خدامهم في أجهزة الدعاية والصحف ، حيث قلبوا الحقائق ، واستباحوا دماء الشهداء من العسكريين !
كان منظر الجنود المصابين بالمستشفي العسكري – وبعضهم إصابته خطيرة – في لقطات يتيمة بثها التلفزيون المصري دون قنوات المال الحرام التي اهتمت بجنازات الكنيسة ؛ يعبر عن جريمة لا يمكن أن تمضي بغير عقاب ، فهؤلاء الأبرياء الذين أصابهم المجرمون الطائفيون بغير ذنب لهم حق يجب أن يطالب به الشعب إن لم يقم الجيش بالمطالبة به ، ومعاقبة القتلة ، ومحرضيهم من رءوس الفتنة والعار في الكنيسة !
لا أفهم سر هرولة الدكتور عصام شرف ومعه وفد حكومي رفيع المستوى ليعزي القتلة ورءوس الجريمة في قتلاهم الذين سقطوا بأيدي إخوانهم الطائفيين المجرمين ،

حيث أراقوا الدماء وأشعلوا النيران ، ونفذوا تهديداتهم العلنية بالقتل والتأديب ، واستخدموا المدرعات التي استولوا عليها من الجنود في سحق الموجودين !
كنت أفهم أن يذهب عصام شرف ومن معه إلى أسر شهداء القوات المسلحة الذين اغتالتهم يد الغدر الطائفي ، أو الصرب المصريون الذين لم يتركوا تطبيقا من تطبيقات الوحشية الصربية ضد مسلمي البوسنة وكوسوفا إلا وطبقوه في اعتداءاتهم التي جرت في العقود الأخيرة (تأمل مثلا حوادث العمرانية ، طريق الأوتوستراد والمقطم ، إمبابة ، ماسبيرو الأولى ، ماسبيرو الثانية .. وما سوف يأتي) ! ويشاركهم في الإجرام من يسمون أنفسهم حركة ٦ إبريل الذين تدربوا – يا للمفارقة – في صربيا وتُفتح لهم شاشات التلفزة العامة والخاصة ، وصفحات الصحف بأنواعها المختلفة ، ويقدمون أنفسهم بوصفهم ثوارا وأبطالا !
كنت أتصور أن يذهب عصام شرف ومن معه إلى قيادة القوات المسلحة وقيادة الشرطة العسكرية ليعتذر باسم الشعب المصري عما حدث للجنود والضباط على يد الصرب المصريين ، ويقول لهم : لن نضيّع حقكم ، ولن تذهب دماؤكم هدرا ، ولن تكون هذه الدماء رخيصة أو أرخص من دماء الصرب المصريين الذين قتلوكم ، بعد أن أذلوكم على بوابة ماسبيرو..
ولكن يبدو أن عصام شرف كان ملهوفا على استرضاء رءوس الفتنة وزعماء القتلة ومحاولة إقناعهم باللقاء مع المجلس العسكري ، ولكنهم خيبوا ظنه ، ورفضوا اللقاء حتى كتابة هذه السطور، بحجة أنهم مشغولون بتلقي العزاء في قتلاهم الذين قتلوهم بأيديهم (المشهد ٢٠١١/١٠/١٣).
قال الكاتب بولس رمزي في حوار مع جريدة المساء : كنت في المسيرات من أول شارع شبرا حيث كان القمص متياس نصر كاهن كنيسة العذراء بعزبة النخل ورئيس تحرير الكتيبة الطبية واقفاً أعلي سيارة مخصصة له يحرض الأقباط المتواجدين في منازلهم وشرفاتها بالنزول إلي الشارع والانضمام إلي المسيرات والمظاهرات
وعندما وصلت الحشود إلي ماسبيرو فوجئت بأناس يقومون بإشعال النيران في سيارتين مدرعتين للقوات المسلحة وما أتبع ذلك من سقوط ضحايا بين صفوف القوات المسلحة التي اضطرت للرد بإطلاق نيران في الهواء والتحرك بالمدرعات تجاه المتظاهرين مما تسبب في إصابة بعضهم. المثير للدهشة كما يقول بولس رمزي أن لافتات الاستغاثة إلي العالم وأن الأقباط يهاجمون من القوات المسلحة المصرية كانت معدة مسبقاً قبل اندلاع أي أحداث أو مشكلات وقبل وصول المسيرة إلي مبني ماسبيرو ، وشوهد عشرات من الشباب النصراني يرتدون أكفانا مكتوبا عليها شهيد تحت الطلب يتصدرون المسيرة ، وكل هذه اللافتات واللقطات تم تصويرها بالفيديو والصورة قبل اندلاع الأحداث وقبل وصول المسيرة إلي ماسبيرو مما يؤكد أن هناك نية مبيتة تهدف إلي حدوث إصابات ومواجهة مع رجال القوات المسلحة. ..(المساء ٢٠١١/١٠/١١) .
لقد أثرت الأحداث الدامية وذبح الجيش المصري على بوابة ماسبيرو سلباً علي المفكر الأرثوذكسي سمير رمزي نخنوخ ، فدفعته وطنيته إلي التوجه إلي قسم شرطة الدقي ليحرر محضراً ضد قناة فضائية قبطية تبث برامجها علي القمر الأوروبي ،

واتهمها فيه بتعمد إثارة الفتن بين المسلمين والمسيحيين من خلال إذاعة ونشر بيانات غير صحيحة وأكاذيب.. وقرر في المحضر أنه كرس حياته لخدمة الإنجيل والوعظ لتعليم إخوانه سماحة المسيحية ، وقال إن قناة فضائية اسمها »الطريق« تبث برامجها علي القمر الأوروبي خرجت علي خط الاعتدال وتتعمد إثارة الفتن وتبث بيانات تحريضية تعتمد علي معلومات غير صحيحة ، وهو ما حدث قبل اندلاع الأحداث الدامية أمام مبني ماسبيرو..

كما تقدمت إلى مباحث الجيزة الشقيقتان ماري وسحر متي اسكندر الطالبتان بكليتي تجارة عين شمس والفنون التطبيقية بالهرم ببلاغ يتضمن تعرضهما للضرب والإصابة من عدد من المتظاهرين الطائفيين أمام ماسبيرو ؛ حيث قاموا باعتراض سيارة (ميكروباص) كانتا تستقلانها مع ركاب آخرين ، وقام المتظاهرون بتحطيم الميكروباص ، وإنزال الركاب منه والتعدي عليهم بالضرب مما أدي إلي إصابة الشقيقتين بكدمات وجروح (الأخبار ١١/٠١/٢٠١١) .

بالطبع قابلت القيادة الطائفية المتمردة ما جرى بإنكار أي دور للصرب المصريين في قتل الجنود أو ترويع الناس ، وزعمت أن هناك غرباء أو مندسين كانوا من وراء قتل الجنود ، وأطلقت خدامها في الإعلام لإلصاق تهمة قتل أتباعها بالقوات المسلحة ، فرأينا من يتهم المجلس العسكري ومن يطالبه بالاعتذار ، ومن يطالب بمحاكمة الضباط والجنود ، ومن يأمر وينهي ويصدر أوامر لإقالة الوزارة ، وإقالة محافظ أسوان وإقالة وزير الإعلام ، ثم يتمادى الصرب المصريون في مطالبهم الابتزازية بضرورة الترخيص للكنائس غير القانونية ، وتغيير المناهج التعليمية ، ومنع الشريعة الإسلامية ، ثم يقف رهبان متمردون يقولون إنهم أصل البلد ومن لا يعجبه الحال (سيادة الصرب المصريين) فليرحل ، ويطلبون تخصيص مائة وأربعين مقعدا في مجلس الشعب للنصارى ،ثم يرددون الاسطوانة المشروخة أن لهم مشكلات تتكرر دون محاسبة المعتدين ودون إعمال القانون أو وضع حلول جذرية لتلك المشكلات ....

والكلام ذاته يردده خدامهم في قنوات المال الحرام ، وصحف الدعم الأميركي ، وأقلام اليسار المتأمرك الذي كان يخدم في بلاط المخلوع ، وأحزاب الكرتون التي صنعها الحزب الوطني المنحل .. وتطوعت مذيعات في قنوات المال الحرام بارتداء السواد مجاملة لقادة الصرب المصريين ، ولم يكف المذيعون المرتزقة عل الشحتفة وإعلان الحزن العظيم أمام الكاميرات واستضافة لابسات السواد على ضحايا الصرب المصريين ، وخلع المستنيرون من المعلقين الصرب المصريين قناع التسامح والمحبة ، وكشفوا عن وجوه التعصب القبيحة !

ولم يختلف سياق التعاطف الخارجي مع الصرب المصريين عن سياق التعاطف الداخلي المجرم ، فقد أعرب أوباما عن قلقه العميق ، ودعا المتحدث باسمه لاحترام حقوق الأقليات ، وأعربت الست هيلاري عن استعداد بلادها لحماية دور العبادة غير الإسلامية في مصر ، وإرسال قوات أميركية لهذا الغرض ، وأدان مسئول بارز بالفاتيكان ما سماه الاضطرابات الدينية فى مصر، وأعرب عن تضامنه مع الأقلية

النصـــرانية ، وهــاجم التليفزيــون الصـــهيوني المجلــس "العســكري" وزعــم وجــود اضطهاد للنصارى في مصر.
وهكذا تبدو الأمور وهي تسير في اتجاه ما حدث في البوسنة والهرسك في أوائل التسعينيات ، مع تبادل الأدوار ، ورغبة أميركية صهيونية في تحويل القاهرة إلى سراييفو ، وإصرار على حرمان الشعب المصري من حقه في الحرية والاعتقاد والديمقراطية .. ولكن هل ينجح الصرب المصريون ؟

***

الإعلام الصربي !

يشكو المسلمون من تحامل الإعلام السائد عليهم وعلى دينهم وعلى رموزهم . وهذه شكوى حق ، ولكنها تشير إلى إدانة المسلمين أنفسهم في الوقت ذاته !

فالمسلمون يمثلون في مصر والعالم العربي أغلبية ساحقة ، فيها كثير من أصحاب المال والخبراء والموهوبون الذين يستطيعون إنشاء إعلام قوي ومؤثر وفعال داخل المجتمع العربي والإسلامي والدولي ، ولكنهم لا يفعلون ..

قد يقول قائل : إن الحكومات البوليسية الفاشية تحرم على المسلمين أن يدخلوا مجال الإعلام أو النشر أو الثقافة أو الصحافة بصورة فعالة .. وتلاحق من يتصدى للعمل الإعلامي بالتضييق والحصار والإقصاء ، والاستئصال . وهذا الكلام صحيح ، ولكن وسائل التغلب على ذلك ليست قليلة بحال ، فالفضاء والعالم الافتراضي للشبكة الضوئية والعواصم الخارجية التي تتيح إنشاء الصحف العربية ودور النشر والقنوات الفضائية ومنابر التعبير المباشر والمؤتمرات وغير ذلك ، لا تترك ذريعة لأحد كي يظل مع القاعدين الصامتين !

في أحداث ماسبيرو (٢٠١١/١٠/٩م) التي قام فيها الصرب المصريون أو المتمردون الطائفيون المجرمون بذبح جنود الجيش المصري على بوابة ماسبيرو ، وضحت قيمة الإمبراطورية الإعلامية التي أنشأها الصرب ، واستطاعوا من خلالها قلب الحقائق ، وتحويل القاتل إلى ضحية ، والضحية إلى قاتل ، وروّجوا لتجارة الكذب والتدليس والتضليل كما لم يحدث من قبل ! بل إن التلفزيون المصري الذي أشار إلى بعض الحقيقة على غير عادته بحكم اقتراب الموت من أفراده ، تحول إلى متهم مجرم على ألسنة الإعلام الصربي المصري وأبواقه ، وتم تجييش المظاهرات والاحتجاجات لإقالة وزير الإعلام الذي لم يكن في يوم ما في جانب الثورة أو الشعب المظلوم بل كان من أتباع النظام الفاسد البائد ، ويكفي أنه كان مندوبا لجريدة الوفد في رئاسة الجمهورية المخلوعة . لقد حوله الإعلام الصربي إلى متهم تجب معاقبته وإقالته مع إحدى المذيعات التي قالوا إنها قريبة لأحد رجال النظام السابق، واتهموها أنها استغاثت بالشعب أو السكان في المناطق المجاورة لماسبيرو لأن الصرب الهمج يقتلون جنود الجيش المصري !

لو أن المسلمين فهموا أهمية الإعلام وقيمته في إضاءة العقول والقلوب نحو الخير والسلام والدفاع عن الحق والكرامة والشرف ، لكونوا إمبراطوريات على المستويين المحلي والعالمي ، ولما أهملوا مجالا حيويا خطيرا ، استسهالا واستسلاما للأمر الواقع والهبّات الوقتية التي يفرضها حدث هنا وآخر هناك ، ولقاموا بإنشاء وسائط إعلامية تعالج الواقع ، وتضيء الماضي ، وتطرح معالم المستقبل ، واحتمالاته .

هناك قنوات إسلامية ضعيفة التمويل وصحف محدودة ومواقع غير مؤثرة ، وكلها تحاول أن تقوم بدور ما ، ولكن إمكاناتها تقعد بها عن مجابهة الإمبراطورية الصربية الإعلامية بإمكاناتها الهائلة ، وكوادرها النشيطة .

لقد صنع الصرب المصريون أو المتمردون الطائفيون المجرمون إمبراطورية إعلامية ضخمة أسهمت فيها القيادات الكنسية المتمردة ، والمليارديرات والمليونيرات النصارى ..
كان شراء الأقلام والأبواق أسهل الوسائل والطرق لتجنيد من ينافحون عن التمرد الطائفي ، ويقفون إلى جانبه ظالما ، لأنه لا يكون مظلوما أبدا ، والشراء قد يكون مباشرا أو غير مباشر ، قد يكون على هيئة دعوات إلى مؤتمرات أو رحلات ، أو تحقيق امتيازات أو توصيل إلى مناصب أو اشتراك في صحف ومجلات بكميات ضخمة أو تخصيص مكافآت لمحاضرات أو مشاركة في ندوات ، وقد تمكن الأثرياء الصرب المصريون في العقد الأخير من إنشاء مؤسسات صحفية خالصة لهم أو شاركوا في مؤسسات صحفية برأس المال أو الإدارة أو التحرير ، وقد ضمنوا في كل الأحوال أن تفسر الأخبار بعد صياغتها لصالحهم ، بحيث يتم التعتيم على جرائمهم أو تمييعها من خلال أساليب المحترفين في التدليس والتضليل و الكذب الصريح .. ثم إنهم انتقلوا إلى القوة الإعلامية الضاربة وهي التلفزيون ، حيث إن تأثيره يفوق الصحف ، فأنشأوا القنوات الدينية الخالصة التي تسب الإسلام والمسلمين ، أو القنوات العامة التي تنفذ سياسة الصرب المجرمين . وصار تكليف الصحفيين والكتاب ومن يطلق عليهم المثقفون بالتقديم أو الاستضافة أو المشاركة المأجورة بالإعداد أو التحرير أو غير ذلك في البرامج ؛ شراء مقطوعا للذمة والضمير عبر الشاشة الصغيرة أو عبر الصحف التي يحررها هؤلاء أو يكتبون فيها ، ولك أن تتخيل واحدا منهم يحصل على عشرات الألوف في تقديم برنامج أو أقل من ذلك في المشاركة بالتحرير أو الحديث .. هل يستطيع أن يقول الحقيقة أو يتحرى الحق أو الصدق ؟
أما المواقع الإلكترونية فحدث ولا حرج ، فهي بلا عد ولا حصر ، وقد يكون للموقع الواحد عشرات النسخ بحيث إذا تم اختراق موقع بقيت النسخ الأخرى قائمة ومستمرة ، وهذه المواقع التي يقودها صرب من أشرس الطائفيين المتعصبين ، لا تترك مسلما فاهما لألاعيبهم الإجرامية ومخططاتهم الشيطانية إلا وتناولوه بكل ما في قاموس البذاءة والفحش من ألفاظ وصفات،وفبركة أخبار كاذبة للتشهير والتشويش والإهانة !
لقد استطاع الصرب المصريون أن ينشئوا إمبراطورية عملاقة تقدم أكاذيبهم ومخططاتهم ومفاهيمهم ، وكانت جريمتهم في ماسبيرو خير دليل على نجاحهم في قلب الحقائق ، والتدليس والتضليل ، بل إن التلفزيون المصري الحكومي الذي يفترض أن يعرض الحقائق ، ويطرح الآراء المختلفة كان مستلبا تحت سطوة الابتزاز التي صنعتها الإمبراطورية الإعلامية الصربية الفائقة ، لدرجة أن متحدثي المتمردين الصرب المصريين ، كانوا يتنقلون بين قنواته المختلفة بسلاسة ملحوظة وكأنهم يسكنون في ماسبيرو ، ولا يسكنون في أحياء القاهرة التي تجعل التواصل فيما بينها صعبا ، كأنه سفر من بلد بعيد إلى بلد آخر بعيد !
وأبسط ملاحظة أن الصرب حين تستضيفهم قنوات التلفزيون المصري أو قنوات المال الحرام أو قنوات الإمبراطورية الصربية لا يقاطعهم أحد ، ولا يرهبهم المذيع

أو المذيعة بقوله : داهمنا الوقت ، أو بقيت أمامنا دقيقة ، أو يحول الكلام إلي الوجهة التي لا تتوافق مع ما يريده الصربي الكذاب !
في إحدى القنوات إياها كان الحوار يدور حول بناء الكنائس من خلال ما يسمى قانون دور العبادة الموحد . كان ضيف الحديث الأول أحد الأشخاص النصارى المشهورين بالولاء للنظام الفاسد البائد ، والمشهور عنه عبارته المعروفة عن الرئيس السابق عند انتخابه للمرة الخامسة رئيسا : "إن الجنين في بطن أمه يبايع مبارك رئيسا " ، وكان الضيف الآخر أستاذا في جامعة الأزهر مهذبا وهادئا . ترك المذيع المستنير (!) صاحب الولاء لسيده يتكلم طويلا عن القانون الذي أعده وشارك فيه ، وعن الحكومة التي لا تستجيب لطلبات النصارى الغلابة المضطهدين (؟) وعن الست والدته التي وهبت أموالها لبناء كنيسة .. إلخ ، وعندما حل الدور على الأستاذ الجامعي للكلام ، وبدا يتحدث بالأرقام والإحصائيات والقانون المحلي والقانون الدولي أخذ المذيع المستنير (!) يعرقله كما يحدث مع اللاعبين في مباريات كرة القدم ، ويعمل على إرباكه بالأسئلة التي تحرمه من استكمال فكرته ، ويحاول الضيف الخجول أن يقنع المذيع أن يترك له الفرصة مثل الآخر ، ولكن المذيع لا يتوقف عن محاولاته الرخيصة لحرمانه من كشف الأكاذيب الصربية حتى انتهى الوقت المخصص للضيفين . ثم جاء ضيف جديد من الصرب خصص له وقتا ممتدا تحدث فيه عن القانون المنتظر الذي سيحل مشكلات الصرب الجذرية !
خلاصة الأمر أن المسألة ليست في بناء الكنائس ، فمعلوم أن عدد الكنائس منذ دخول الإسلام حتى عصر المخلوع لم تتجاوز خمسمائة كنيسة ، ولكنها في عصره تجاوزت ثلاثة آلاف وستمائة كنيسة ، أي إنه العهد الذهبي للصرب المصريين أو المتمردين الطائفيين في مخطط تغيير الهوية الإسلامية لمصر ببناء الكنائس ، المسألة هي إثبات أن الأقلية تسود الأغلبية ، وأن التعبير عن الإسلام ممنوع بأمر الأقلية المستقوية بالولايات المتحدة والغرب واليهود الصهاينة ، وأن أية محاولة للتعبير عن الهوية الإسلامية في مجالات الحرية والكرامة والديمقراطية وتداول السلطة وتنفيذ إرادة الشعب أمر مرفوض من جانب الصرب المصريين ، مثلما حدث في البوسنة والهرسك !
مهما يكن من أمر ، فقد نجح الصرب المصريون في إقامة إمبراطورية إعلامية حققت لهم الغلبة الإعلامية ، واستطاعوا تجنيد الشيوعيين السابقين والليبراليين والعلمانيين والمرتزقة ليكونوا إلى جانبهم ، ويرددوا مقولاتهم الكاذبة ، ورغباتهم الشيطانية ، والعزف على أكذوبة اضطهاد النصارى !
فهل ينهض المسلمون لإقامة إمبراطورية تقدم الحقيقة وتنصفهم ؟

***

دم الشهداء المجهولين !

يبدو أن في مصر الثورة حكومتان متنافستان . الأولى قوية وراسخة وكلمتها لا تُرد ولا تنزل الأرض ، والأخرى ضعيفة ومترددة وكلمتها تُرد وتنزل الأرض ، الأولى هي دولة الصرب الطغاة ، وتضم الكنيسة الأرثوذكسية وغلاة العلمانيين وبقايا النظام الفاسد البائد في الإعلام والصحافة والثقافة ومؤسسات أخرى ، أما الدولة الأخرى فتضم مؤسسات الدولة المصرية العتيدة التي تحكم مصر رسميا ، ويقيم معها العالم علاقات دبلوماسية ، ويتبادل معها السفارات .

الدليل على ذلك أن الدولة الأخرى لم تتخذ إجراء يذكر حين قتل من جنودها وضباطها ما يقرب من سبعين ضابطا وجنديا مساء ٢٠١١/١٠/٩، على بوابة ماسبيرو ، عدا الجرحي والمصابين – وبعضهم حالته خطيرة لما تزل – في حين أن دولة الصرب المصرية صنعت مأتما كبيرا مازال منصوبا حتى كتابة هذه السطور ، وخصصت موكبا جنائزيا كبيرا لمن قتلهم قادة الصرب بالشحن والتحريض والتهييج ، ودفعوهم لحمل السلاح الآلي أو الخرطوش والسنج والمولوتوف والسلاح الأبيض وأنابيب البوتاجاز ..

الإعلام الصربي في مصر حوّل القاتل إلى ضحية والضحية إلى قاتل ، مثلما فعل الصرب المتعصبون الدمويون في البوسنة والهرسك حين استغلوا ضعف المسلمين الذين يمثلون الأغلبية، وأقاموا لهم المذابح والمجازر في سربرنيتسا وسراييفو وتوزلا وبنيالوكا وبرتشكو وزينتشيا وغيرها ، وساعدتهم قوات الناتو على مذابحهم كما فعلت القوات الهولندية ، وراحوا يزعمون أن المسلمين العزل يعتدون عليهم وهم المدججون بكل أنواع السلاح ؛ ثم دقت أجراس الكنائس الأرثوذكسية في بلغراد عاصمة يوغوسلافيا السابقة والصرب حاليا ، وموسكو ابتهاجا بقتل مائتي ألف من المسلمين العزل ، وألقى الأنبا مكسيموس خطبة طويلة مليئة بالشماتة والحقد على الإسلام والمسلمين !

الإعلام الصربي في مصر ، لم يذكر جنود الجيش المصري بكلمة ، بل روج لأكاذيب الصرب المصريين ، وخاصة أذرع كنيسة العباسية الذين استباحوا كل قيمة شريفة وكل كلمة صادقة ، وأدمنوا الكذب والتدليس والتضليل ، وزعموا أن الجيش قتل ضحاياهم البائسين ، ودهسهم بالمجنزرات بينما الحقيقة تقول غير ذلك ، والاسطوانات والأفلام التي التقطت للجريمة تكشف وحشية الصرب المصريين وتقودهم إلى حبل المشنقة .

المفارقة أن الصرب المصريين يطبقون المنهج الصربي اليوغوسلافي الذي يقوم على السبق بالفعل الدموي ، ثم السبق بالشكوى ، وقلب الحقائق ، وهو ما نراه على سبيل المثال مع كبير المحرضين على القتل ، وأبرز المهيجين ضد الدولة والإسلام والمسلمين وهو السيد نجيب جبرائيل، رئيس ما يسمى الاتحاد المصري لحقوق الإنسان، حيث أعلن عن إدانته لأحداث ماسبيرو، التي أرجع أسبابها لتجاهل الحكومة لما يسميه مطالب الأقباط وحقوقهم، ولم يكتف بذلك بل إنه أنذر الحكومة والمجلس

العسكري أسبوعا لتنفيذ مطالب النصارى ، وإلا فإنه سوف يدعو النصارى لمظاهرات حاشدة، وسيلجأ إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان .
وأهم المطالب التي يطرحها السيد جبرائيل هي فتح الكنائس المغلقة (أي المبنية دون ترخيص) قبل صدور قانون دور العبادة الموحد، والإفراج الفوري عن الـ ٢٨ نصرانيا ، المتهمين فى أحداث ماسبيرو وتعويض القتلى فى أحداث ماسبيرو الأخيرة، أسوة بشهداء ثورة ٢٥ يناير. وإقالة محافظ أسوان فورا ومحاكمته، وإقالة وزير الإعلام ومحاكمته ومحاكمة رئيس قطاع الأخبار والمذيعة رشا مجدي. ثم شدد السيد جبرائيل على ضرورة القبض على من يسميهم الجناة وتقديمهم للمحاكمة، وتخصيص كوتة للنصارى فى البرلمان، والتحقيق فى الأحداث السابقة من يناير وحتى الآن ضد الكنيسة..(اليوم السابع ، ١٥ أكتوبر ٢٠١١) .
من يكون السيد نجيب جبرائيل لكي يتحدث بهذه اللغة ؟ ما هي وظيفته الحكومية أو منصبه الرسمي أو التنفيذي لكي ينذر قيادة الجيش ويأمرها بالاستسلام لابتزازه والانبطاح لمطالبه الشاذة ؟ وما هي القوة التي يستند إليها وتجعله يتحدث بمثل هذه العجرفة وتلك الصلاقة ؟ ومن الذي علمه أن يكون الأعلى صوتا في التحريض والتهييج والإثارة ودفع الطائفة إلى القتل والفجور؟
السيد جبرائيل ينفذ سياسة متفقا عليها مع خونة المهجر الذين دعوا إلى مظاهرات في الخارج وطلب الحماية الدولية ومحاكمة المسئولين في المجلس العسكري والحكومة ، وقد أرسلوا نداء للصرب المصريين في كل من أميركا وكندا ، يقول :
"إلى جميع الأخوة فى الولايات المتحدة وكندا، سوف تكون هناك مظاهرة ضخمة يوم الأربعاء ١٩ أكتوبر من الساعة الحادية عشر صباحا حتى الخامسة مساء أمام البوابة الرئيسية للبيت الأبيض تتخللها مسيرة من البيت الأبيض إلى الكونجرس ثم إلى وزارة الخارجية الأمريكية.
رجاء بلغ جميع اصدقاءك (كذا !) فى جميع الولايات الأمريكية للحضور للتعبير عن رغبتنا فى محاكمة المسئولين فى الجيش والإعلام عن المذبحة الرهيبة التي حدثت للأقباط المسالمين العزل.
إذا رغبت فى أي استفسار رجاء الاتصال بى فى واشنطن، وسوف نصدر لاحقا بيان صحفي(كذا !) إلى كل وسائل الإعلام الأمريكية للإعلان عن المسيرة.
وقد نفذ الصرب المصريون هذه المسيرة ،ووصفوا المصريين المسلمين بالغزاة المحتلين ، ووصفوا الجيش المصري بجيش الاحتلال الإسلامي النازي ، وأهانوا رموز مصر وإسلامها ومسلميها في وقاحة غير مسبوقة ، فضلا عن دعوة البيت الأبيض والكونجرس والناتو للتدخل في مصر لحماية الأقلية الطائفية التي يذبحها المسلمون الغزاة !
ومثلما فعلل جبرائيل وخونة المهجر هدد نشطاء من صرب مصر الداخل باللجوء إلى التحقيق الدولي فى أحداث ماسبيرو ، ومنهم القس فلوباتير كاهن كنيسة الطوابق الذي قاد المظاهرات وأعلن أنهم سيدخلون مبنى ما سبيرو واقتحامه والاستيلاء عليه ، وآخرون رفضوا أن تتولى النيابة العسكرية التحقيق في الجريمة الصربية ، وهددوا باللجوء إلى التحقيق الدولي ، واتهموا المجلس العسكري بقتل ضحايا المجرمين

الصرب ، والطريف أن أحدهم فسر عدم إعلان ضحايا الصرب من الجنود بأنه نوع من التمييز الواضح فى المعاملة ..! (اليوم السابع ١٤ أكتوبر ٢٠١١) ..
إن الصرب القتلة في بلادنا وجدوا المجال فسيحا فتمدّدوا ، وفعلوا ما بدا لهم لدرجة أن هددوا الجيش والمشير والمحافظ علنا بالضرب والقتل ، ولم تحرك السلطة ساكنا ، ولم يتحدث الإعلام الصربي عن ذلك أبدا ، بينما ظل يمضغ حديث الإفك عن الأذن المقطوعة وغزوة الصناديق وهدم الأضرحة أياما وليالي وشهورا طويلة ، ووجد الصرب أن الجيش الذي يعد عماد البلاد والأساس الباقي بعد انهيار النظام ، يُخفي خسائره ، ويدفن الشهداء في صمت ، ولا يحتفي بهم ولا يعزي أهليهم وذويهم بينما ضحايا الصرب من الطائفة تقام لهم المندبة حتى هذه السطور ، ولا تتوقف !
إن الجيش المصري يجب أن يعلن أسماء الشهداء الذين قتلهم الصرب المصريون ، ويحتفي بهم في كل مكان ، ويعزي أهليهم وذويهم ، ويقيم لهم تذكارا يعرّف بهم وبنبلهم في مواجهة همجية الصرب القتلة الذين عاثوا في الأرض فسادا ، وصار الدم منهجهم والتخريب ديدنهم والولاء للغرب خصلتهم ، ثم يعلن أن قادة المجزرة لن يفلتوا من العقاب بدءا من نجيب جبرائيل وماتياس نصر وفلوباتير جميل وأنطونيودس إلى عبد المسيح بسيط ومرقص عزيز الهارب وصليب متى جرجس وبولا وبيشوي الذي يعد المسلمين ضيوفا ، وأن القرآن مصنوع، وتوماس الذي أعلن أنه يشعر بالعار من العروبة واللغة العربية ..
أما خونة المهجر فلا بد أن يأتي يوم حسابهم ، وليدعوا أميركا والغرب لحمايتهم من المساءلة ، فلن يحميهم أحد من القانون على جريمة الخيانة العظمي ، والتغرير بالطائفة وشحنها ضد البيئة الحاضنة بأبشع المشاعر وأخس القيم .
ولعل شنودة يتعظ ، ويكف عن الاستمرار في اللعب بالنار !
ويوم يتم تطبيق القانون على المجرمين الصرب وإعلامهم الكذاب فإن التمرد الطائفي سيتوقف ، وسيكف عشاق الدّم الذين يعتبرون قتل المسلمين شهادة ؛ عن ممارسة شهوة القتل والتدمير والتخريب ! ولن تضيع دماء الشهداء المجهولين هدرا!

***

عودة الوصال والوطن البديل !

فسّر صحفي أمني من عهد لاظوغلي لقاء المجلس العسكري بقيادة دولة الكنيسة بأنه عودة للوصال الذي انقطع بين هذه القيادة والسلطة منذ سقوط الطاغية المخلوع ، وكانت العلاقات بين الطرفين في عهده سمنا على عسل ، وتمييزا للطائفة على حساب الأغلبية ودينها ومشاعرها .وراح الفتى اللاظوغلى يشيد بهذا اللقاء الذي جاء موفقاً للغاية حسب زعمه فى اتجاه حل ما يسمى أزمة النصارى بعد ثورة يناير، ونجح فى رسم العناوين الكبيرة لهذه الأزمة تمهيداً لحلها بتناول المظالم المزعومة للطائفة ، ورأى الصحفي الأمني أن اللقاء تمخض عن عدة قرارات مهمة من شأنها أن تعيد ثقة النصارى فى الدولة الجديدة، بعد الصعود السياسي الكبير لبعض جماعات الإسلام السياسي المتطرفة، الأمر الذي جعل النصارى - من وجهة نظره – يديرون ظهرهم للمجلس العسكري ويظنون به الظنون، ويضيف الفتى اللاظوغلي أن ظنون النصارى بالمجلس العسكري كانت كثيرة، نجح اللقاء فى محو معظم آثارها، التي لم تكن خافية وأشعلت جذوتها مزايدات البعض على النصارى عند المجلس العسكري، جاء على رأسها أن معظم قيادات المجلس العسكري ينتمون إلى التيار الإسلامي، وهو أمر غير بعيد حسب قوله . ويؤكد صاحبنا أن أزمات النصارى فى طريقها للحل !

وأظن أن عامة الشعب يتمنون أن تحل مشكلات الوطن جميعا ، ومن بينها مشكلات النصارى إذا كانت لهم مشكلات حقيقية . ويبدو أن الفتى اللاظوغلي لا يرى إلا بعين أمن الدولة الذي كان ، حيث كانت الفزاعة الإسلامية هي التفسير الخالد (؟!) لكل مشكلات الوطن ، ومن ثم يؤكد صاحبنا أن الصعود السياسي الكبير لما يسميه جماعات الإسلام السياسي المتطرفة بعد الثورة هو سبب مشكلات السادة النصارى الصرب في قيادة الكنيسة الصربية المصرية !

تمنيت أن تكون للطائفة مظالم حقيقية لأقف بجوارها وأدافع عنها ، كما أمرنا الإسلام الحنيف بإقامة العدل ، والدفاع عن المظلومين أيا كانت جنسيتهم أو معتقداتهم حتى لو كنا نكرههم . قال تعالى : " إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي .." (النحل : ٩٠) ،وقال تعالى :" ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى .. " (المائدة :٨) .

الصحفي الأمني لم يقل ما هي مشكلات النصارى بالضبط ، وتجاهل ما يفعله المتمردون الطائفيون منذ أربعين عاما حين تسلم القيادة الطائفية رئيس الكنيسة الحالي المشبع بروح جماعة الأمة القبطية الإرهابية التي ترى المسلمين غزاة ومحتلين أو ضيوفا حسب تعبير بيشوى ، وأن القرآن موضوع ، بالإضافة إلى ما يقال داخل الكنائس عن تحرير مصر من الغزاة المسلمين الذين يجب أن يعودوا إلى الجزيرة العربية ، مع ضرورة إلغاء اللغة العربية وإحياء اللغة القومية وهي اللغة الهيروغليفية على أساس أن النصارى هم أصل مصر ، وهو ما أعلنوه في جريمة ماسبيرو التي قتلوا فيها ٦٦ جنديا عدا الجرحى والمصابين ، حيث كانوا يهتفون :" احنا أصل البلد دية " وارفع راسك فوق أنت قبطي !" .

هل مشكلات النصارى بناء الكنائس كما يزعمون ؟ لقد بنوا في عهد المخلوع ثلاثة آلاف ومائة كنيسة ، في حين أن الكنائس التي تم بناؤها في مصر على مدى أربعة عشر قرنا حتى عصر المخلوع لم تزد عن خمسمائة كنيسة ؟ ما معنى ذلك ؟ هل هي شهوة بناء كنائس لا يصلي فيها أحد ؟ أم هي الرغبة الشريرة في تغيير الهوية الإسلامية لمصر حيث تبني القلاع الكنسية في مداخل المدن والقرى ، وعلى الطرق السريعة والدائرية لإثبات أن مصر غير إسلامية ؟

هيا نقارن بين مساحات دور العبادة الإسلامية ودور العبادة النصرانية في العالم العربي ومصر ، والعالم .. لنعلم إلى أي مدى تتسامح مصر المسلمة .

تبلغ مساحة الفاتيكان وهو دولة بكاملها ١٥٨ فدانا ، بينما الحرم المكي ٨٥ فدانا ، والمسجد الأقصى ٣٤ فدانا ، والمسجد النبوي الشريف ٢٤ فدانا ، والأزهر الشريف ٢,٨٥ من الفدان ..

وهاهي مساحة أهم الأديرة النصرانية في مصر المحروسة :

دير الأنبا توماس بالخطاطبة ٢٢٠ فدانا ، دير أبو فانا بالمنيا ٦٠٠ فدان ، دير الأنبا أنطونيوس – الزعفرانة بالبحر الأحمر ٣٦٨ فدانا ، دير ماري مينا – برج العرب بالإسكندرية ٦٠٠ فدان ، دير البراموس – وادي النطرون بالبحيرة ٨٨٠ فدانا ، دير لأنبا بيشوي –وادي النطرون ١٤٢٨ فدانا ، دير أبو مقار – وادي النطرون ٢٧٠٠ فدان ، (بقية الأديرة : دميانة – المحرق ... وغيرهما لم تتوفر مساحتها الدقيقة) .

والسؤال : كم تبلغ مساحة المساجد في مصر والعالم العربي ؟ وكم تبلغ النسبة مع الأديرة وحدها دون الكنائس ؟

ثم ما هي المظالم الأخرى الخطيرة التي يشكو منها المتمردون الطائفيون الصرب في مصر العربية الإسلامية لنقف إلى جوارهم وندافع عنهم ؟ لقد امتنعوا بأمر القيادة الطائفية الصربية عن المشاركة في العمل السياسي ، وانصرفوا إلى تكوين المليارات ، وصناعة إعلام صربي طائفي يسب الإسلام والمسلمين ، ويشهر بالأغلبية الساحقة (عيني عينك) ويعدون ذلك حرية فكر !

يريدون أن يتخلى المسلمون عن إسلامهم تحت دعوى الدولة المدنية أي العلمانية بمفهومهم الخبيث ، وفي الوقت ذاته يعلن قائد التمرد الصربي أنه لن ينفذ حكما قضائيا يخالف الإنجيل ؟ وبالفعل رفض تنفيذ حكم قضائي نهائي في موضوع الزواج الثاني ، وقال لن : أخالف الإنجيل – بمفهومه هو – مهما كانت النتائج ، وانبطحت السلطة التي كانت لتوقف دستوريا تنفيذ الحكم !

هل نغير إسلامنا أو نخلعه ليرضى عنا المتمردون الصرب في الكنيسة المصرية ؟

الصحفي الأمني لم يقرأ تقرير مؤسسة راند الاستعمارية الصهيونية الذي أوصى بإقامة وطن بديل للنصارى يمارس فيه الصرب المصريون بناء وطن جديد يتوسع فيما بعد على غرار الأندلس الفقيد !

لقد طلبت مؤسسة "راند" على موقعها الإلكتروني من نصارى مصر إقامة دولة لتكون وطنا لمسيحيّ الشرق الأوسط جميعا، وخيرتهم بين ثلاث مناطق لإقامة هذه الدولة عليها، وهي: (سيوة – سيناء – المنيا وأسيوط).

وقالت المؤسسة- التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها- إنها سوف ترفع توصية بعد تحديد النصارى مقر الدولة المقترحة إلى الإدارة الأمريكية، التي عليها أن تضغط على الإدارة المصرية للموافقة على إنشاء هذه الدولة.

وبررت راند تأييدها لإقامة دولة للنصارى في مصر بأن الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة العربية تتساقط واحدة بعد الأخرى، وأنها كانت تمثل بالرغم من تخلفها وديكتاتوريتها حماية ما للمسيحيين مقابل الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومن الطبيعي، في أعقاب سقوط هذه الأنظمة أن يصبح ظهر المسيحيين في الشرق الأوسط عاريًا.

وحثت المؤسسة الاستعمارية الصهيونية، النصارى على سرعة التحرك في اتجاه بناء هذه الدولة مهما كلفتهم من تضحيات ودماء، بعد أن حذرتهم من أن الإسلاميين قادمون لحكم المنطقة، وأنهم إن لم يستطيعوا استغلال هذا الظرف (تقصد الثورات في المنطقة) فإنه في حال الاستقرار سوف يتكلفون أكثر مما يخسرون الآن ؟!!

ما رأي الصحفي الأمني الذي يبشر بعودة الوصال بين المجلس العسكري والقيادة الصربية المصرية بعد أن برح الخفاء كما تقول العرب ؟

لقد دعت كندا إلى فرض حصار اقتصادي على مصر لأنها لا تحمي النصارى (الذين قتلوا ٦٦ جنديا من جيشها ولم تشر إليهم بكلمة !) ، ويوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ أدان البرلمان الأوروبي بالإجماع أحداث ماسبيرو التي وقعت مؤخرا، وأسفرت عن مقتل أكثر من ٢٧ شخصاً وإصابة العشرات(لم يذكر شيئا عن جنود القوات المسلحة !) وطالب الحكومة المصرية بوضع ضمانات لحماية الأقليات الدينية، وضمان حرية ممارسة شعائرهم الدينية. .وكثرت في مصر مقالات مزدوجي الجنسية والعاملين في الإمبراطورية الإعلامية الصربية ؛ التي تنوح على أحوال الصرب المعتدين قتلة الجيش وتطالب ببناء الكنائس بلا قيود ولا حدود ، وأصدر المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية بنيويورك يوم الأربعاء٢٦/١٠/٢٠١١م ، بياناً طالب فيه بدعم ومساندة الكنيسة المصرية الأرثوذكسية فيما وصفته بأنه محنة عقب أحداث ماسبيرو.

المسألة ليست تمييزا ضد النصارى ، وليست اضطهادا لهم ، وليست مظالم مشروعة تعاني الأغلبية أضعافها، ولكنها تمزيق دولة ، وإقامة وطن بديل ، تعمل من أجله قوى الشر الاستعمارية الصهيونية ، وتضع الصرب المصريين في موضع قيادة الجريمة التي تقود البلاد والعباد إلى بحر الظلمات حيث لا مخرج ولا منجاة إلا برحمة الله!

***

الموارنة والصرب

هل هي حرب صليبية ضد الإسلام والمسلمين ، يشنها الصرب اليوغسلاف والصرب المصريون والصرب الموارنة في لبنان ؟
الإجابة فيما أتصور بالإيجاب ، لأن القوم يتحركون وفقا لأجندة صليبية غربية ، ويقودون طوائفهم المسالمة إلى ما لا تحب ، ولكن مع الشحن الطائفي ، والتعصب الأعمى ، والرغبة الدامية في استعادة تجارب الأندلس والتجربة الصهيونية والتجربة البوسنية تتحرك بحيرة العنف والجريمة ، ويبدو أن من يخططون لهم ويدفعون يعتقدون أن الحاضر يمكن أن يكون صورة طبق الأصل من التاريخ ، وأن المسلمين المتناحرين في الأزمنة القديمة والماضية موجودون لم يتغيروا ، وأن الشعوب الإسلامية ما زالت ساذجة وأسيرة الماضي ، وأسيرة الحكام الطغاة الظلمة الذين يمتلكون مقاديرها ، ويفرضون عليها أن تنام وتستسلم أمام الجبروت الصليبي الاستعماري ، وتناسوا أن الربيع العربي جعل الناس في كل مكان يسقطون الخوف والرعب والانبطاح ، وأنهم قادرون على أخذ الأمور بأيديهم لإقامة العدل إذا قصرت السلطة الحاكمة أو تواطأت أو انبطحت أمام الجبروت الصليبي الاستعماري .
لم يكن غريبا أن تحمل الأخبار تضامن الموارنة مع الصرب المصريين من قادة التمرد الطائفي ، وتحريضهم على حمل السلاح ضد شركاء الوطن . وأن يحضر أمين الجميل رئيس لبنان الأسبق وابن مؤسس حزب الكتائب الإرهابي إلى مصر لإعلان تضامنه مع القيادة الصربية للتمرد الطائفي وأن تشكره هذه القيادة على تضامنه ، وتصفه بالذي قاسى واستشهد أخوه وابنه (؟!) في أعمال اعتداءات وقعت سابقا، وأنه يشعر بكل ما يشعر به " أناس آخرون من متاعب في حياتهم ، وهم يصلون من أجلنا ونحن نصلي من أجلهم، وكما علمت فإن كثيرا من الموارنة صاموا معنا أيضا في الوقت الذي صمنا فيه، وقد ظهر في صحفهم تعاطفهم معنا".
والذي نذكّر به الناس في مصر ولبنان معا أن أمين الجميل الذي كان رئيسا للبنان في ظل دستور ظالم وضعه المستعمر الفرنسي ، هو ابن بيير الجميل (١٩٠٥ – ١٩٨٤) مؤسس حزب الكتائب (١٩٣٦) وجناحه العسكري القوات اللبنانية ، وكان من أبرز أركان الجبهة اللبنانية العدوانية في الحرب الأهلية التي أشعلها الصرب الموارنة عام ١٩٧٥ وامتدت حتى عام ١٩٩٠، وكان وزيرا في الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨ حتى رحيله عام ١٩٨٤، وكانت عائلة الجميل موالية للغزاة الفرنسيين ضد العثمانيين ، وقد هاجر الجميل مع عائلته وهو في سن العاشرة إلى مصر ، حيث استقرت في المنصورة عام ١٩١٥ ، وتعلم في مدارس الفرير ، وقد عاد إلى لبنان في عام ١٩١٩ على متن المدرعة الفرنسية كاسار بعد هزيمة الدولة العثمانية وسيطرة الحلفاء الصليبيين الاستعماريين على الشرق العربي .
تأثر الجميل بالفلسفة النازية الفاشية عقب زيارته لكل من ألمانيا على عهد هتلر ، وإيطاليا على عهد موسوليني ، فكانت سياسة الطاعة العمياء هي منهجه في حزب الكتائب ومن بعده الجناح العسكري (القوات اللبنانية) ، وقد نقل عنه قوله " المسلمون لم يفهموا لبنان إلا جزءا من سورية أو من الوطن العربي الكبير ، بينما

المسيحيون يتوقون بكل قواهم إلى الاستقلال ! " (العدد السنوي لصحيفة العمل ١٩٧٠) .
لقد كان دور بيير الجميل أساسيا في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية ، وقاد ابنه بشير مذبحة تل الزعتر ضد الفلسطينيين اللاجئين ، وتحالف مع العدو الصهيوني ، وفتح له أبواب بيروت حيث وصل مناحم بيجين بجيشه إلى قلب العاصمة اللبنانية ، وعينه رئيسا لجمهورية لبنان ليقوم باستئصال الفلسطينيين والمقاومة العربية ، وعندما تراخي ، قام بيجين باغتياله مع عدد من أفراد أسرته ، وخرج من بين الكتائب اللبنانية الخائن سعد حداد الذي انفصل بجنوب لبنان ، وأقام دولة تحت قيادته يحميها الكيان الصهيوني .
الموارنة بقيادة آل الجميل كانوا وما زالوا ضد الإسلام والعروبة وشركاء الوطن اللبناني ، وقاموا بمذابح لن يغفرها لهم التاريخ ، ومع ذلك يقول لهم قائد التمرد الطائفي في مصر إنهم قاسوا ، واستشهد (؟!) أخوه – يقصد الخائن السفاح بشير الجميل ، وابنه - في اعتداءات وقعت سابقا ، ونسي أن يقول : من الذي أمر بتصفية الخونة الذين تراخوا في تنفيذ الخيانة والمذابح ضد شركاء الوطن؟ .
لقد شارك الموارنة في مذبحة ماسبيرو ضد الجيش المصري في التاسع من أكتوبر التي أودت ب٦٦ جنديا عدا الجرحى والمصابين ، وهاهم يحرضون في ندوة عقدت ببيروت يوم الثلاثاء الماضي نصارى مصر على رفع السلاح ، إذا ما وصل الإسلاميون إلى الحكم في مصر، بدعوى الدفاع عن هويتهم، في الوقت الذي هاجموا فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة- الذي يدير شئون البلاد – واتهموه بالتواطؤ ضد النصارى، مع ما أظهرته اسطوانات مدمجة "سيديهات" من قيام رجال دين نصارى بالتحريض على العنف وقيادتهم لعملية الحشد والتعبئة ، ومشاركتهم في الهجوم على مبني التلفزيون وقتل جنود الجيش المصري الذي لم يكن مسلحا إلا بطلقات فارغة .
لقد عقدت الندوة يوم ٢٥ أكتوبر، في المركز الكاثوليكي بدعوة من الأسقفية الكاثوليكية بالعاصمة اللبنانية بيروت تحت عنوان "ماذا يحدث مع الأقباط في مصر؟"، وشن المشاركون- وجميعهم أعضاء بحزب الكتائب اللبناني- هجوما عنيفا على القوات المسلحة المصرية، والمجلس العسكري، وما سموه بقوى خفية شاركت الجيش في إبادة الأقباط (!!) المتظاهرين سلميا، على حد قولهم.
وقال أحدهم ويدعى مقار يونس راعي الأقباط الكاثوليك، وأمين عام رابطة الأقباط الكاثوليك، إن "أرض مصر منذ نشأتها ترتوي بدماء الشهداء الأقباط وهذه الدماء تنبت القديسين والأبرار، فلم نستغرب ولم نتعجب لحادثة القديسين أو مجزرة ماسبيرو، لأن الفاعل واحد، والأسلوب واحد، لكن الرب لن يسكت عن ذلك، وسينتقم من كل من يجرؤ ويمد يده علي أي مصري (يقصد قبطي مسيحي)".
وزعم المذكور أن ما حدث هو نوع من أنواع السلب والاعتداء علي أملاك المسيحيين العزل، وكان آخر هذه الأعمال ما قام به الجيش، الذي ادعى أنه يخضع لسيطرة ما دعاهم بـ "الإسلاميين المتشددين"، حيث هاجموا متظاهرين عزل بالدبابات والأسلحة الثقيلة والذخيرة الحية علي مواطنين وأطفال ونساء يطالبون بحقوقهم، بحسب قوله.وتبارى الحاضرون في الندوة في الدفاع عن المتمردين

الطائفيين المصريين، وشيطنة المسلمين في مصر والقوات المسلحة (راجع : المصريون ٢٠١١/١٠/٣١م) .
وكانت جريدة النَهار اللبنانية قد نشرت يوم السبت ١٥ تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١١ - مقالا طويلا بقلم المطران جورج خضر - بعنوان :الأقباط ، ملأه بالتخليط وسار على نهج الندوة أو سارت الندوة التي أقامها المركز الكاثوليكي في لبنان على نهجه ، وراح يلقي المواعظ والنصائح على الشعب المصري المسلم في كيفية التعامل مع المتمردين الطائفيين الصرب في مصر . والغريب أو ليس غريبا أنه يطرح مسألة تعداد الأقباط في وقت يقوم فيه رئيس دولة الصرب المصريين بإجراء تعداد للطائفة في تحد سافر لمهمة الدولة المصرية . ويعنينا ما يقوله المطران الماروني في النهار لأنه يكشف عن التخطيط المشترك الذي يحكم شركاء التعصب ، والحرب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين في مصر والشرق العربي . يقول خضر : " كان عدد الأقباط الذي كانت دوائر الدولة تقر به لا يتجاوز النصف أو الثلث من العدد الحقيقي الذي تعرفه الكنيسة بسبب من واجب الإحصاء في الرعايا. وكأن الحكم نفسه في هذه السنوات الخوالي ضالع في استصغار الأقباط. هل للحكم الذي يسعى إلى أن يقوم اليوم مدني حقا كي لا يخفي الحقيقة؟ هذا الاستصغار مريب ومصر تقول منذ جمال عبد الناصر إن قوميتها عربية وتاليا إن الأقباط عرب والعربي أخو العربي في السراء والضراء. الزاوية العربية مقاربة شرعية لوحدة مصر. وإذا أصر المصريون شعورياً على الوطنية المصرية فلا أحد ينازع الأقباط على هويتهم".
ما معنى هذا الكلام ؟ وما مفهوم الاستصغار ؟ وهل يجب أن يفرط المسلمون في هويتهم ليرضى عنهم الصرب هنا وهناك ؟ هل سمع المطران خضر عن دولة العباسية التي تعلو الدولة المصرية ، ولا تعبأ بقوانينها ، ولا تنفذ الأحكام القضائية النهائية ؟ هل سمع أن المليارديرات الأُول في العالم من الطائفة ، وأن الدولة التي يتهمها باستصغار الطائفة تميزها على الأغلبية الساحقة في كل شيء ؟
واضح أن المسألة ليست مطالب طائفية محدودة ، ولكنها سياق عام يقوم على مواجهة الإسلام ، ومنع المسلمين من التعبير عن إسلامهم وتطبيقه في حياتهم بدعوى وصول الإسلاميين إلى الحكم ، وهو أمر غريب في دولة أغلبيتها الساحقة من المسلمين .
ثمة سؤال :هل يرد الموارنة الجميل إلى الصرب المصريين الذين حاربوا معهم في الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاما ، وكان من بين المقاتلين بعض المثقفين النصارى ؟

***

العيد الأربعون للتمرد

يحتفل المجمع المقدس للكنيسة المصرية الأرثوذكسية بالعيد الأربعيني لجلوس رئيسها الحالي بطريرك الكرازة المرقصية، على كرسي مار مرقص، ١٤ نوفمبر الجاري، بالكاتدرائية المرقصية بالعباسية، بحضور البطريرك مار أغناطيوس زكا الأول عيواص، بطريرك أنطاكية، والأنبا باولص، بطريرك إثيوبيا، والكاثوليكوس آرام الأول، كاثوليكوس الأرمن الأرثوذكس لبيت كيليكيا.
وقال الأنبا يوأنس، الأسقف العام، سكرتير البابا ، إن الاحتفال سيتم فى إطار كنسي، عن طريق المراسم الدينية، واستقبال رؤساء الكنائس الذين أكدوا حضورهم لتقديرهم لمكانة رئيس الكنيسة المصرية بين الكنائس الشرقية والعالمية.
وكنت أتصور أن يكون الاحتفال دوليا على المستوى السياسي العام ، وليس على المستوى الديني فحسب ؛ فالرجل مذ جاء إلى منصبه وهو يثبت أنه ليس زعيما روحيا يناقش القضايا الدينية التي تتعلق بالإيمان والتعاليم التي تهم عامة الطائفة فقط ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى القيام بدور يماثل دور رئيس الدولة، بل يفوقه في بعض الأحيان من قبيل عدم تنفيذه لأحكام القضاء النهائية الباتة ، وتضطر الدولة المصرية صاغرة إلى وقف تنفيذ الحكم بقرار من المحكمة الدستورية العليا !
المحتفي بعد أربعين عاما حرص على أن ينقل السلطة الزمنية إلى قيادة الكنيسة والرهبان في الأديرة والقساوسة في الكنائس ، فمنحهم سلطات الدولة في الأنشطة كافة سياسية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية ، بل وعسكرية تمثلت في تكوين ميليشيات الكشافة التي تعد تشكيلات عسكرية .
وقد حرص الرئيس الجديد للكنيسة قبل أربعين عاما على استخدام مصطلح شعب الكنيسة ، أو الشعب القبطي ، ومن خلال الإلحاح على مصطلح الشعب ؛ فإنه يترسب في وجدان النصارى أنهم من طينة أخرى ، وأن المسلمين غرباء عنهم ، ويجب أن يخرجوا من مصر ، وهم ما أفصحت عنه تصريحات القيادة الطائفية ، فقد وصف بيشوى أسقف دمياط والبراري والقديسة دميانة أن المسلمين ضيوف على النصارى في مصر ، وأن القرآن مصنوع وليس وحيا .
الإنجيل يقول : " دع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله " . ولكن القيادة الكنسية منذ أربعين عاما رأت غير ذلك ، ورأت أن قيصر والله جميعا من شئونها ، بل إنها قدمت قيصر على الله ، وجعلت غايتها الأولى تحقيق أهداف جماعة الأمة القبطية على الأرض ، بتحرير مصر المسلمة من الاستعمار الإسلامي ، وبعث اللغة الهيروغليفية بوصفها اللغة الوطنية ، والعمل على إلغاء اللغة العربية تماما ، وفصل الطائفة عن المجتمع شعوريا وعمليا حتى يتم التحرير الكامل .
لقد كان خروج الرهبان – الممنوع خروجهم إلا لشراء الطعام أو لضرورة معيشية – لأول مرة في العصر الحديث ؛لاستعراض القوة نحو مدينة الخانكة لإعلان التصدي للدولة ، وتأييد بناة كنيسة بالمخالفة للقانون ، وذهبوا مزودين بتوصية استشهادية من قيادة الكنيسة الجديدة ملخصها أن يعودوا سبعة عشر ، بدل أن يعودوا مائة وسبعين كما ذهبوا !

ثم كانت الصاعقة التي حملها التقرير الخاص بالاجتماع السري الذي عقدته القيادة الكنسية الجديدة في الإسكندرية عام ١٩٧٢، ونشره الشيخ محمد الغزالي – رحمه الله – في كتابه " قذائف الحق " ، ويتضمن تخطيطا شريرا لمواجهة الإسلام والمسلمين في مصر مستلهما التجربة الأندلسية في استئصال الإسلام والمسلمين ، وكان أبرز ما تضمنته الخطة زيادة عدد النصارى حتى يصلوا إلى نسبة ٥٠% من عدد السكان الإجمالي في سنوات قليلة ، والتحرك على المستويات كافة لإظهار اضطهاد الأقباط المزعوم ، مع تدشين عملية تنصير واسعة بين الطلاب المسلمين الفقراء ...والعمل بدأب لتغيير هوية مصر الإسلامية في المجالات المتاحة وخاصة بناء الكنائس والتعليم والإعلام والثقافة ..
وأخذت عمليات التحرش الدموي بالمسلمين من خلال بناء كنائس دون تراخيص ، تأخذ طريقها بكثرة ، وتبدأ من مضيفة أو مركز خدمات أو مكتبة أو نحو ذلك ثم يتم رفع المنارة وتعليق الصليب ، والاستعداد لمواجهة المواطنين المسلمين بالسلاح ، وقد ثبت أن هذه الحوادث تبدأ من عند النصارى الذين يتحرشون بالمسلمين ، ويعتدون على القانون ، وتتحول المسالة إلى اضطهاد من جانب الأغلبية للأقلية ، ويتم الترويج في الإعلام المحلي والدولي أن الأغلبية تحرم الأقلية من عبادة الله ، ويتم تجييش الصحفيين والإعلاميين العملاء ، وخاصة من الماركسيين الحكوميين والعلمانيين ، وتحويل الضحية إلى متهم ، ومع انبطاح النظام البائد ، وهلعه أمام الولايات المتحدة التي يستقوي بها التمرد الطائفي ، كان يسارع إلى تقنين البناء المخالف واعتماده كنيسة ، وتنفيذ مطالب ابتزازية أخرى وخاصة في المجالات التعليمية والإعلامية والسياسية ! حتى إن الأغلبية صارت تجد نفسها متهمة لو اختلف نصراني مع بائع مسلم على سعر الطماطم أو الكوسة ، وعندما يصلان إلى الشرطة فإن أوامر عليا من السلطة المذعورة تقضي بصرف الاثنين ، وإلا كان المسلم هو المتهم ، خوفا من حملات المتمردين وتشهيرهم بالنظام .
وقد لعب خونة المهجر دورا خطيرا بوصفهم الذراع الأساسية التي تقول ما يريده رئيس الكنيسة دون أن يتحمل مسئوليته قانونا أو معنويا ، ولكن الناس تعلم أنه بإشارة من إصبعه يستطيع أن يوقف جرائم خونة المهجر بحكم ما يملكه من سلطة روحية خاصة بالحرمان والغفران ، وهي سلطة ترعب النصارى عموما ، لأنهم يعتقدون فيما يسمى خلاص الروح على أيدي الكهنة الذين يتبعونهم .
رافق ذلك بناء إمبراطورية إعلامية ضخمة استفادت من قوانين هيئة الاستثمار ، في إنشاء صحف وقنوات تلفزيونية ، فضلا عن مئات المواقع على الشبكة الضوئية (النت) ، وقد روجت هذه الإمبراطورية لأفكار التمرد الطائفي، واستفادت من الوضع المخزي الذي كانت تقفه السلطة البوليسية الفاشية البائدة ، وراحت تشيع الأكذوبة الكبرى ، أعني اضطهاد النصارى في مصر .
لقد ظلت عمليات التحرش بالإسلام والمسلمين إعلاميا وسياسيا مستمرة حتى بلغت ذروتها مع ثورة يناير الماضي ، تلك الثورة العظيمة التي خرج فيها الشعب كله ليسقط النظام الفاسد . كان رأس الكنيسة وأتباعه من المتمردين ضد الثورة ، وظلوا يؤيدون المخلوع ، ويطالبون بابنه خلفا له في منصب رئيس الجمهورية ، وطالب

رئيس الكنيسة أتباعه بعدم المشاركة في الثورة ،ولكن أعدادا غير قليلة خالفت أوامره وشاركت وظهرت مع المسلمين في ميدان التحرير .
لقد جن جنون القيادة الطائفية عقب سقوط المخلوع وانتصار الثورة ، فراحت تحرك الأذرع في كافة الاتجاهات ، وكان أبرزها معارضة المادة الثانية من الدستور التي تنص على إسلامية الدولة ، وعندما أخفقت محاولاتها من خلال الإمبراطورية الإعلامية ، وخونة المهجر ، راحت تحرض الطائفة على عدم التصويت للتعديلات الدستورية التي استفتي عليها الشعب ، وبذلت محاولات لتعطيل الانتخابات التشريعية ، بحجة الدستور أولا ، ثم المبادئ فوق الدستورية التي يتبناها وزراء موالون للكنيسة في الحكومة ، والتشكيك في نجاح الثورة ، وفي المستقبل جميعا ، ثم كانت مظاهرات ما يسمى شباب ماسبيرو التي كانت نهايتها في ٢٠١١/٩/٩م ، وقتل فيها المتظاهرون الطائفيون الصرب ٦٦ جنديا من الجيش المصري ، و٢٥ نصرانيا ، وقد استغلت القيادة الطائفية الجريمة استغلالا بشعا ، حيث انطلقت الأذرع الموالية للكلام عن تحقيق دولي وطلب حماية دولية ، وتنافست القوى المخاصمة للإسلام في مصر من ماركسيين وعلمانيين وماسون وأشباههم لتملق الكنيسة ، واتهام الجيش بالعدوان على النصارى ..
المفارقة أن رئيس الكنيسة يبدو وكأنه حريص على الوحدة الوطنية حين يقول: "لا يمكن المطالبة بفتح تحقيق دولي في تلك الفترة الحرجة التي تمر بها مصر، لأن هذا الأمر لا يناسب ظروف مصر الحالية وقد ينعكس سلبًا على الوحدة الوطنية التى ندافع عنها جميعًا". ولكنه في الوقت نفسه يخاطب أسر ضحايا أحداث ماسبيرو من النصارى قائلا : "وأوعوا تفتكروا إننا مبنتكلمش مع المسئولين، إحنا بنتدخل في كل شيء وبنقول كلام أصعب من اللي أنتم بتقولوه " .
واستطرد: "مش هنقدر نثبت حاجة أمام القضاء، إحنا بنرفع قضايانا إلى الله، وهو إللي بيجيب حقنا، ولو عايزين محامين، نشوف لكم محامين يترافعوا عنكم".
بيد أنه لم يتكلم عن تجييش الخونة للبرلمان الأوربي والحكومة الكندية والكونجرس والمنظمات الدولية ضد بلاده أبدا !
الم يكن من اللائق أن يقيم احتفالا دوليا بانتصاره على السلطة المصرية طوال أربعين عاما منذ جلوسه حتى اليوم ، وانجازاته في جعلها تنبطح أمام إرادته وخططه الشيطانية الانفصالية ؟

***

الشيخ جورج يحلق ذقنه !

أما الشيخ جورج فهو الناشط السياسي جورج إسحق وكان قد أطلق لحيته بمناسبة الانتخابات في بورسعيد ، لكي لا تكون تربية اللحية قاصرة على أعضاء الحركات الإسلامية أو الجماعات السلفية كما يرى ، ونسي أن الكهنة والرهبان النصارى والحاخامات ورجال الدين اليهود يطلقون لحاهم ويطيلونها أكثر من المسلمين ، وقد ظهر جورج مؤخرا بدون لحية في مؤتمر صحفي عقدته مجموعة أو لجنة من المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي أنشأته السلطة المصرية قبل سقوط النظام ، وأعادت تشكيله السلطة الحالية ، ولم تضع بين أعضائه إسلاميا واحد ، أو متعاطفا مع الإسلاميين ؛ فجاء مواليا لغير المسلمين في قراراته وتصوراته بل صار طائفيا صرفا من خلال تقريره عن جريمة ماسبيرو التي وقعت في ٩/١٠/ ٢٠١١ ، وقام بها متمردون طائفيون ، عن قصد وسبق إصرار .

تقرير اللجنة يتجاهل أن المصريين تظاهروا بالملايين في ميدان التحرير وبقية الميادين وفي القاهرة والمحافظات لم يقتلوا أحدا ، ولم يعتدوا على جندي واحد من الجيش أو وزارة الداخلية ، ولم يركبوا مدرعة أو دبابة ليقتلوا الجندي الذي يقودها ، ويفلقوا رأسه بالحجارة أمام عدسات التلفزيون ثم يخرجوه منها ، ويكملوا عليه بصلبانهم وأسلحتهم البيضاء في غل صربي غير مسبوق !

شعبنا تظاهر في كل مكان بطريقة إنسانية متحضرة ، حتى الفصائل اليسارية المتطرفة كانت محكومة بنظام عام ، ومع اتهاماتهم وسلاطة ألسنتهم ضد القوات المسلحة ، فقد كانت ملتزمة أن يكون سلوكها سلميا يدور في دائرة الكلام والتعبير الشفوي الذي لا يؤذي جنديا أو شخصا مسئولا أو عاديا .

أما السادة الطائفيون المتمردون ، فقد تعودوا على لغة الدم قبل الثورة وبعدها ، وأصبح استخدامهم للسلاح الآلي أمرا معتادا ، وصار العنف منهجا يستخدمونه ، مصحوبا بالتنادي على قطعان منهم تأتي من أقصى الصعيد إلى أدنى الدلتا بالإضافة إلى خونة المهجر ، وما فعلوه في محافظة الجيزة وتحطيم واجهاتها ، واعتقال موظفيها الكبار ، وإصابة مجموعة غير قليلة من جنرالات العادلي والمواطنين العاديين في أحداث العمرانية وإطفيح وإمبابة ببعيد عنا ، ثم كان قطعهم الطرقات ، في المنيب والمقطم وصلاح سالم ، والاشتباك مع الأهالي واستخدام السلاح الآلي والأبيض ، أمرا معروفا ومشهودا ، ثم كان قطعهم الطريق عند اعتصامهم الأول في ماسبيرو ، والقبض على بعض المسلمات وحلق شعورهن ، وإرغامهن على قراءة الإنجيل ، بعد ضربهن وإهانتهن أمرا معلوما بالضرورة ، وزاد على ذلك تعطيل مصالح الأهالي والتجار في وكالة البلح ومنطقة بولاق .

وقبل أن يقوموا بجريمتهم في ٩/١٠/٢٠١١ أمام ماسبيرو انطلقت التصريحات تهدد وتتوعد المشير ومحافظ أسوان ، من أجل مضيفة المريناب ، كانت العائلات المسيحية القليلة في المريناب تعيش في هدوء ، وتصالح مع الجيران المسلمين بعد الاتفاق على إزالة المظاهر التي أقيمت خارج القانون ، ولكن دعاة قتل المشير

والمحافظ من رهبان الجريمة نفذوا تهديدهم ووعيدهم على أبواب ماسبيرو ، وقتلوا الجنود المسالمين الذين لا يحملون إلا طلقات فارغة (فشنك) ، ودافعت الكنيسة عن الجريمة بأن القتلة مندسون وغرباء ، وتجاهلت أن قادة المقتلة نفذوا تهديداتهم ، لأنهم يعلمون أنهم لن يحاسبوا ، وهو ما حدث بالفعل ، وحتى اليوم ، لم يحدث لماتياس أو فلوباتير أو أنطونيودس أو جبرائيل أية مساءلة أو حساب ، بل ما زالوا ينطلقون أحرارا يقودون مظاهرات المارش الجنائزي على القتلى النصاري ، وإعلان الهوية الفرعونية في شوارع القاهرة ، ويتحدون المجتمع والقانون دون مؤاخذة من القائمين على النظام !
ثم تأتي اللجنة الموقرة لتقصي الحقائق في مجلس حقوق الإنسان الطائفي- المجلس القومي لحقوق الإنسان سابقا - وجورج إسحق عضو فيها ، لتجعل من القتلة ضحايا ، ومن الضحايا قتلة ، وتجاهلت أن هناك أكثر من ٦٦ جنديا من القوات المسلحة تم قتلهم بالسلاح الآلي والسلاح الأبيض والصلبان ، عدا الجرحى والمصابين . ثم تتعطف اللجنة الموقرة لتعترف على لسان الناطقة باسمها وتذكر أن جنديا واحدا هو الذي قتل ، مع أنها تعلم أن الجيش لم يعلن عن عدد الشهداء الذين قتلهم الطائفيون المعتدون حرصا على الروح المعنوية للقوات المسلحة .
وقد قسمت اللجنة تقريرها بين أربعة أطراف وقفت عند كل طرف لتحكم عليه وتقرر ماذا فعل تجاه المجتمع والأطراف الأخرى .
الطرف الأول وهو التلفزيون : وقد اتهمته اللجنة بالتحريض على المتظاهرين بوصفهم أقباطا (؟) ، كما اتهمته بالانحياز غير المهني لطرف دون طرف ، والإغفال المتعمد لحقائق القتل والدهس للمتظاهرين (؟) .
الطرف الثاني هو الشرطة العسكرية : وقد اتهمتها لجنة تقصي الحقائق في مجلس حقوق الإنسان الطائفي باستخدام العنف في فض مظاهرة سلمية (؟) ، وضرب وسحل نشطاء ، وإرهاب المتظاهرين بالرصاص الصوتي (الفشنك) ، ودهس المتظاهرين بالمركبات المدرعة (؟) .
الطرف الثالث وهم المتظاهرون : اتهمتهم اللجنة الموقرة بتهم لطيفة ومهذبة للغاية منها :إلقاء الحجارة وزجاجات المياه على الشرطة العسكرية ، والاستيلاء على بندقية بها رصاص فشنك ، واستخدام أسلحة بيضاء وعصي في الاشتباكات مع قوات الجيش ، و إشعال النار في مركبة المدرعة ، والاستيلاء على مركبة المدرعة .
الطرف الرابع وهو الطرف المجهول : متهم بإطلاق أعيرة نارية حية على الطرفين (ألم تعرف اللجنة الموقرة ولو علامة واحدة أو أمارة واحدة تقود إلى المجهول أو الغريب أو المندس حسب تعبير قيادة الكنيسة ؟) .
اللجنة المحترمة تبنت وجهة النظر الكنسية تماما حتى في إلقاء التهمة على الطرف المجهول أو الغريب أو المندس . والسؤال هو : لماذا مع هذه المظاهرة الآثمة التي قادها المتمردون الطائفيون الذين هددوا بقتل المشير والمحافظ وقعت أحداث القتل ولم تحدث فيما سبق من مظاهرات؟
لقد صرح نجيب جبرائيل أحد قادة التمرد ومظاهرة الموت منذ أسابيع لقناة (مصر ٢٥) قبيل جريمة ماسبيرو قائلا : أنا هخرب الدنيا . ده أنا مواطن وهاخد حقي

وهيتعلق صليب فوق الكنيسة (يقصد مضيفة المريناب) غصب عن أتخن واحد في مصر " ؟!!
ثم إنه عقب أحداث ماسبيرو قال جبرائيل : إنه يمهل الحكومة أسبوعا لتنفيذ مطالب الأقباط ومن بينها إقالة محافظ أسوان فورا ومحاكمته، وإقالة وزير الإعلام ومحاكمته ومحاكمة رئيس قطاع الأخبار والمذيعة رشا مجدي. ، وهدد أيضاً بطلب الحماية الدولية (اليوم السابع ١٥ أكتوبر ٢٠١١) .
يذكر أن فرانك وولف عضو الكونجرس الأمريكي (الذي خلق مشكلة دارفور) قد استعان بنجيب جبرائيل الذي أعد تقريرا يدعي فيه أن الفتيات القبطيات يتم اختطافهن من الشوارع وتزويجهن رغم إرادتهن لمسلمين متطرفين ، وذلك لتدويل ملف التمرد الطائفي – ما رأيكم في المواطنة الطائفية التي تخرب البلاد وتعمل على التقسيم ، وتقود الطائفة لقتل الجنود وتهديد بنيان الدولة؟! .
وإذا كانت هذه القيادة الطائفية المتمردة تحرض علنا ضد الدولة وضد أتخن تخين ، وتسعي لطلب الحماية الدولية ، فلماذا لم يطبق عليها القانون ؟ ولماذا لم تحاسب على سلوكها وكلامها المعادي للوحدة الوطنية ؟ ثم لماذا لم تحاول لجنة حقوق الإنسان (الطائفي) ، وهي تزعم حرصها على الوحدة الوطنية أن تطالب بمحاسبة المحرضين على قتل المشير والمحافظ ، وشتموا الأخير بأقذع الشتائم ، وحرضوا على قتل جنود الجيش المصري غير المسلح على بوابات ماسبيرو ؟ ! لقد نشرت المصري اليوم في١١/ ١٠/ ٢٠١١ أن وزارة الداخلية سلمت تقريراً مفصلاً عن الأحداث التي شهدتها القاهرة والمحافظات، أمس الأول، إلى مجلس الوزراء. يضم التقرير ملابسات أحداث ماسبيرو وميداني التحرير ورمسيس والمستشفى القبطي، والأشخاص الذين حرضوا على الأحداث. وقال اللواء منصور عيسوي وزير الداخلية : إن الإعلان عن الأسماء سيتم من خلال مجلس الوزراء. وحتى الآن – بع شهر ونصف شهر تقريبا - لم يتم إعلان شيء!
الغريب أن إمبراطورية الإعلام الصربي في مصر سبقت تقرير لجنة حقوق الإنسان الطائفي الرسمية ، في إدانة الجيش المصري ، فضلا عن السلفيين والإسلاميين الذين لم يكن لهم أي وجود في ماسبيرو ، ثم وصل الأمر مؤخرا بأحدهم إلى وصف الجيش المصري بارتكاب جرائم نازية ضد مظاهرة الصرب القتلة على بوابة ماسبيرو؛ ليكون ذلك عربون محبة للعودة بطلا فضائيا إلى قناة الملياردير الطائفي الذي يكره الإسلام والمسلمين .
إني أناشد المجلس العسكري الإعلان عن شهداء القوات المسلحة ، وعن المحرضين على مظاهرة الموت ، وعن الخطوات القانونية التي اتخذت ضد من شاركوا في المذبحة كي لا يكون حكم مجلس حقوق الإنسان (الطائفي) نهائيا ، وحتى لا يكون الشيخ جورج قد حلق ذقنه ابتهاجا بهذا الحكم !
***

التعداد الطائفي !

تحرص الكنيسة الأرثوذكسية منذ أربعين عاما – بداية التمرد الطائفي – على بلورة فكرة التعداد السكاني للأفراد المنتمين للطائفة ، انطلاقا من مفهوم ، أن النصارى أصحاب البلد ، وأنهم يجب أن يستردوها من الغزاة المسلمين الذين جاءوا من الجزيرة العربية البدوية ليحتلوها ، ويرغموا أهلها على دخول الإسلام .
وكانت الخطة التي أقرتها الكنيسة عام ١٩٧٢م ، ونشرها الشيخ محمد الغزالي في كتابه قذائف الحق ، وسنعيد نشرها في مكان آخر إن شاء الله ، تقضي بالعمل على زيادة السكان النصارى بكل وسيلة ممكنة ، وتخفيض عدد السكان المسلمين بكل وسيلة ممكنة أيضا حتى يصل سكان الفريقين إلى التعادل العددي في فترة تتراوح بين عشر سنوات وخمسة عشرة عاما ، وهو ما لم يتحقق منذ أربعين عاما بل حدث العكس ، وتلك مشيئة الله ، ولا دخل فيها للإنسان مهما تسلح بالقوة أو التخطيط أو الإمكانات.
يهدف مخطط الزيادة السكانية لدى الطائفة إلى تحقيق مجموعة من الغايات الطائفية ،منها :
أولا المساومة السياسية في مجال المناصب والوظائف العليا ، وطلب المزيد منها للسيطرة على المناطق الحساسة في الجهاز الإداري والحكومي للدولة .
ثانيا الهيمنة على مفاصل الدولة اقتصاديا واجتماعيا وإعلاميا وثقافيا ، بإقامة المؤسسات التي تتحكم في التجارة الداخلية والخارجية والمصانع ووسائط التعبير والدعاية (تليفزيون وإذاعة وصحافة ..) ، وأيضا إقامة المدارس والجامعات والكيانات الثقافية التي يتم من خلالها تغريب الفكر الإسلامي ، وتغيير الهوية الإسلامية لمصر ، تمهيدا لما سيأتي !
ثالثا تهيئة البنية الأساسية من القوة السكانية التي تستطيع أن تنهض ببناء دولة نصرانية خالصة ، أو تسهم في تحرير مصر من سكانها المسلمين الغزاة !
رابعا : استخدام الطائفة بوصفها كتلة تصويتية انتخابية يمكن المساومة بها في الانتخابات العامة (رئاسة – تشريعية – مهنية ..) ، وهو ما اتضح جليا في استفتاء ١٩ مارس ، حيث كان التوجيه بالتصويت السلبي اعتمادا على أن الأغلبية المسلمة لا تعطي اهتماما بالذهاب إلى صندوق الانتخابات ، وأنه من الممكن رفض التعديلات الدستورية بالتحالف مع العلمانيين وأشباههم !
القضية السكانية في المفهوم الطائفي المتمرد انعكاس عملي أو تطبيقي لأفكار جماعة الأمة القبطية الإرهابية التي تؤمن بتحرير مصر من الاحتلال الإسلامي المزعوم ، لذا كانت التعليمات الكنسية تقضي شفويا أن الأسرة التي تهاجر إلى خارج البلاد لا بد أن تترك واحدا من أفرادها داخل البلاد على تواصل دائم مع المهاجرين ، بل إن هؤلاء لا بد أن يكونوا في حالة تواصل مستمر مع الداخل مهما كانت الظروف تمهيدا للعودة المظفرة بعد التحرير !

وكانت مزايدات المتحدثين باسم الكنيسة حول عدد السكان تضاعف أعدادهم في الوقت الذي يتناقص فيه العدد على أرض الواقع بسبب الهجرة ، وقلة المواليد بسبب الزواج المتأخر ، وكانت هناك توجيهات بتيسير الزواج لغير القادرين ، وتشجيع الشباب على الزواج المبكر من أجل الإنجاب ، مع تحريم تحديد النسل .. في الوقت الذي كانت فيه الدولة المصرية تنفق مبالغ باهظة من أجل تقليل المواليد ، وتشن حملات إعلامية وميدانية لحث المرأة المسلمة على استخدام حبوب منح الحمل ووسائله ، والرجال المسلمين على استخدام العوازل الطبية ، واشتهرت حملات حسنين ومحمدين ، والست كريمة ، والتبس ، وامتلأت المسلسلات والأفلام بالحديث عن الأرانب(السكان) ، وضرورة وقف تناسلها لأنها لن تجد طعاما !

في واشنطن تحدث مسئول مصري على عهد السادات عن عدد النصارى وذكر رقما أقل مما تلهج به ألسنة المسئولين الكنسيّين ، ولكن ذلك لم يعجب رئيس الكنيسة الذي ذكر رقما أكبر ، ولم يغفر للمسئول المصري ما قاله !

اختلفت الأرقام من مسئول كنسي إلى آخر ، وردد الكتاب والصحفيون الماركسيون الحكوميون والموالون للكنيسة الأرقام التي يرددها الكهنة وقادة التمرد وخونة المهجر في تصريحاتهم ومقالاتهم ، وتراوحت تقديراتهم بين ثمانية ملايين إلى خمسة وعشرين مليونا ، ورتب بعضهم على ذلك مطالب بالمشاركة في السلطة بثلث الوزراء وثلث المحافظين والثلث في بقية المناصب المدنية والعسكرية بالدولة .

الحكومة المصرية رأت من جانبها أن تغلق الحديث عن عدد النصارى كي لا تدخل في جدل مع هذا الطرف أو ذاك ، وصار العدد سرا من الأسرار العليا ، وبعد التعداد العام الذي يجري كل فترة يعلن الجهاز المركزي للمحاسبات بيانات الدولة في شتى المرافق والقضايا دون أن يعلن عدد الطائفة !

كانت جهات أجنبية ذات صدقية في المجال البحثي قد أعلنت عن عدد الطائفة بما يخالف ما تردده ألسنة الناطقين باسم الكنيسة ، وقد كشف أحدث تقرير أميركي نهاية عام ٢٠٠٩ أن المسلمين يشكلون نحو ٩٥% من عدد سكان مصر، وأن الأقليات الدينية الأخرى تشكل في مجموعها ما يزيد قليلا على ٥% من عدد السكان.. وقدّر التقرير الصادر عن منتدى "بيو للدين والحياة العامة"، التابع لمركز "بيو" الأمريكي للأبحاث في العام الماضي ، عدد المسلمين في مصر بحوالي ٧٨.٥ مليون شخص، وقال إنهم يشكلون ٩٤.٦ % من إجمالي الشعب المصري. إلا أن التقديرات الرسمية المصرية تشير إلى أن نسبتهم تناهز ٤% من عدد سكان مصر البالغ ٨٣ مليون نسمة. لكن الكنيسة تشكك على الدوام في تلك التقديرات.

وهذه النسبة التي تتراوح بين ٤-٥% في المائة هي النسبة التي ترددت في كل تعداد أجرته السلطة منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عهد السادات مع ملاحظة الفارق في هجرة أعداد غير قليلة من النصارى وزيادة النسل لدى المسلمين !

ولكن رئيس الكنيسة يؤكد بصورة مستمرة، أن الكنيسة تعرف أعداد الأرثوذكس عن طريق "كشوف الافتقاد"، التي تعد بمنزلة تعداد داخلي لكل أسرة، قائلاً: "نحن نستطيع معرفة عدد شعبنا، ولا يهمنا العدد المعلن". وقد حدد في أكتوبر ٢٠٠٨ في

خلال مقابلة مع قناة (O.t.v) الفضائية تعداد النصارى بـ ١٢ مليونا استنادًا لآخر "كشوف الافتقاد"، على حد قوله.
ومع أن دولة العدل الإسلامية لا تفرق بين مواطنيها مهما تباينت أجناسهم وأعراقهم وعقائدهم ومذاهبهم وكثرتهم وقلتهم ، ولا تنقص من أقدارهم شيئا ، فإن قيادات التمرد الطائفي في الكنيسة الأرثوذكسي تصر على المواجهة مع الأغلبية بالمنطق العددي ، وليس بالمنطق الإنساني ، أو المنطق الشرعي الذي منحهم ما لم تمنحه العلمانية حين قال تعالي " وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه " (المائدة : ٤٧) ، وحين أمر المسلمين بالعدل في أكثر من آية حتى مع الأعداء " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى " (المائدة :٨) .
ومع ذلك فإن الكنيسة أو رئيسها تحديدا يصر على إجراء تعداد للنصارى من خلال ما يسميه " كشوف الافتقاد" ، متجاهلا وجود الحكومة المسئولة بل متحديا لها ، وها هو يعلن مؤخرا عن إعداد استمارة لبدء تعداد جديد لعدد النصارى في مصر حيث تقوم كل إيبارشية بتوزيعها علي الكنائس التابعة لها ؛ ويقوم خدام الكنائس بتوزيعها علي النصارى التابعين للكنيسة في منازلهم لملء الاستمارة التي تشمل بيانات كل فرد من حيث العنوان وبيانات محل الإقامة كاملة ، والاسم الرباعي و بطاقة الرقم القومي وتاريخ إصدارها وتاريخ الميلاد والحالة الاجتماعية والمؤهل والوظيفة ووسائل الاتصال (المحمول والبريد الالكتروني) ، وبعد تسليم الاستمارات للكنيسة تقوم بدورها بتسليمها للمطرانية ثم للمقر البابوي ، وذكرت الأخبار أن عملية توزيع الاستمارات قد بدأت منذ شهر ببعض محافظات الصعيد وجاري توزيعها علي باقي المناطق في الجمهورية . وأشار مصدر كنسي إلي أن نتيجة التعداد من المتوقع أن تظهر بعد شهر لمعرفة أحدث تعداد للنصارى التابعين للكنيسة الأرثوذكسية !
وهكذا يبدو الولع الكنسي بمسألة التعداد الطائفي مصرّا على القيام بدور الدولة في أهم خصوصياتها ، بل تحدّيها ، ليقول بعدئذ إنه يملك الحقيقة وحده ، وليتابع مسيرة التمرد فوق رءوس الجميع !

***

السادات والتمرد الطائفي !

هناك أكاذيب يردّدها مثقفو الحظيرة في كل مناسبة ، ويصدقها كثير من الناس بسبب الإلحاح عليها ونشرها في وسائط التعبير التي يهيمنون عليها ، ويملكون القدرة على تسخيرها بسرعة وسهولة شديدتين ، ومن هذه الأكاذيب أن الرئيس السادات رحمه الله – هو صانع ما يسمى الفتنة الطائفية ونسميه التمرد الطائفي ، وذلك بسبب قوله : إنه رئيس مسلم لدولة مسلمة ، ولأنه قام بتحديد إقامة زعيم التمرد الطائفي في دير وادي النطرون عام ١٩٨١ ، وتحفظ على مجموعة من الأساقفة المتمردين مع جملة الآلاف الذي تحفظ عليهم (اعتقلهم) من المسلمين في الوقت نفسه .
لقد تولى الرئيس السادات الحكم بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٩ من سبتمبر ١٩٧٠ . كانت البلاد غارقة في عار الهزيمة العسكرية والحضارية المريرة ، وكان الغزاة النازيون اليهود على الضفة الشرقية لقناة السويس يغيظون المصريين بسلوكهم الإجرامي وهجمات الطيران المتكررة على قواعد الصواريخ والمواقع العسكرية التي يحاول المصريون بناءها والتمترس خلفها ، وكان الاقتصاد المصري في الحضيض بعد أن وجهت أغلب ميزانيته للتسليح وخدمة المجهود الحربي ،وكانت كاريزما الرئيس الراحل تسبب متاعب سياسية وعسكرية لخلفه الرئيس الجديد الذي افتقد الحضور المهيمن في وجدان قطاعات كثيرة من الشعب .. وكانت ضغوط المصريين من أجل المواجهة مع العدو وحسم الموقف الذي سمي باللاسلم واللاحرب هائلة على الرئيس الجديد وسلطته ، وكان موقف الاتحاد السوفياتي الذي يمثل الداعم الرئيس للجيش المصري بالسلاح والتدريب ملفوفا بالغموض والتباطؤ والشك ، وكانت هناك مطامع من رجال الرئيس السابق الذين استعان بهم السادات في استمرار السلطة عبرت عن نفسها في محاولات الانقلاب على الرئيس الجديد ، وانتزاع السلطة منه ..
في هذا الجو الملبد بالغيوم والضباب والخيبات المتنوعة ، تولي قيادة الكنيسة رئيسها الحالي في نوفمبر ١٩٧١م ، وقد جاء من جماعة الأمة القبطية مشبعا بأفكارها الانعزالية الإرهابية المعادية للإسلام والمسلمين ، الساعية إلى تحرير مصر ممن تسميهم بالبدو أو العرب الغزاة المسلمين الذين احتلوا مصر ، وأخذوها من أهلها (النصارى) ، وكانت خطة الرئيس الجديد للكنيسة هي إظهار العين الحمراء للحكومة المصرية ، والتعبير عن فكر جماعة الأمة القبطية الإرهابية ببناء الكنائس ، وخاصة في الأماكن المهمة بمداخل المدن والطرق العامة والميادين في مسعى يهدف إلى تغيير هوية الوطن الإسلامية ، وإظهار مصر في صورة أخرى تنفي عنها إسلامها وعروبتها ..
وكان الصدام الأول أو الهجوم الأول في الخانكة حيث قام التمرد الطائفي بتحويل مقر اجتماعي إلى كنيسة ، وصحب ذلك استخدام العنف ضد السكان المسلمين في المنطقة ، وعندما تدخلت الدولة اشتعلت لأول مرة مظاهرة تضم مائة وسبعين راهبا ؛اتجهت إلى الخانكة مصحوبة بتوصية من رئيس الكنيسة الجديد أن يواجهوا ما يجري بمنطق الشهادة ، وأن يعودوا سبعة عشر بدلا من مائة وسبعين !

ثم كانت أحداث الزاوية الحمراء ، واستخدم المتمردون السلاح الناري ضد المسلمين ، ومع أن السلطة كانت تحاول احتواء الأحداث ، وإغلاق الملف بترك المجرمين من المتمردين طلقاء دون مؤاخذة ، والاكتفاء بما يسمى لجان تقصي الحقائق ، والموافقة الضمنية على إقامة الكنيسة غير القانونية ، وسيادة سياسة الأمر الواقع ، فلم يتوقف المتمردون عن التحرش بالدولة وبالمسلمين ، واستمر الأمر وفق هذا المنوال على مدى أربعين عاما ، حيث أقيمت في عهد مبارك وحده أكثر من ثلاثة آلاف ومائة كنيسة ، في حين أن كنائس مصر منذ الفتح الإسلامي حتى يوم تولي مبارك لم تزد عن خمسمائة كنيسة !

ثم كان التطبيق العملي للوثيقة التي تمخض عنها الاجتماع الكنسي بالإسكندرية عام ١٩٧٢ ، وكان من أبرز عناصرها العمل على مضاعفة أعداد النصارى بكل الوسائل حتى يتساوى السكان من المسلمين والنصارى ، لتحقيق غايات متعددة سبق أن أشرت إليها في موضع آخر ، ونشرها الشيخ الغزالي في كتابه قذائف الحق .

كان التمرد يأخذ مواقف رعناء ، وكانت البلاد تستعد لخوض معركة كبرى مع العدو ، وكان يفترض أن يكون شركاء الوطن على قلب رجل واحد ، ولكن الكنيسة المتمردة كان لها تفكير آخر ، ومنهج آخر .

حاول السادات أن يحتوي التمرد بأقصى درجات الصبر والتحمل ، من أجل خوض معركة عدت معركة تاريخية ، وعبَرتْ القوات المسلحة إلى الضفة الشرقية ، وكسرتْ ذراع الغزاة الصهاينة الطويلة ، وسعد الناس بالعبور ، وارتفعت الروح المعنوية لدى الشعب ، ولكن قيادة الكنيسة المتمردة ، لم تفرح وواصلت مخططها الشيطاني بفرض مطالب ، وافتعال مشكلات ، وتحريك الأذرع الشيطانية في أوربة وأميركا للتشهير بالمسلمين في مصر ، والحديث عن اضطهاد النصارى وحرمانهم من حقوقهم .

الأخطر من ذلك كله هو فصل الطائفة عن محيطها الاجتماعي ، واستغلال ضعف الدولة بتحويل الكنيسة إلى حكومة موازية تتولى شئون أفراد الطائفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وترعاهم في المجالات كافة ، وصارت أدبيات الوعظ والإرشاد تؤكد على أن النصارى هم أصحاب البلد وأن العرب المسلمين غزاة يجب أن يرحلوا عن مصر ، وهو ما عبر عنه بيشوى في تصريحاته المثيرة والشهيرة (سبتمبر ٢٠١٠) بأن المسلمين ضيوف على النصارى !

في أواخر أيام السادات كثرت حالات الصدام الطائفي مما دفع السادات إلى تحديد إقامة رئيس الكنيسة في وادي النطرون ، وتشكيل مجلس من كبار الكهنة لقيادة الكنيسة بقيادة الأنبا متى المسكين ، وهو ما لم يغفره رئيس الكنيسة لأستاذه متى المسكين ، فقد حاصره في حياته ومنع نشر كتبه وتوزيعها حتى وفاته ، وضيق على تلاميذه وحرمهم من الترقي والعمل الكهنوتي.

لجأ رئيس الكنيسة إلى القضاء ، ولكن القضاء أدانه في حكم تاريخي ؛ نشرته في كتابي " التمرد الطائفي : أبعاده وتجلياته – مكتبة الورد ، القاهرة ، ٢٠١١" ، وبيّن الحكم الأسباب التي تأسّس عليها ، وهي خطيرة بكل المقاييس لأنها تستهدف وجود الوطن ! ومع ذلك فإن نظام مبارك أعاده إلى رئاسة الكنيسة ، وكان يفترض أن

يتراجع عن مخططاته الشريرة ، ولكنه استمر في العمل ، وفصل الطائفة عن المجتمع ، وزرع في العقول والأفئدة أن المسلم المصري عدوّ للنصراني مع أنهما أخوان يعيشان السراء والضراء معا منذ قرون طويلة ، ومع انبطاح النظام الفاسد صارت الطائفة فوق المجتمع والدولة .

وبعد هذا كله يحاول مثقفو الحظيرة ، وبعضهم كان خادما للأنظمة الثلاثة ، وعاش على حجرها ، ونعم بالفتات الذي كان يُلقى إليه ، أن يقومون الآن بدور المناضلين والثوار ، ويظنون أن الذاكرة الاجتماعية والثقافية ضعيفة إلى الحد الذي تنسى فيه كلامهم ونفاقهم وجرائمهم في حق الوطن والإسلام والمسلمين.. ثم يجدون في أنفسهم الجرأة ليقولوا إن التمرد الطائفي صنعه السادات أو إنه جريمة من جرائمه .

لقد عارضت السادات في حياته ، وكانت المعارضة في ذلك الوقت أمرا غير مألوف ، ومع ذلك أشهد أن السادات كان ضحية للتمرد الطائفي الفاجر الذي يستقوي بالولايات المتحدة ، والغرب ، ثم إن المجموعات العلمانية التي لم يعجبها قول السادات إنه رئيس مسلم لدولة مسلمة ، تكره الإسلام أصلا ، وتحاربه ، وبعضهم يفخر أنه قاد حرب الاستنارة ضد الظلام والظلامية ؛ أي قاد حرب العلمانية ضد الإسلام والإسلاميين ، من خلال المناصب والمهمات التي أسندت إليهم من جانب خصوم الإسلام في الدولة والمجتمع .

عندما قال السادات إنه رئيس مسلم لدولة مسلمة ، لم يرتكب خطيئة أو جريمة ، بل قرر حقيقة قائمة ، وهي أن مصر دولة إسلامية شاء من شاء وأبي من أبي ، وهو بوصفه مسلما فهو يرأس هذه الدولة ، وإن كان الكلام غير الأفعال . فالتطبيق الإسلامي الذي يقوم على منهج الإسلام في الحرية والعدل والعمل والسلوك والمعرفة والإتقان والتراحم والمودة لم يكن قائما بالصورة التي وضحها الدين الحنيف ، ومع ذلك فالقوم لم يحتملوا عبارة السادات ، وطاردوه بها ومازالوا ، لأن قضيتهم – إن صح التعبير – هي استئصال الإسلام لحساب التمرد الطائفي أو المخطط الماسوني الذي يجمع أشتات العلمانيين والشيوعيين والليبراليين والملحدين وأشباههم .

السادات مع تنازلاته الكثيرة للتمرد الطائفي ؛ إلى حد الموافقة على كتاب تربية دينية مشترك يدرسه طلاب الأغلبية الساحقة مع طلاب الأقلية المحدودة في المدارس ، لم يلق رضا الثقافة الحظائرية الفاجرة ، التي تصر على تحميله جريمة التمرد الطائفي ، بينما المتمردون الطائفيون يمرحون ويرتعون ، ويتبجحون بمطالبهم الابتزازية ويلقون العون من خدام الأنظمة ومثقفي الحظيرة . رحم الله السادات !

***

تصدير مشكلات الكنيسة إلى المسلمين !

مذ جاء الرئيس الحالي للكنيسة في نوفمبر ١٩٧١م ، وكثير من الطائفة الأرثوذكسية المصرية تعيش متاعب جمة بسبب سياسة الرجل القادم من جماعة الأمة القبطية الانعزالية الإرهابية ، ومدارس الأحد ؛ مفرخة التعصب والعنصرية والكراهية ، حيث حوّل مهمة رئيس الكنيسة من التربية الروحية إلى السلطة الزمنية التي تجعل منه رئيس دولة موازيا لرئيس الدولة المصرية ، وحاكما أوحد للطائفة ، يتصرف في أمورها وفق هواه باسم المسيح عليه السلام ، والمسيح منه ومن ممارساته براء !

كان من أبرز المشكلات التي واجهت أتباع الكنيسة الأرثوذكسية في عهده : قضية الطلاق والزواج الثاني ، وتحول بعض الأتباع ودخولهم الإسلام ، وزواج بعض الفتيات النصرانيات من شباب مسلمين ..

القضية الأولي تمثل معضلة كبرى للنصارى على مستوى الأسر والأفراد ، وسنتناولها بعد قليل ، والقضية الثانية اقل حدة وتنتج أحيانا عن الأولي ولكنها تمثل قلقا يدفع أذرع الكنيسة في الداخل والخارج إلى اتهام المسلمين بما يسمى الأسلمة ، وإرغام النصارى على ترك دينهم ، ويتخذون من ذلك ذريعة للتشهير بالإسلام ، وابتزاز الحكومة من خلال تأليب الرأي العام العالمي ، والتشويش الداخلي اعتماد على إمبراطورية الإعلام الصربي التي تخدم التمرد الطائفي ، مع أن المسلمين لا دخل لهم فيها ، ولن يزيد إسلام فرد أو مليون فرد مسيحي من قوة المسلمين ، ولن يضعف من قوة النصارى ، ولكن مخطط التمرد النصراني الذي يضع الزيادة العددية للطائفة في حسبانه بوصفها إستراتيجية في معركة تحرير مصر من الإسلام ؛ ينظر للمسالة نظرة مختلفة ، ويطارد الرجال الذين يسلمون ، ويعتقل النساء اللائي يدخلن الإسلام فيما يسمى بيوت الخدمة ، وخاصة إذا كن زوجات لكهنة أو ينتمين إلى الكهنة (وقصة وفاء قسطنطين معروفة ، وكذا كاميليا شحاتة وأخواتها اللاتي تم حبسهن بعد أن سلمتهن السلطة إلى الكنيسة !) .

أما زواج الفتيات النصرانيات من الشباب المسلمين ، فيأتي نتيجة لعلاقات بين الطرفين ، ولا يكون للأسرتين إرادة فيه ، ربما تكون التربية قاصرة أو غير جيدة ، ولكن ما ذنب المسلمين حين تتزوج فتاة نصرانية من فتى مسلم ؟ هل يسمى ذلك خطفا وأسلمة كما يزعم المتمردون الطائفيون في الداخل والخارج ؟ إن الإسلام يجيز للمسلم أن يتزوج من النصرانية واليهودية ، ولكن علماء الإسلام كرهوا هذا الزواج ، وخاصة حين تبقى الزوجة على شريعتها ، حرصا على تنشئة الأبناء تنشئة إسلامية ، ولكن ماذا يفعل المسلمون حين يحدث مثل هذا الزواج ؟ لا شيء ، فالزوج يتحمل مسئوليته الاجتماعية كاملة وفقا لمنهج الإسلام رعاية للزوجة ووفاء بحقوقها ، وليس له أن يرغمها على دخول دينه .. لكن النار تشتعل على الجانب الآخر حيث تقوم الكنيسة التي تتبعها الفتاة أو الكنيسة الرئيسية بتجييش الإعلام الصربي الموالي لها ، والتحرك على المستوى السياسي والأمني لاستعادة الفتاة بوصفها مخطوفة ، وليست زوجة ، بل إن الأسرة التي تنتسب إليها الفتاة تتحرك ولو بعد سنوات بصورة ثأرية انتقامية لقتلها ، وقتل زوجها وأبنائهما جميعا ، وهو ما حدث في أكثر من مكان

وتناولته من قبل . ويحدث ذلك نتيجة للشحن الطائفي المتعصب داخل الكنيسة الذي لم يعد يعرف للتسامح طريقا ، وليت المسألة تقف عند حدود أطراف الزواج ، ولكنها كما قلت تأخذ بعدا طائفيا بشعا ومتعصبا ضد المسلمين جميعا شعبا وحكومة ودينا .
أما القضية الأخطر فهي قضية الطلاق والزواج الثاني بين النصارى أنفسهم ، فقد كان من الممكن أن يقع الطلاق بين الزوجين النصرانيين لسبعة أسباب وفقا لما تقرر عام ١٩٣٨ ،وظل العمل بذلك حتى عام ١٩٧١ تاريخ مجيء رئيس الكنيسة الحالي الذي رفض الأسباب السبعة ، واختزلها في سبب واحد هو الزنا ، وعند ثبوته يتم الطلاق ، عدا ذلك فلا طلاق وفقا لتفسيره الخاص للإنجيل . نتج عن ذلك معاناة ثلاثمائة ألف أسرة في حياتها كما تقول كاتبة أرثوذكسية اسمها " كريمة كمال " في كتابها " طلاق الأقباط " الذي صدر عن دار ميريت بالقاهرة عام ٢٠٠٦ ، وتكشف فيه أن حوالي ٣٠٠ ألف من الأزواج النصارى لجأوا إلى المحاكم المصرية منذ ١٩٧١ للحصول على الطلاق بعد أن أصدر بطريرك الإسكندرية والكرازة المرقسية إثر وصوله إلى كرسي البابوية قرارا بتحريم الطلاق إلا لسبب واحد هو الزنا ، متجاوزا بذلك قانون توحيد القضاء الصادر في عام ١٩٥٥ الذي ألغى المحاكم الشرعية والملية القبطية. كما بات يتعين على النصارى الراغبين في الزواج مجددا أن يحصلوا على تصريح بذلك من الكنيسة ، ولفتت الكاتبة أن كثيرا منهم اتجهوا لتغيير ديانتهم حتى يتمكنوا من الزواج مجددا ، موضحة أن تشدد الكنيسة يمنع معظمهم من الطلاق كما أن من يحصلون عليه عبر المحاكم المصرية يعجزون عن الزواج مجددا لعدم حصولهم على تصريح للزواج من الكنيسة .
ويرصد الكتاب رحلة الطلاق في النصرانية منذ تفاحة بنت شنودة إلى الممثلة هالة صدقي" حيث كانت الأولى أول من حصل على الطلاق من زوجها بموجب حكم محكمة شرعية إسلامية في منتصف القرن الثامن عشر إبان الحكم العثماني لمصر (١٥١٧-١٨٠٥) ، والأخيرة حصلت على طلاقها عام ٢٠٠١ استنادا إلى قانون الخلع في مصر .
وتتطرق الكاتبة إلى قرار المجلس الملي في عام ١٩٣٨ بشان تحديد الأسباب التي تجيز طلاق الزوجين المسيحيين وهي الزنا ، وتغيير دين أحدهما ، وغياب أحدهما أكثر من خمس سنوات ، وإصابة أحد الزوجين بالجنون ، واعتداء أحدهما على الآخر بقصد الإيذاء ، وإساءة معاشرة الآخر أو اختار احدهما طريق الرهبنة بموافقة الآخر. وترى أن اختصار هذه الشروط بشرط واحد هو الزنا جعل حياة عشرات الآلاف من الأزواج النصارى تعيسة ، مشيرة إلى أن البعض اتهم نفسه زورا بارتكاب معصية الزنا للحصول على الطلاق. لكنهم اصطدموا بعد ذلك برفض الكنيسة منحهم تصريحا للزواج مرة ثانية بناء على ارتكاب معصية الزنا مع أنها ليست حقيقية.
المفارقة أن رئيس الكنيسة تجاهل الأسئلة التي أرسلت إليه في عظاته حول الموضوع ورفض الإجابة عليها مصرا على موقفه ، ما جعل كثيرا من النصارى يفكرون في "الزواج المدني "ليحل المعضلة التي تتصاعد باستمرار وتحرم

النصارى الراغبين فى الطلاق وإنشاء أسرة جديدة من حق دستوري وطني ودولي يجب ألا يحرموا منه ، أو تغيير المذهب أو الديانة .
إن هناك آلافا من الحالات المعذبة أمام المحاكم ، وهناك مضاعفات وحالات عنف بين الأزواج وصلت إلى حد القتل للتخلص من زيجات تعيسة. وصار تشدد الكنيسة يمنع كثيرين من الطلاق كما أن من يحصلون عليه عبر المحاكم المصرية يعجزون عن الزواج مجددا لعدم حصولهم على تصريح من الكنيسة للزواج .
والسؤال الآن : ماذا يفعل من تصل علاقته مع شريك العمر إلي طريق مسدود ويريد الانفصال ثم الزواج وتقف الكنيسة عقبة في طريقه ؟ ما حكم سيدة تتهم نفسها بالزنا كذبا لكي تتخلص من علاقة زواج تحولت إلى عذاب يومي ، وزوج لم يجد سبيلا إلى طلاق زوجته والحصول على تصريح بالزواج مرة أخرى من الكنيسة إلا باتهام زوجته زورا بالزنا ؟
ثم – وهو الأخطر – ما ذنب المسلمين في مصر وحكومتهم حين يغير زوج دينه أو زوجة دينها لتحصل على الطلاق ، ثم يعود بعد ذلك إلى نصرانيته ، ويترتب على ذلك تلاعب بالأديان وحقوق العباد ، وتقوم الكنيسة بأذرعها الداخلية والخارجية بحملات عن حرية العبادة وحرية التدين وحق التنقل بين الأديان ، وتغيير الوثائق الشخصية ، وتصل إلى اتهام الدولة باضطهاد النصارى ؟
ما ذنب مصر المسلمة أن تُتّهم بالاضطهاد ، والكنيسة هي التي تضطهد أتباعها ، وتتشدد ضدهم في أمر حيوي وهو بناء أسرة طبيعية لا مجال فيها للقهر أو العسف أو العيش بالإكراه ؟
إن التعصب والكراهية لن يحلا مشكلة ولو صغيرة ، والمحبة التي تحدث عنها المسيح عليه السلام تفرض التسامح مع غير النصارى ، أما تصدير المشكلاالداخلية في الطائفة إلى المسلمين فهذا مخالف لتعاليم المسيح عليه السلام، ومخالفة صريحة لمفهوم المواطنة ، بل مخالفة خطيرة لمفهوم الوطن !
أن يقف رئيس الكنيسة ضد صلاة الأرثوذكس في الكنائس الإنجيلية ويحرمها ، فهذا أمر يمكن احتماله ، أما أن يرفض لائحة ١٩٣٨ التي أقرها أساقفة محترمون ، يفقهون أمور شريعتهم ، ويتيحون لأتباعهم سبعة أسباب للطلاق والزواج الثاني ، فتلك هي الكارثة التي يجب أن يتنادى لها أتباع الطائفة بحثا عن حل أمام التشدد الذي لا مسوغ له إنسانيا أو دينيا .
لقد فرض رئيس الكنيسة على حكومة النظام الفاسد قبيل سقوطها أن تصدر قرارا من المحكمة الدستورية العليا بوقف حكم نهائي وبات يقضى بحق المطلق في الزواج الثاني ، لأنه أصر على عدم التصريح لصاحب الحكم بالزواج !
فهل تظل مصر المسلمة ،ومصر الوطن الذي يضم أطرافا أخرى ؛ رهينة لإرادة كنيسة تسير على هدي جماعة الأمة القبطية الانعزالية الإرهابية ، وتتحمل وزر ممارساتها ومضاعفاتها ؟

***

سفير جهنم وسفيرتها!

أما السفير فهو السيد جيمس وات سفير المملكة المتحدة – بريطانيا العظمى سابقا- في القاهرة ، والسفيرة هي السيدة آن باترسون ، سفيرة الولايات الأميركية المتحدة في القاهرة .
الرجل والمرأة يفترض فيهما أنهما يعملان لتوطيد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين القاهرة وعاصمتيهما ، ويحاولان تقليل أو تصحيح عناصر التوتر والتباعد بين مصر وكل من بلديهما . لكنهما حريصان كما يقول الواقع على إشعال الخلافات بين القاهرة من ناحية ، ولندن وواشنطن من ناحية أخرى .
السيد جيمس مشغول بإشعال النار بين المواطنين المصريين ، ويقف مع المتمردين الطائفيين الصرب ، ضد الشعب المصري . والسيدة آن لا تتوقف عن استقبال خصوم الإسلام والمسلمين من أفراد الجمعيات الأهلية التي تدعي الاهتمام بحقوق الإنسان ، وتذهب إلى الكنيسة والصعيد، وتقابل شيخ الأزهر لتحقيق المطالب الابتزازية لحكومتها وللمتمردين الطائفيين الصرب في مصر ، وكانت في طريقها مؤخرا إلى العريش لولا تدخل السلطات ومنعها من الزيارة لدواع أمنية ..
السفير والسفيرة ، يشعلان النار في وطن يفترض أنه حر مستقل ، وله سيادة وقيادة ، مستغلين ما يقوم به الخونة من قادة التمرد الطائفي الصربي من تحرش بالأغلبية المسلمة المسالمة ، وافتعال مشكلات واهية وادعاءات باطلة ، للتدخل في شئون دولة ذات سيادة ، بينما نظيراهما في لندن وواشنطن لا يستطيعان أن يفعلا هناك ما يفعلانه هنا .
السفير البريطاني عمم رسالة ألكترونية على مجموعة من الصحفيين والكتاب بتاريخ ١٤أكتوبر ٢٠١١، تحت عنوان "سرطان الكراهية" .. يدعي فيها أن المذبحة التي قام بها النصارى لجنود الجيش المصري يوم الأحد ٢٠١١/١٠/٩ على بوابة ماسبيرو سببت هزة قوية في النقاش السياسي بمصر وأحدثت موجات من الصدمة عبر أنحاء العالم . بالطبع هو مشغول بقتلى المتمردين الطائفيين الصرب ، ولم يذكر شيئا عن شهداء الجيش الذين قتلهم المتمردون الطائفيون الصرب ، ويتساءل :كيف يقع حدث مثل هذا في بلد الغالبية العظمى من السكان فيه يؤمنون بالتسامح الديني والعلاقات السلمية داخل المجتمع ويعيشون هكذا فعلا؟
ونسي أن يقول إن الأغلبية متسامحة إلى حد السذاجة والعبط لدرجة أن تسمح باستباحتها ، ووضعها في موضع المتهم وهي الضحية في حقيقة الأمر ، ويشير السفير المحترم إلى أن الحكومة تحركت بسرعة وأعلنت أنها سوف تصحح التمييز القانوني ضد مسيحيي مصر، ووعدت بإجراء تحقيق في أحداث ٩ أكتوبر. ويضيف : يجب تنفيذ المساواة أمام القانون عمليا بواسطة المحاكم ومسئولي الحكومة. وأعتقد أيضا – كما يقول السفير -: أن هناك المزيد الذي يجب فعله لشجب وإدانة الاتجاهات البغيضة التي تتسبب في خلق التحامل الطائفي واحتقار حقوق الإنسان. ولم يقل لنا سيادته بالضبط من يخلق هذه الاتجاهات البغيضة ؟ ثم يعلمنا السفير درسا خلقيا في أن مصر لديها وفرة من القيم الأخلاقية والاجتماعية الراسخة في ثقافتها المسيحية

والإسلامية التي ترفض الكراهية المفتقدة للعقل التي تتخذ الطائفية شكلا لها. هذه الكراهية غريبة على مصر وغريبة على الدين الحق. إنها السلوك الذي يحتقره كل الأشخاص المتحضرين وسيتحدون لمقاومته" .

وقد أسعدني رد الأستاذ السيد هاني في الجمهورية على السيد السفير البريطاني في مقالين يفصل بينهما أسبوع، ويمكن تلخيص الرد في النقاط التالية :

- من أبسط الأعراف الدبلوماسية ،عدم تدخل السفراء الأجانب فى الشئون الداخلية للدول التي يمثلون دولهم فيها .. وحوادث ماسبيرو شأن مصري داخلي بحت ، ولا يحق للسفير التدخل فيه بأي شكل من الأشكال ..

- المظاهرات التي تجتاح لندن من وقت إلى آخر .. ويتم التعامل معها من قوات مكافحة الشغب البريطانية بمنتهى القسوة ، حتى تسيل دماء المتظاهرين فى الشوارع .. لا يتدخل فيها أي من السفراء الأجانب .

- أيادي جنود الجيش البريطاني ملطخة بدماء أطفال ونساء المسلمين فى أفغانستان والعراق .. ويسأل الكاتب السفير ؛ قل لي : كم عدد الأطفال الذين قتلتموهم فى أفغانستان ؟.. كم عدد المدنيين الذين قتلتموهم فى مدينة البصرة العراقية ؟.. لماذا ذهبتم إلى العراق ؟ .. هل وجدتم بها أسلحة دمار شامل ؟ .. ألا تستحي أيها السفير من جرائم القتل التي ارتكبها جنود الجيش البريطاني ضد الأطفال والنساء فى أفغانستان والعراق؟..

- .. أين هو الانحياز المنهجي ضد المسيحيين فى مصر ؟ .. هل يمكن للسفير أن يقدم لنا مثالا واحدا ؟ .. ومتى حُرم المسيحيين فى مصر من حقهم فى الحماية المتساوية من قبل الدولة والمساواة أمام القانون ؟ ..

- نسبة المسيحيين فى مصر تساوى تقريبا نسبة المسلمين فى سويسرا وهى ٥,٥% (تعداد المسلمين فى سويسرا طبقا للإحصاءات السويسرية ٤٢٠ ألفا من إجمالي عدد السكان ٧ ملايين و٦٠٠ ألف نسمة) .. السويسريون شعروا بالقلق من وجود ٤ مآذن فقط فى كل سويسرا ، وأجروا حولها استفتاء شعبيا ، جاءت نتيجته رفض أغلبية الشعب السويسري السماح للمسلمين ببناء مآذن لمساجدهم .. وتمت إزالة المآذن الأربعة ..! والسؤال هو : كم عدد أبراج الكنائس فى مصر ؟ .. وهل من حقنا أن نجرى مثل هذا الاستفتاء أم لا ..؟!!ثم إن فرنسا أصدرت قانونا يحظر على النساء المسلمات ارتداء "النقاب أو البرقع" فى الأماكن العامة ، كما تحظر ارتداء الحجاب فى المدارس والمؤسسات العامة ، مع أن الحجاب فريضة على كل مسلمة .. وحق لها من حقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية ..! فهل أصدرت مصر أو غيرها من الدول الإسلامية قوانين مشابهة بشأن مواطنيها من المسيحيين ..؟وهل خرج المسلمون فى سويسرا أو فرنسا فى مظاهرات بقنابل المولوتوف لاقتحام مقار التليفزيون وقاموا بقطع الطرق وقتل الجنود وسحلهم فى الشوارع وإحراق سيارات الجيش .. اعتراضا على هذه القوانين التي تحرمهم حقوقهم ؟..وهل سمعت أن أحدا من سفراء الدول الإسلامية فى هاتين الدولتين تدخل فى شئونهما الداخلية ، كما تتدخل أنت الآن فى الشأن الداخلي المصري ؟..

أرجو يا سيد جيمس – يقول الكاتب - أن تعتذر للشعب المصري عما جاء فى رسالتك التى تشعل الفتنة بين أبنائه..
هذا ملخص الرد في المقالة الأولي ، ولعل القارئ يراجع المقالة الثانية ليرى تفصيلا مهما يكشف ما يفعله سفير جهنم في القاهرة .
أما سفيرة جهنم في القاهرة " آنا باتريسون»، فلا تعرف قواميسها الدبلوماسية غير الدسائس والانقلابات والحروب الأهلية، حتى إنها « قامت» باغتيال السيناتور بول ولستون، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، لمجرد « معارضته للسياسة الأمريكية في كولومبيا - كما تشير وثائق « ويكيلكس» المسربة ». « وعندما تولت السفارة بباكستان، قبل شهرين فقط من اغتيال رئيسة الوزراء الباكستانية بي نظير بوتو التي طلبت منها خطيًّا المساعدة في إجراء تقييم للأمن وحمايتها؛ لأنها كانت تخشى على حياتها، فإن باتريسون أوصت الإدارة الأمريكية بعدم التعاون معها لإجبارها على التعاون مع برويز مشرف صاحب الانقلاب العسكري في البلاد» وانتهت حياة بى نظير لأنها رفضت خطة « باتريسون».وكانت باترسون أول من أضفى الحصانة الدولية على مرتزقة « بلاك ووتر» لعدم المحاكمة على ما يقترفونه من جرائم في الدول الأخرى. وعندما كانت سفيرة لبلادها في كولومبيا وباكستان قامت بتجنيد بعض الأشخاص العاملين بوسائل الإعلام الأجنبية بتلك الدول في وكالة الاستخبارات الأمريكية بهدف تنفيذ انفجارات وأعمال شغب في هذه البلاد، فضلا عن عمل توترات دبلوماسية وتنفيذ عدة اغتيالات لشخصيات مهمة»، ويبدو أنها تستعد لأداء هذا الدور في القاهرة إن لم تكن قد بدأت فعلا في التنفيذ .
إن سفير جهنم وسفيرتها يلعبان دورا لا يتفق مع طبيعة دور السفير الدبلوماسي الذي يحرص على نمو العلاقات في الاتجاه الطبيعي ، وعندما يستغلان التمرد الطائفي لتحقيق مآرب ضد الأخلاق والسيادة الوطنية ؛ فإن الواجب يقضي بترحيلهما من القاهرة ، وطلب الاعتذار من حكومتيهما إلى الشعب المصري المتسامح إلى درجة السذاجة ، وفي الوقت نفسه يجب تطبيق القانون على الخونة الذين اعتدوا على الجيش وقتلوا من أبنائه ٦٦ جنديا عدا من أصابوهم من الجرحى ؛ حتى لا يعودوا إلى مثل هذه الجريمة مرة أخرى .
أما أنصارهم في مجلس حقوق الإنسان (الطائفي) وفي إمبراطورية الإعلام الطائفي الصربي وإعلام المال الحرام والإعلام الرسمي ، فسوف يأتي وقت حسابهم بإذنه تعالي !

***

قوائم الكنيسة : جريمة ضد المسيح والوطن !
(١ – ٤)

تمثل قوائم الكنيسة التي حملت أسماء مرشحين بأعينهم يرضى عنهم الكهنة ، مع حث الأتباع على التصويت لها بكثافة ، جريمة ضد المسيح عليه السلام وتعاليمه التي تحض على المحبة والتسامح ، كما أن هذه الجريمة تؤكد على استمرار التمرد الطائفي في التخلي عن واجبه الروحي في الوعظ والإرشاد ، والتمسك بالسلطة الزمنية التي جعلت من الكنيسة دولة داخل الدولة وهي جريمة أخرى ضد الوطن .
لقد حاولت الكنيسة منذ انهيار الحليف الاستراتيجي – أعني نظام الفساد والقهر البائد – أن تحول دون أن يحظى هذا الوطن بالحرية أو يعرف طريقه إلى الديمقراطية ، أو يصل إلى حقه في التعبير عن دينه وشريعته ، فجندت أتباعها وخصوم الإسلام ، وتلاقى هواها مع هوى شياطين الإنس في الداخل والخارج ، لإفشال الثورة ، ومنع الشعب من التعبير عن إرادته في العدل والمساواة والكرامة ، ولم تكف عن العمل من أجل ذلك منذ بداية الثورة حتى الآن ، ولا نعرف ماذا ستفعل غدا بعد أن خرجت جموع الشعب في مشهد حضاري غير مسبوق تسعى إلى صناديق الانتخابات التشريعية تختار من يمثلها ويعبر عنها ..
للأسف الشديد التزم الإعلام الصربي في مصر الصمت تجاه قوائم الكنيسة ، وتجاهل مخاطرها ومضمونها الانعزالي الانفصالي ، ومن تناولها تكلم عنها باستحياء وصوت خافت ، مقدما لكلامه بإدانة ظالمة ومتحاملة على المسلمين ، وكأنه لا بد حين يشيرون إلى بعض الجرائم الفاقعة للمتمردين الطائفيين من إدانة الإسلام والمسلمين !
في استفتاء ١٩ من مارس ٢٠١١م على التعديلات الدستورية ، كان المتوقع أن تمضي عملية التصويت وفقا لما كان يجري من قبل ، حيث تذهب أقلية من الناس ، وتقوم الداخلية بتسويد الأوراق وإعلان النتيجة وفقا لهواها ، بيد أن ثورة ٢٥ يناير ، وإشراف القضاء إشرافا كاملا على عملية الاستفتاء جعل الناس يذهبون إلى لجان الاقتراع بكثافة غير مسبوقة ، ويقفون في طوابير طويلة انتظارا لدورهم حتى يعبروا عن رأيهم في بطاقة التصويت ، ثم إن وجود القضاء ، مع تراجع دور الداخلية ووجود عناصر القوات المسلحة في حراسة لجان التصويت ، جعل المسألة تأتي على غير المتمردين الطائفيين وحلفائهم !
قبيل الاقتراع على التعديلات الدستورية ؛ قام بعض كهنة الكنيسة بتوجيه الناخبين النصارى إلى التصويت السلبي في الاستفتاء ؛ على أساس أن الموافقة على التعديلات تعني الموافقة على استمرار المادة الثانية من الدستور التي تقضي بإسلامية الدولة وأن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ، وهو ما لا تريده الكنيسة ، فهي تسعى إلى ما يسمى علمنة الدولة ، واستمرار الكنيسة بوصفها دولة داخل الدولة ، وحرمان الشعب المصري في أغلبيته الساحقة من التعبير عن دينه وعقيدته .
وحشدت الكنيسة القبطية ورجل الأعمال نجيب ساويرس، النصارى للتصويت بـ

"لا" على التعديلات الدستورية، وقامت بعض الكنائس بتخصيص حافلات لنقلهم إلى مراكز الاقتراع للتصويت ضدها، بعد التشديد على ذلك من قبل رجال الدين الأقباط الذين أعطوا أوامر مباشرة برفض التعديلات، بزعم أنها جاءت "مفصلة" على مقاس "الإخوان المسلمين"..

ويوم الاستفتاء أكد أحد أعضاء سكرتارية البطريرك المرافقين له أنه صوت بـ "لا" لكنه لم يفصح عن ذلك حتى لا يقال إنه يؤثر علي إرادة أتباعه . وكشفت مصادر بالمقر البابوي أن الكنائس الأرثوذكسية أقامت قداسًا خاصًا لحث الأتباع علي التصويت بـ " لا" بمناسبة "عيد الصليب"، الذي وافق الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، وقد احتشد الآلاف منهم داخل اللجان منذ الساعات الأولي للتصويت بـ "لا" على التعديلات، مؤكدين أن تعليمات كنسية صدرت إليهم برفض التعديلات الدستورية، بزعم أنها تصب في مصلحة "الإخوان المسلمين" فقط، ولا تحمل أي مكاسب لهم ، ولم تستجب لتطلعاتهم برفض المادة الثانية من الدستور، وبدا لافتا انتشار مجموعات من شباب الكشافة النصارى داخل مقار الاستفتاء بالعديد من اللجان لتحفيز أتباع الكنيسة على التصويت بـ "لا"، كما حاولوا إقناع عشرات المسلمين بالتصويت بـ "لا" أيضًا. وفي منشأة ناصر، باشر رجال الدين النصارى عملية الدعاية المضادة للتعديلات بأنفسهم، من خلال استخدام سيارات في عملية التنقل بالمواقع المختلفة لحض أتباعهم على التوجه إلى مراكز الاستفتاء والتصويت بـ "لا" على التعديلات. وظهر عدد من النصارى أمام لجان الاقتراع يرفعون شعار "لا لتعديل الدستور لأنه سيدمر الوطن".وعندما اقتربت مندوب جريدة "المصريون" من أحدهم لسؤاله عن سر رفضه للتعديلات، رد قائلاً: "أنا معرفش وأنا شايل اللافتة دي علشان سيدنا ميزعلش". ويقصد بسيدنا بطريرك النصارى ؛ رئيس الكنيسة الأرثوذكسية .

كما قام النصارى باستخدام "التوك توك"، للدعاية ضد التعديل الدستوري، حيث عمد عدد كبير منهم إلى دعوة المواطنين بالمنطقة التي يوجد فيها أعداد كبيرة منهم بالتصويت ضد التعديلات، بزعم أنها ليست فى مصلحة الوطن، وقاموا بتوزيع أعلام مصر وأيضا نسخًا مصغرة من الإنجيل على أتباعهم . وفي منتصف النهار، انضم إليهم عدد من أعضاء حزب "الجبهة الديمقراطية" و"الجمعية الوطنية للتغيير" وقاموا بتوزيع أعلام على الناخبين أمام اللجان، وطلبوا منهم التصويت بـ "لا".

***

قوائم الكنيسة : جريمة ضد المسيح والوطن !
(٢ – ٤)

كانت الكنائس المصرية الثلاث قد أعلنت أنها ستصوت بـ " لا" مؤكدة أنها ترفض التعديلات الدستورية بدعوي أنها مجرد ترقيعات وليست تعديلات داعية إلي المشاركة بقوة في الاستفتاء ولكن بالتصويت بـ "لا".
وقال القمص عبد المسيح بسيط كاهن كنيسة العذراء في مسطرد قبل أسبوع من الاستفتاء : "لابد أن نخرج من بيوتنا لرفض التعديلات التي يدعو لها "الإخوان المسلمون"(؟!) لأنها متفصلة على مقاسهم، كلنا نقول من سن ١٨ سنجد خانة خضراء "سيبوها" وخانة أخري سوداء ندون عليها "علامة صح".
كما أطلق الأب متياس كاهن كنيسة السيدة العذراء والبابا كيرلس بعزبة النخل نداءً لجميع رعايا الكنيسة القبطية برفض التعديلات مؤكدين أنها تخدم فكر "الإخوان".
وعبر الأب متياس عن قلقه من احتمال أن يهيمن الإسلاميون و"الإخوان" على الانتخابات البرلمانية تمهيدا لتشكيل الحكومة والدعوة لإقامة الخلافة الإسلامية(؟!) ، وطالب بوضع دستور جديد وإتاحة مزيد من الوقت أمام القوى السياسية غير الإسلامية لتجميع صفوفها والتواجد في الشارع. وأضاف الأب متياس : إن كل شخص حر في رأيه لكن دوره بوصفه رجل دين مسئول عن إنارة الطريق أن يقول للناس إن هذه التعديلات تخدم فكر "الإخوان". وأعلن أنه يرى ضرورة التصويت بـ "لا"، لأن مثل هذه التعديلات لا تصلح لبناء دولة مدنية حديثة وهذا ليس رأي النصارى وحدهم لكنه رأي كل مصري معتدل يريد دولة مدنية(؟!) .
كما شهدت المنتديات النصرانية ومجموعات "الفيسبوك" حشدًا غير مسبوق للكتلة النصرانية لتوجيهها للتصويت برفض التعديلات الدستورية، بزعم أنها تخدم التيار الإسلامي الذي أعلن موافقته علي التعديلات "إخوان ووسط وسلفيين"، بعكس التيار التقدمي الذي تميل إليه قيادات الكنائس.
كان الكاهن المسئول في قيادة الكنيسة يحث النصارى شبابا وشيوخا نساء ومرضى حوامل ومصابين على أن يذهبوا إلى لجان الانتخاب والتصويت بلا ، لأن التصويت بنعم سيأتي بالإسلاميين .. انطلاقا من أن الذين سيذهبون إلى اللجان هم مجموعات العلمانيين ، ومعهم أتباع الكنيسة ، فتكون النتيجة رفض التعديلات (راجع : الصحف اليومية والمصريون الإلكترونية ٢٠١١/٣/١٩) ، ولكن هذا التوجه الغريب من قيادات التمرد الطائفي في الكنيسة كان دافعا للطرف الآخر أن يذهب إلى الانتخابات ، وأن يخلف ظن المتمردين الطائفيين بوجوده المكثف لأول مرة دفاعا عن دستورية الدولة ، و تكون النتيجة موافقة ساحقة على التعديلات الدستورية تجاوزت ٧٧% من مجموع الأصوات .
المفارقة أن إمبراطورية الإعلام الصربي التي تهيمن عليها الكنيسة قلبت الأمور ، وجعلت من يسمونهم السلفيين وراء الدعوة للتصويت بالموافقة نكاية في النصارى ،

وتعبيرا عن التشدد والتطرف ورفض الآخر إلى آخر الصفات الممجوجة التي يرددها رموز الإعلام الصربي المعادي للإسلام والمسلمين ، بينما كانت الكنيسة وأتباعها هم الذين أعلنوا الحرب على إسلامية الدولة ، والحشد لعدم الموافقة على التعديلات الدستورية .

رأينا بعد ذلك محاولات تعطيل الانتخابات التشريعية ، والدعوة إلى تولي العسكريين الحكم لمدة سنوات أو إلى الأبد ، وقد جندت الكنيسة أتباعها من الشيوعيين الحكوميين ومجموعات الليبراليين والماسون والعلمانيين والمرتزقة الذين ساندوا النظام السابق ؛ لرفض التعديلات الدستورية بعد إقرارها ، وصياغة الدستور أولا ، أو صياغة وثائق ملزمة فوق الدستور يلتزم بها مجلس الشعب المنتخب بعد الثورة بمعرفة بعض الموالين لهم في مجلس الوزراء أو جهات نافذة ، وخاض الفرقاء السياسيون المعادون للإسلام وخصومه معارك عديدة على شاشات التلفزة وأنهار الصحف وفي المنتديات المختلفة ، فضلا عن المليونيات والتظاهرات والاعتصامات لإثبات الوجود ، ومحاولة هزيمة الأغلبية الإسلامية وحرمانها من المشاركة في الحياة السياسية .

بالطبع كان الصوت العالي للكنيسة وخصوم الإسلام في إمبراطوريتهم الصربية الإعلامية ، كما كانت هيمنتهم على كثير من مفاصل الدولة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا سببا في جعل كلمتهم أعلى الأصوات ، وأكثر ضجيجا ، بل أكثر وقاحة حين جعلوا الإسلام مصدر رعب وخوف وقهر لأبناء الوطن والشعب ، وما أكثر الذين قالوا إنهم سيهجرون مصر إذا نجح الإسلاميون في الانتخابات أو حكموا البلاد .

وعندما تحركت أغلبية الشعب في مليونية ١٨ من نوفمبر ٢٠١١ ، لترد على من يحاولون مصادرة إرادته ، وتنصيب جهات أو أجهزة تفرض إرادتها فوق إرادة الشعب، رأينا المنافقين والأفاقين من أنصار الديكتاتورية يزعمون أن المليونية استعراض للقوة ، واستعلاء من جانب الحركة الإسلامية على بقية القوى ، مع أن هذه المليونية أسقطت ورقة ما يسمى المبادئ فوق الدستورية ، ودفعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحديد موعد نهائي لتسليم السلطة ، والتأكيد على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها .

وحين بدأ الاستعداد الفعلي لإجراء الانتخابات ، قامت قيامة الكنيسة وأتباعها وإمبراطورية الإعلام الصربي ، لتغيير النتائج بأي ثمن ، وتشويه صورة الإسلاميين ، كي لا يكون للإسلام وجود على أرض الواقع ، وظهرت فكرة قوائم الكنيسة ، وتوجيه النصارى لانتخاب قوائم بعينها ، وأشخاص بأعينهم موالون لها ، معادون للإسلام والمسلمين !

***

قوائم الكنيسة : جريمة ضد المسيح والوطن !
(٣ – ٤)

بداية القيامة الكنسية ضد المسيح عليه السلام والوطن ؛ ما قاله زعيم دولة التمرد في عظاته الروحية وتصريحاته السياسية حول الانتخابات التشريعية الحالية ، حيث وجه النصارى إلى اختيار من يدافع عنهم ، ويحبهم ، وقال لهم : " خليكم رجالة واذهبوا للانتخابات لكي يكون لكم حضور حقيقي ومشاركة حقيقية " .
كما طالب في خلال عظته الأسبوعية بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية عقب تماثله للشفاء من «نزلة برد» ألمت به ؛ الكهنة والأساقفة بتنظيم عملية «التصويت» في الانتخابات المقبلة ومساعدة الأبناء الطائفة للإدلاء بأصواتهم.
ورفض «التذرع» بـ «الحزن» علي ضحايا ماسبيرو لمقاطعة الانتخابات، لافتاً إلي أن الحزن لم يمنع من «حفلات الخطوبة والزواج».
وحذرهم من مقاطعة الانتخابات، مشيراً إلي أن عدم ذهابهم إلي الصناديق سيدفع بعض التيارات (يقصد الإسلاميين) إلي ترديد عبارة «اخبطوا دماغكم في الحيط ، والانتخابات هتتعمل هتتعمل» (كأنه كان لا يتوقع إجراءها !) .ووصف مشاركتهم في الانتخابات – كما يزعم - بأنها «تحفظ التوازن بين الاعتدال والتطرف».وقال : «عايزكم تعطوا أصواتكم، لمن يهتم بكم مقصدش الأقباط، وإنما يهمني أن تنتخبوا المسلم الذي يحبكم ويدافع عنكم».(بوابة الوفد ٢٠١١/١١/١٠م) .
وقد نشرت جريدة «اليوم السابع» الموالية للكنيسة خبر قيام عدد من القساوسة بإعداد قوائم بأسماء المرشحين (المفضلين) لدى الكنيسة ، وذكر رئيس الجريدة أن هذه القوائم تفتح باباً جديداً من أبواب الخلط بين الدين والسياسة، وبين ما يريده الناس وما يقرره رجال الدين. وقد جاء كلام رئيس التحرير في سياق إدانته للجانب الإسلامي كالعادة حيث أشار إلى أن الكنيسة تعالج الخطأ بخطأ، فإذا كان الكهنة ينتقدون علناً استغلال منابر المساجد فى الدعاية للتيار الإسلامي والهجوم على الأحزاب المدنية، فلا يجوز أن تكون الكنائس مصدراً لتفضيل أسماء على أسماء، وقوائم على قوائم، مما ينذر باتساع تدخل الدين فى السياسة، وتوجيه إرادة الناخبين على نحو غير مقبول(اليوم السابع ٢٠١١/١١/٢٨) .
وقد نشرت الأهرام في ٢٠١١/١١/٣٠م ، تحقيقا بعنوان : " الأقباط : شاركنا لمواجهة شبح الدولة الدينية المتشددة !" يحمل المعاني التي تشير إلى مناهضة إسلامية الدولة تحت دعاوى ما يسمى الدولة الدينية ، والتشدد!
وفى تحد صارخ لمشاعر غالبية الشعب المصري أبدى الملياردير الطائفي المتعصب إياه ؛ اشمئزازه من الدين الإسلامي وقال في حواره مع إحدى القنوات الكندية: " إن مصر دولة محكومة بالدين – وتحديدا الدين الإسلامي – وبوصفي مسيحيا سأشعر بعدم الارتياح لذلك " ثم دعا الأميريكان إلى التدخل صراحة فى الشأن الداخلي المصري وتقديم الدعم اللازم للأحزاب الليبرالية والقيام بما أسماه " الدور الاستباقي " للسيطرة على الربيع العربى الذي أطلق عليه " الفوضى " نتيجة وصول

الإسلاميين إلى الحكم عبر انتخابات حرة ونزيهة معللا ذلك بالخوف من الدولة الدينية . وقال متصنعا الأسى : " المشكلة أن الغرب يتفرج ولا يفعل شيئاً "، وأشار إلى أنه اتصل بمؤسسات رسمية غربية وأخبرهم بهذا المضمون ولكنهم خيبوا ظنه ، وقال إنهم دعاهم لفرض مبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان على مصر ، كما دعاهم إلى الإسهام في دفع فاتورة ما سماه " الصراع مع الإسلاميين " لأنه لا يستطيع دفع فاتورة دولة كاملة وحده . وقال كلاما رخيصا عن تمويل قطر والسعودية للإسلاميين ، ثم هدد بأنه فى حال فوز الإسلاميين فى الانتخابات القادمة فإنه سيعمل على حشد المصريين ودفعهم للحرب من أجل الدولة المدنية !! واستدرك قائلا : " إنها حرب قانونية بكل تأكيد "(انظر الرابط التالي: http://degree-online-engineering.blogspot.com/2011/11/naguib-sawiris-calls-for-western.html والمصريون ٢٠١١/١١/٣٠م) .
ولا شك أن موقف هذا الملياردير الذي يسوّق منتجاته الاستهلاكية لملايين المسلمين المصريين بالدرجة الأولى ، ويتحرك بحرية كاملة ، ويتمتع بامتيازات لا تتوفر لكثير من المسلمين المصرين ، ويمثل الذراع الاقتصادية للتمرد الطائفي ؛ فضلا عن موقفه البغيض من الإسلام والمسلمين .. هذا الموقف يمثل حالة من التطاول والافتئات على الوطن ، ومخالفة للقانون والأعراف السائدة ، وطعنا للشعب في ظهره ، وخاصة حين يستدعي الغرب الاستعماري للتدخل في شئون مصر من أجل الحيلولة دون نجاح المسلمين !
وقد دفعت قوائم الكنيسة ناشطا حقوقيا - يقف في الجانب الليبرالي وهو حافظ أبو سعدة مرشح الدائرة الثامنة لانتخابات مجلس الشعب بالقاهرة - إلى إعلان انسحابه من الكتلة المصرية (تحالف أحزاب الكنيسة) مع استمرار خوضه الانتخابات مرشحا فرديا في الدائرة ذاتها . وقال أبو سعده- في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط - إن انسحابه جاء بعد إعلان الكنيسة المصرية قائمة تتضمن عدة مرشحين منهم عدد من الكتلة المصرية وآخرون كانوا أعضاء في الحزب الوطني المنحل، بالإضافة إلي بعض المرشحين الآخرين و مطالبتها للناخبين بالتصويت لهذه القائمة.(الأهرام ٢٠١١/١١/٢٧) .
إن التعصب المقيت ضد الإسلام والمسلمين بهذه الفجاجة ، ثم ظهور ممارسات عملية تعبر عنه في أثناء انتخابات اليوم الأول للانتخابات ١١/٢٨ يؤكد على أن التمرد الطائفي يقود حربا غير خلقية ضد تعليمات المسيح عليه السلام الذي يدعو إلى المحبة والتسامح ، وضد الوطن الذي يسعى المتمردون إلى إشعال النار فيه بتمزيقه ، وإضرام الفتنة في أرجائه ، بالمخالفة لقواعد المواطنة وقيم المشاركة.

***

قوائم الكنيسة : جريمة ضد المسيح والوطن !
(٤ – ٤)

في قنبلة من العيار الثقيل ألقاها السيد البدوي رئيس حزب الوفد ، كان ملخصها : "الكنيسة" خالفت وعودها بمنح "الوفد" أصوات النصارى ! كان السيد البدوي عضوا رئيسا في التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة مع مجموعة من الأحزاب الأخرى ، ولكن بعد فترة تلقى رسالة من المسئول عن ملف النصارى بالكنيسة، تتضمن وعوداً بالحصول على أصواتهم ، فى حال انسحابه من التحالف الديمقراطي، وعقّب البدوي قائلاً "انسحبنا ولم يحدث شيء"، منتقداً توجيهات الكنيسة للنصارى بالتصويت لقوائم بعينها! (اليوم السابع ، أول ديسمبر ٢٠١١) .
بلا ريب فقد كانت خديعة الكنيسة للبدوي مؤلمة وقاسية حيث تراجع الحزب بصورة ملحوظة ، لأن الكنيسة وجهت أتباعها كي يصوتوا لحزب ساويريس الذي يقود مجموعة من الأحزاب التي تدعو إلى العلمانية وفصل الدين عن الدولة ! وبالفعل فإن حزب ساويرس ومن معه ويسمى التكتل المصري حقق نجاحات فاقت ما حققه حزب الوفد مع أن عمره قصير وتم تشكيله بعد ثورة ٢٥ يناير !
وقد رصدت جريدة "المصريون" ٢٠١١/١١/٣٠م ، وجود نصارى وسط الناخبين يقومون بتحفيز الناخبين المسيحيين على اختيار "الكتلة المصرية"، كما ارتكبت الكتلة مخالفة جديدة بإرسال رسائل على أرقام "موبينيل" التي يملكها ساويرس ؛ تحفز المصريين على انتخاب الكتلة ورمزها العين فى اليوم الأول من الانتخابات.
وبالإضافة إلى ذلك ؛ فقد ضبطت قائمة تم توزيعها على النصارى للتصويت لصالح مرشحين بعينهم من أحزاب الكتلة المصرية وفى مقدمتها حزب المصريين الأحرار.(حزب ساويريس) ، ونشط شباب الكشافة النصارى أمام اللجان الانتخابية لتعريف الناخبين ببياناتهم، كما قامت مجموعات بتفقد الأسر النصرانية لحثّها على المشاركة فى الانتخابات لدعم التحول الديمقراطي بعد ثورة يناير.
وقد اتهم بيان للحملة الانتخابية لحزب "الحرية والعدالة"، بالدائرة الأولى بالقاهرة ؛ عدداً من القساوسة بمنطقة شبرا بأنهم "انتهكوا قواعد الدعاية الانتخابية".وقال إن رجال الدين المسيحيين حضروا منذ الصباح الباكر أمام اللجان ودعوا المواطنين إلى التصويت لصالح قائمة الكتلة المصرية وحزب "المصريين الأحرار" الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس.
وأضاف البيان: إن عددا من القساوسة وُجدوا بالقرب من لجنة مدرسة باحثة البادية فى شبرا ، وبدءوا توجيه المواطنين للتصويت للكتلة المصرية وحزب المصريين الأحرار!
وأصدرت الجماعة الإسلامية بأسيوط " بيانا" تحت عنوان عاجل إلى من يهمه الأمر، وقال البيان : " إن الكنيسة تدعم مرشحي الكتلة المصرية ضد المرشحين الإسلاميين فى تعصب صارخ ضد الإسلاميين".

وأضـاف البيـان، أن البابـا شـنودة، أصـدر تعليماتـه لكـل النـاخبين الأقبـاط بالتصـويت لصالح أحزاب الكتلة المصرية التي تضم حزب التجمع والمصريين الأحرار الذي يقف وراءه نجيب ساويرس.
وفى أسيوط ، قام مرشح حزب الوسط بالدائرة الثانية مركز منفلوط بأسيوط حامد على بابا بتقديم طعن على عمليات التزوير التي يقوم بها الموظفون باللجنة لصالح قائمة "الكتلة المصرية"،
وأوردت الأخبـار أن ٤٥٠٠٠ مـن أقبـاط المهجـر المعـروفين قـاموا بالتصـويت لمرشحي الكنيسة، وصرحوا بأن ذلك تنفيذ لأوامر البابا شنودة.
لوحظ أن ما فعلته الكنيسة من تدخل سافر في الانتخابات لصالح تكتل ساويرس ، وضد التيار الإسلامي ؛ لم يلفت نظر الإعلام الصربي الذي يؤازر الكنيسة . ولكن هذا الإعلام المنحاز يصطاد بل يختلق حوادث هامشية ضد الحركة الإسلامية ويضخمها ويلح عليها ، ويهول من صعود الإسلاميين ليثير الفزع والرعب في قلوب المصريين ، محاولا ضمنا إقناع الشعب بالديكتاتورية بدلا من الديمقراطية ، فضلا عن التشويش على الانتخابات ومحاولة إلغائها كما فعل عدد من مرشحي كتلة ساويرس ، هم عماد جاد ويوسف نعيم وباسل محمد كامل، حيث طلبوا من اللجنة العليا للانتخابات إعلان بطلان صناديق الانتخابات فى دوائرهم واعتبارها كأنها "لم تكن"!
لقد بدأت الكنيسة بمحاربة التعديلات الدستورية لتمنع تضمين الدستور الجديد المرجعية الإسلامية ، وأسهمت بصورة بغيضة في تجنيد أتباعها والإعلام الصربي كافة لتعطيل الانتخابات ، بدعوى الدستور أولا ، ثم عن طريق ما يسمى الوثيقة فوق الدستورية أو وثيقة المبادئ الدستورية .. وأخيرا "قوائم الكنيسة " وما تبعها من ممارسات ، وصلت إلى حد خديعة حزب الوفد ودفعه للانسحاب من التحالف الديمقراطي مقابل أصوات النصارى ، ولم تتورع الكنيسة عن منح هذه الأصوات إلى حزب ساويرس أو تكتل ساويرس الذي يخدم الكنيسة بكل إخلاص وقوة .
ترى هل يتوقف التمرد الطائفي عند الانتخابات الطائفية أم يواصل مسيرة الكيد والأذى والإساءة إلى المسيح والوطن ؟

***

ملاحق

في الملاحق التالية :

- مقال للأستاذ علاء ريبي يطالب فيه بكوتة للنصارى في المناصب الجامعية وهو ما رددت عليه ، ثم التعقيب الذي رد به على كلامي ، لتكتمل الصورة أمام القارئ .

- التقرير الذي نشره الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في كتابه قذائف الحق ، ويكشف منذ وقت مبكر طبيعة التمرد الطائفي ووسائله وغاياته .

وقد رأى الأستاذ محمد مورو أن هذا التقرير مفبرك وغير صحيح ، ولكن الأحداث ، ومجريات الأمور منذ تحرير هذا التقرير تؤكد على تنفيذ المتمردين لمحتواه إلى حد كبير ، ما يعني أنه تقرير حقيقي ، ويعبر عن مخطط شرير يتبنى التجربة الصربية ويطبقها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

- وبالمثل فإن قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ ، تؤكد في فجاجة غير مقبولة على حرمان الشعب المصري المسلم من تطبيق شريعته ، مع الادعاء أن القانون المصري يفرض على غير المسلمين في مصر التحاكم إلى الشريعة الإسلامية .

إن هذه القرارات وما تحمله من مطالب ورؤى غير منطقية وغير واقعية ، لم تقم على حقائق وثوابت ؛ ما هي إلا تعبير عن التحدي الفج لسلطة الدولة والمواطنة والقانون جميعا .

وأترك القارئ ليتأمل ويرى !!

***

" كوتة " للمسيحيين في الجامعات المصرية

علاء عريبي - الوفد
الثلاثاء، ٠٦ سبتمبر ٢٠١١

ما هو موقع الأساتذة المسيحيين من المراكز القيادية بالجامعة؟، هل سينتخب الأساتذة المسلمون زملاءهم المسيحيين لمنصب رئاسة القسم او العمادة أو رئاسة الجامعة؟ ، وهل سيرشح أحد الأساتذة المسيحيين نفسه ضد ووسط المسلمين؟.

في ظني أن هذا النظام هو أول مسمار في نعش مفهوم الدولة المدنية، وبداية نهاية المصريين المسيحيين داخل الجامعات، وأنه أول خطوة لأسلمة المؤسسات الحكومية، كما أنه يعد كذلك المرحلة الأولى لتدشين مفهوم الإخوة فى الدين قبل الإخوة فى الوطن، وأعتقد أن الأيام القادمة سوف نشاهد خلالها كيفية قيام هذا النظام بتحول الجامعات إلى مؤسسات عنصرية، يسيطر الأساتذة المسلمون على جميع المناصب، ابتداء من رئاسة القسم وحتى رئاسة الجامعة، مرورا بالوكالة والنيابة، وأخشى ما أخشاه في ظل هذه الجامعات المتأسلمة أن يكون هذا نظام الانتخابي هو الباب الخلفي لعدم تعيين الأوائل المسيحيين كمعيدين في الجامعات، فما الذي سيمنع أساتذة يؤمنون بعدم ولاية الكافر إلى تعيين أحد الكفار حتى لو كان متفوقا؟، وما الذي سيشجع هذا الكافر على التفوق إذا كان مستقبله في المناصب الجامعية قد قضى عليه؟، هل من المعقول أن الأساتذة المسلمين سيقومون بانتخاب أحد الكفار رئيسا للقسم أو عميدا للكلية أو رئيسا للجامعة؟، ما الذي يدفعهم إلى تجاهل أخيهم في الدين واختيار أخيهم في الوطن؟، ما الذي سيشجعهم على ترك المؤمن وتقديم الكافر؟.

من سيعيش منا خلال السنوات القادمة سيرى المظاهرات والاعتصام داخل الكنائس التى تطالب بإنشاء جامعات خاصة بالمسيحيين وغير المسلمين، وهذا المطلب ليس بدافع إقامة جامعة دينية مشابهة لجامعة الأزهر، بل ستكون جامعة مدنية حكومية مماثلة لسائر الجامعات، لماذا؟، لكي تتيح للمسيحيين فرص التفوق والتعيين في المناصب الجامعية، ابتداء من معيد ومدرس مساعد ومدرس وحتى رئاسة الجامعة، وأيامها، وأظن أنها ستكون خلال سنة أو سنتين، سوف تقوم الدول الأوروبية بمساندة هذه النوعية من الجامعات، كما أنها وبإذن الله لن تعترف بجامعات المسلمين الحكومية العنصرية، أضف إلى هذا أن هذه الدول سوف تقوم بتمويل بناء الجامعات غير العنصرية، وسوف تخصص أموالا للإنفاق على الدراسة بها، وإذا أطال الله في عمري سأكون أول من يقف في هذه المظاهرات، وسأكون أول من يلعن من شاركوا في هذه الجريمة، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الباهت «البسكوتة» عصام شرف وحكومته فلول النظام السابق.

قبل أن ندق أول مسمار فى نعش الدولة المدنية التي ننتظرها جميعا، أطالب رئيس حكومة فلول النظام الحاج عصام شرف وتوابعه أن يعيدوا النظر في نظام الانتخابات المزمع تطبيقه داخل الجامعات، فليس تطبيق الانتخابات في كل شيء يعنى بالضرورة أننا نطبق الديمقراطية، فهذا النظام الذى لم تشهده جامعة واحدة فى العالم يصلح فقط في الجامعات العنصرية، أو فى البلدان التى لا تتعدد بها ديانات مواطنيها، فقد يصلح النظام الانتخابي في جامعة الأزهر أو فى الجامعات السعودية أو فى جامعات أفغانستان أو باكستان أو إيران، لكن في الجامعات المصرية سوف يزرع روح الفتنة والعنصرية، وسوف يعوق غير المسلمين من الحصول على حقوقهم، وسوف يرفع راية الإخوة فى الدين قبل الإخوة في الوطن، وسوف يحول الجامعات إلى معسكرين، احدهما كافر والآخر مؤمن، وهذا التمييز العنصري سوف ينتقل من حيز أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ولن نندهش كثيرا عندما سندخل الجامعات خلال السنوات القادمة ونجد بعض الأساتذة والطلاب يرتدون الجلباب القصير والشباشب والأحذية غير المخيطة.

أكرر تحذيري وأطالب بإعادة النظر في هذا النظام، والتفكير في بديل يحفظ للمواطن غير المسلم أو الكافر(حسب مفهوم عدم ولاية الكفار) حقه في التفوق، وفى التعيين، وحقه في الحصول على درجة الأستاذية، وحقه في تولى مناصب داخل الجامعة، وأظن أن نظام «الكوتة» من الأنظمة العنصرية، لأنه يذكرنا دائما أننا إخوة في الدين ولسنا إخوة في الوطن

Alaaalaa321@hotmail.com

كوتة للمسلمين بجامعة د.قاعود

علاء عريبي١٧ سبتمبر ٢٠١١

د.حلمى محمد قاعود الأستاذ بجامعة طنطا من الشخصيات التى احترمها وأثق كثيرا فى مصداقيتها، قرأ مقالى (وهو شرف لى) المعنون بـ "كوتة للمسيحيين في القيادات الجامعية"، وكان له تحفظاته، فكتب مشكورا مقالا يرد فيه،

ونشره في موقع جريدة المصريون تحت عنوان "كوتة للمسلمين في القيادات الجامعية، والحقيقة لا أعرف لماذا لم يرسله لى، فالوفد بيته ونافذة لكل المصريين، قرأت المقال وسعدت بوجهة نظره، واسمحوا لى أن أنشر اليوم بعض ما جاء بها، وفى الغد أعرض لوجهة نظر أخرى كتبها د.إميل شكر الله الأستاذ بجامعة المنوفية، بعنوان "جامعة للأقباط"، ثم اسمحوا لى أن اعلق فيما بعد على د.قاعود الرجل الجميل الذي أعتز بعقليته وصدقه وطهارة يده، وكذلك على د.شكر الله الذي لا يقل نقاء عن د.قاعود، والاختلاف لا يفسد للود قضية:

" كتب الأستاذ علاء عريبي (فى الوفد ٧ /٢٠١١/٩ م) ، مقالا بعنوان كوتة للمسيحيين في القيادات الجامعية، يبدي فيه مخاوفه من عدم وصول الأساتذة النصارى إلى مناصب جامعية في ظل نظام الانتخابات الذي يطالب به جموع الأساتذة، لأن المسلمين الذين يقولون بعدم ولاية الكافر لن ينتخبوه، المقال في عمومه هجاء معتاد من نفر من الكتاب والمثقفين الذين يرون في الإسلام جريمة خطيرة يجب القضاء على مقترفيها حتى تهدأ الأحوال في مصر، يظن الكاتب أن نظام انتخابات القيادات الجامعية هو أول مسمار في نعش مفهوم الدولة المدنية، وبداية نهاية المصريين المسيحيين داخل الجامعات، وأنه أول خطوة لأسلمة المؤسسات الحكومية، كما أنه

يعد كذلك المرحلة الأولى لتدشين مفهوم الإخوة في الدين قبل الإخوة في الوطن، وأعتقد أن الأيام القادمة سوف نشاهد خلالها كيفية قيام هذا النظام بتحول الجامعات إلى مؤسسات عنصرية.

وواضح أن رؤية الكاتب تركز أساسا على إقصاء الإسلام من الحياة والواقع، بوصفه مشكلة، بل جريمة كما قلت من قبل، تقترفها طائفة متعصبة في المجتمع أي المسلمون، أو المتأسلمون كما يصفهم الكاتب، أي أدعياء الإسلام، أي الكفار، وهو وصف منقول عن شيوعي حكومي من أنصار النظام البوليسي الفاشي البائد، ويرأس حزبا قيادته شيوعية حكومية، ويعد فرعا من فروع الحزب الوطني المنحل .

الكاتب يتجاهل أن المسلمين في مصر ليسوا طائفة، وليسوا أقلية بل هم كل الشعب المصري باستثناء الشيوعيين واللادينيين والمتمردين الطائفيين، فالإسلام دين الأغلبية بوصفه عقيدة وشريعة، ودين الأقلية بوصفه حضارة وثقافة، فالمجتمع المصري كله مجتمع مسلم بالإيمان والفكر باستثناء فلول الاستعمار والصهيونية الذين سماهم الشهيد سيد قطب الإنجليز السمر.

إن الدولة المدنية (العلمانية) التي يشير إليها كتاب السلطة البائدة ومثقفو الحظيرة قد ماتت منذ زمان، وشيعها الشعب المصري المسلم إلى مثواها الأخير منذ عام ١٩٦٧م عام الهزيمة الأشهر والأكبر في تاريخ مصر، ولذا فهي ليست محتاجة إلى مسمار في نعشها كما يشير الأستاذ عريبي !

ثم يتنبأ الكاتب بأن الانتخابات بداية النهاية للمسيحيين في الجامعات، وهذا كلام خطير يشحن النفوس ضد المسلمين، وضد أفضل آلية لاختيار القيادات الجامعية في الظروف الراهنة وهي الانتخاب، ويبدو أن الكاتب متأثر ببعض الدعايات الفجة التي يروجها المتمردون الطائفيون حيث يرددون كثيرا من الأكاذيب والضلالات

لابتزاز النظام (سابقا ولا حقا) وتحقيق امتيازات لا يستحقونها، ولعلى أذكره بأن الجامعة المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات، حتى الستينيات كانت تحت هيمنة مسيحية على العديد من الكليات ، مثل الطب والصيدلة والعلوم والهندسة والتجارة ومعاهد الصيارفة، في هيئات التدريس بل في الطلاب الذين كانوا يشكلون أغلبية بحكم قدرات أسرهم المالية التي كانت تفوق قدرات معظم أسر الشعب المصري آنئذ ، ومع ذلك لم يغضب المسلمون.

أستغرب جدا من الكاتب أن يتحدث عن أسلمة الجامعات ، وكأن الجامعات كافرة يجب إدخالها إلى الإسلام، من الطبيعي أن تكون الجامعات مجالا للأغلبية الساحقة والأقلية العددية، وجميعهم كما قلت سلفا مسلمون بالعقيدة أو الحضارة .. لماذا هذا الرعب وذلك الفزع من الإسلام ؟ ولماذا وضع العربة أمام الحصان ، وافتعال معارك لا وجود لأسبابها ؟".

Alaaalaa321@hotmail.com

التقرير المنشور في "قذائف الحق "
للشيخ محمد الغزالي رحمه الله

يقول الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - :
" كنت في الإسكندرية في مارس من سنة ١٩٧٣ وعلمت من غير قصد بخطاب ألقاه البابا شنودة في الكنيسة المرقصية الكبرى في اجتماع سري أعان الله على إظهار ما وقع فيه ... وإلى القراء تقرير ما حدث كما نقل مسجلاً إلى الجهات المعنية :

بسم الله الرحمن الرحيم

نقدم لسيادتكم هذا التقرير لأهم ما دار في الاجتماع :-
بعد أداء الصلاة و التراتيل طلب البابا شنودة من عامة الحاضرين الانصراف ولم يمكث معه سوى رجال الدين وبعض أثرياء الإسكندرية ، وبدأ كلمته قائلاً :
" إن كل شيء على ما يرام و يجري حسب الخطة الموضوعة لكل جانب من جوانب العمل على حدة في إطار الهدف الموحد " ، ثم تحدث في عدد من الموضوعات على النحو التالي :

أولاً : شعب الكنيسة

صرح لهم (أي شنودة) أن مصادرهم - في إدارة التعبئة والإحصاء - أبلغتهم أن عدد المسيحيين في مصر بلغ ما يقارب الثماني مليون(٨.٠٠٠.٠٠٠) نسمة (هذا الكلام في عام ١٩٧٣) ، و على شعب الكنيسة أن يعلم ذلك جيدًا ، كما يجب عليه أن ينشر ذلك ويؤيده بين المسلمين ، إذ سيكون ذلك سندنا في المطالب التي سنتقدم بها إلى الحكومة التي سنذكرها لكم اليوم . و التخطيط العام الذي تم الاتفاق عليه بالإجماع و الذي صدرت بشأنه التعليمات الخاصة لتنفيذه ، وُضع على أساس بلوغ شعب الكنيسة إلى نصف الشعب المصري ، بحيث يتساوى عدد شعب الكنيسة مع عدد

المسلمين لأول مرة منذ ١٣ قرنًا ، أي منذ ((الاستعمار العربي والغزو الإسلامي لبلادنا)) ـ على حد قوله ـ ، و المدة المحددة وفقًا للتخطيط الموضوع للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة تتراوح بين ١٢ ـ ١٥ سنة من الآن .

ولذلك فإن الكنيسة تحرم تحريمًا تامًا تحديد النسل أو تنظيمه ، و تعد كل من يفعل ذلك خارجًا عن تعليمات الكنيسة ، و مطرودًا من رحمة الرب، و قاتلاً لشعب الكنيسة ، و مضيعًا لمجده، و ذلك باستثناء الحالات التي يقرر فيها الطب و الكنيسة خطر الحمل أو الولادة على حياة المرأة ، و قد اتخذت الكنيسة عدة قرارات لتحقيق الخطة القاضية بزيادة عددهم : ـ

١- تحريم تحديد النسل

٢- تشجيع تحديد النسل و تنظيمه بين المسلمين (خاصة و أن أكثر من ٦٥% من الأطباء و القائمين على الخدمات الصحية هم من شعب الكنيسة)

٣- تشجيع الإكثار من شعبنا ووضع حوافز ومساعدات مادية ومعنوية للأسر الفقيرة من شعبنا.

٤- التنبيه على العاملين بالخدمات الصحية على المستويين الحكومي وغير الحكومي كي يضاعفوا الخدمات الصحية لشعبنا، و بذل العناية و الجهد الوافرين، وذلك من شأنه تقليل الوفيات بين شعبنا على أن نفعل عكس ذلك مع المسلمين .

٦- تشجيع الزواج المبكر و تخفيض تكاليفه، و ذلك بتخفيف رسوم فتح الكنائس و رسوم الإكليل بكنائس الأحياء الشعبية

٧- تحرم الكنيسة تحريمًا تامًا على أصحاب العمارات و المساكن المسيحيين تأجير أي مسكن أو شقة أو محل تجاري للمسلمين ، وتعتبر من يفعل ذلك من الآن فصاعدًا مطرودًا من رحمة الرب ورعاية الكنيسة ، كما يجب العمل بشتى الوسائل على إخراج السكان المسلمين من العمارات و البيوت المملوكة لشعب الكنيسة ، وإذا نفذنا هذه السياسة بقدر ما يسعنا الجهد فسنشجع و نسهل الزواج بين شبابنا المسيحي ، كما سنصعبه و نضيق فرصه بين شباب

المسلمين ، مما سيكون أثرًا فعالاً في الوصول إلى الهدف ، و ليس بخافٍ أن الغرض من هذه القرارات هو انخفاض معدل الزيادة بين المسلمين وارتفاع هذا المعدل بين المسيحيين .
ثانيًا : اقتصاد شعب الكنيسة : ـ
قال شنودة : " إن المال يأتينا بقدر ما نطلب و أكثر مما نطلب ، وذلك من مصادر ثلاثة : أمريكا، الحبشة والفاتيكان، و لكن ينبغي أن يكون الاعتماد الأول في تخطيطنا الاقتصادي على مالنا الخاص الذي نجمعه من الداخل، و على التعاون على فعل الخير بين أفراد شعب الكنيسة ، كذلك يجب الاهتمام أكثر بشراء الأرض ، و تنفيذ نظام القروض و المساعدات لمن يقومون بذلك لمعاونتهم على البناء ، و قد ثبت من واقع الإحصاءات الرسمية أن أكثر من ٦٠ % من تجارة مصر الداخلية هي بأيدي المسيحيين، و علينا أن نعمل على زيادة هذه النسبة .
و تخطيطنا الاقتصادي للمستقبل يستهدف إفقار المسلمين ونزع الثروة من أيديهم ما أمكن ، بالقدر الذي يعمل به هذا التخطيط على إثراء شعبنا ، كما يلزمنا مداومة تذكير شعبنا و التنبيه عليه تنبيهًا مشددًا من حين لآخر بأن يقاطع المسلمين اقتصاديًا ، و أن يمتنع عن التعامل المادي معهم امتناعًا مطلقًا ، إلا في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ، و يعني ذلك مقاطعة : المحامين ـ المحاسبين ـ المدرسين ـ الأطباء ـ الصيادلة ـ العيادات ـ المستشفيات الخاصة ـ المحلات التجارية الكبيرة و الصغيرة ـ الجمعيات الاستهلاكية أيضًا (!!) ، و ذلك مادام ممكنًا لهم التعامل مع إخوانهم من شعب الكنيسة ، كما يجب أن يُنبهوا دومًا إلى مقاطعة صنّاع المسلمين وحرفييهم و الاستعاضة عنهم بالصناع و الحرفيين النصارى ، و لو كلفهم ذلك الانتقال و الجهد و المشقة . "
ثم قال البابا شنودة : " إن هذا الأمر بالغ الأهمية لتخطيطنا العام في المدى القريب و البعيد ."
ثالثًا : تعليم شعب الكنيسة :
قال البابا شنودة : " إنه يجب فيما يتعلق بالتعليم العام للشعب المسيحي الاستمرار في السياسة التعليمية المتبعة حاليًا مع مضاعفة

الجهد في ذلك ، خاصة و أن بعض المساجد شرعت تقوم بمهام تعليمية كالتي نقوم بها في كنائسنا، الأمر الذي سيجعل مضاعفة الجهد المبذول حاليًا أمرًا حتميًا حتى تستمر النسبة التي يمكن الظفر بها من مقاعد الجامعة و خاصة الكليات العملية " .. ثم قال : " إني إذ أهنئ شعب الكنيسة خاصة المدرسين منهم على هذا الجهد و هذه النتائج ، إذ وصلت نسبتنا في بعض الوظائف الهامة والخطيرة كالطب و الصيدلة و الهندسة و غيرها أكثر من ٦٠% !!!! إني إذ أهنئهم أدعو لهم يسوع المسيح الرب المخلص أن يمنحهم بركاته و توفيقه ، حتى يواصلوا الجهد لزيادة هذه النسبة في المستقبل القريب . "

رابعًا : التبـــشـــير:

قال البابا شنودة : " كذلك فإنه يجب مضاعفة الجهود التبشيرية الحالية إذ أن الخطة التبشيرية التي وضعت بنيت على أساس هدف اتُّفق عليه للمرحلة القادمة، وهو زحزحة أكبر عدد من المسلمين عن دينهم و التمسك به ، على ألا يكون من الضروري اعتناقهم المسيحية ، فإن الهدف هو زعزعة الدين في نفوسهم ، و تشكيك الجموع الغفيرة منهم في كتابهم و صدق محمد (قلت : " اللهم صلِّ عليه و على آله وسلم ") .. و من ثم يجب عمل كل الطرق واستغلال كل الإمكانيات الكنائسية للتشكيك في القرآن و إثبات بطلانه و تكذيب محمد (قلت : صلى الله عليه و سلم)

وإذا أفلحنا في تنفيذ هذا المخطط التبشيري في المرحلة المقبلة فإننا نكون قد نجحنا في إزاحة هذه الفئات من طريقنا ، و إن لم تكن هذه الفئات مستقبلاً معنا فلن تكون علينا.

غير أنه ينبغي أن يُراعَي في تنفيذ هذا المخطط التبشيري أن يتم بطريقة هادئة و ذكية ، حتى لا يكون سببًا في إثارة حفيظة المسلمين أو يقظتهم .

و إن الخطأ الذي وقع منا في المحاولات التبشيرية الأخيرة ـ التي نجح مبشرونا فيها في هداية عدد من المسلمين إلى الإيمان والخلاص على يد الرب يسوع المخلص ـ هو تسرب أنباء هذا النجاح إلى المسلمين ، لأن ذلك من شأنه تنبيه المسلمين و إيقاظهم

من غفلتهم ، و هذا أمر ثابت في تاريخهم الطويل معنا ، و ليس هو بـالأمر الهين ، و مـن شـأن هـذه اليقظـة أن تُـفسد علينـا مخططاتنـا المدروسة ، و تؤخر ثمارها و تُضيِّـع جهودنـا، و لذا فقد أصدرت التعليمـات الخاصـة بهذا الأمر ، و سننشـرها فـي كل الكنـائس لكـي يتصرف جميع شعبنا مع المسلمين بطريقـة وديـة تمتص غضبهم ..... (قلـت : هـذا لا يحـدث الآن .. فقـد مـات الـذين يختشـون) ....وتقـنعهم بكـذب هـذه الأنبـاء ، كمـا سبق التنبيـه علـى رعـاة الكنائس و الآباء و القساوسة بمشاركة المسلمين احتفالاتهم الدينيـة ، و تهنـئـتهم بأعيادهم ، و إظهار المودة و المحبة لهم .
و على شعب الكنيسة في المصالح و الوزارات و المؤسسات إظهـار هذه الروح لمن يخالطونهم من المسلمين ... "
ثم قال بالحرف الواحد :
" إننا يجب أن ننتهز مـا هم فيـه مـن نكسـة و محنـة...... (يقصد مـا قبل حرب ١٩٧٣ و ما بعد نكسة يونيو ١٩٦٧) ...... لأن ذلك فـي صالحنا ، و لن نستطيع إحراز أية مكاسب أو أي تقدم نحو هدفنا إذا انتهت المشكلة مع إسرائيل سواء بالسلم أو بالحرب " ، .... ثم هاجم من أسماهم بضعاف القلوب الذين يقدمون مصـالحهم الخاصـة علـى مجد شعب الرب و الكنيسـة ، و علـى تحقيق الهدف الذي يعمل لـه الشعب منذ عهد بعيد ، و قال أنه لم يلتفت إلى هلعهم ، و أصر علـي أنه سيتقدم للحكومة رسميًا بالمطالب الـواردة بعد ، حيث أنـه إذا لـم يكسـب شـعب الكنيسـة فـي هـذه المرحلـة مكاسـب علـى المسـتوى الرسمي فربما لا يستطيع إحراز أي تقدم بعد ذلك . "
ثم قال بالحرف الواحد : " و ليعلم الجميع خاصة ضعاف القلوب أن القوى الكبرى في العالم تقف وراءنا و لسنا نعمل وحدنا، و لا بد من أن نحقق الهدف ، لكن العامل الأول و الخطير فـي الوصـول إلـى مـا نريد هو وحدة شعب الكنيسة و تماسكه و ترابطه .. و لكن إذا تبددت هذه الوحدة و ذلك التماسك فلـن تكون هنـاك قوة علـى وجـه الأرض مهما عظم شأنها تستطيع مساعدتنا . "
مطالب البابا شنودة
يقول الشيخ الغزالي - رحمه الله - :

" ثم عدد البابا شنودة المطالب التي صرح بها بأنه سوف يقدمها رسميًا إلى الحكومة :

١- أن يصبح مركز البابا الرسمي في البروتوكول السياسي بعد رئيس الجمهورية و قبل رئيس الوزراء.

٢- أن تُخصَّص لهم ((للنصارى)) ثمان وزارات

٣- أن تُخصَّص لهم ربع القيادات العليا في الجيش و الشرطة

٤- أن تُخصَّص لهم ربع المراكز القيادية المدنية ، كرؤساء مجالس المؤسسات و الشركات و المحافظين و وكلاء الوزارات و المديرين العامين و رؤساء مجالس المدن .

٥- أن يُستشار البابا عند شغل هذه النسبة في الوزارات و المراكز العسكرية و المدنية ، و يكون له حق ترشيح بعض العناصر والتعديل فيها.

٦- أن يُسمَح لهم بإنشاء جامعة خاصة بهم ، و قد وضعت الكنيسة بالفعل تخطيط هذه الجامعة ، و هي تضم المعاهد اللاهوتية والكليات العملية و النظرية ، و تُموَّل من مالهم الخاص.

٧- أن يُسمَح لهم بإقامة إذاعة من مالهم الخاص.

ثم ختم حديثه بأن بشّر الحاضرين و طلب منهم نقل هذه البشرى لشعب الكنيسة بأن أملهم الأكبر في عودة البلاد و الأراضي إلى أصحابها من ((الغزاة المسلمين)) قد بات وشيكًا ، و ليس في ذلك أدنى غرابة - في زعمه - و ضرب لهم مثلا بأسبانيا النصرانية التي ظلت بأيدي ((المستعمرين المسلمين)) قرابة ثمانية قرون (٨٠٠ سنة) ، ثم استردها أصحابها النصارى ، ثم قال و في التاريخ المعاصر عادت أكثر من بلد إلى أهلها بعد أن طُردوا منها منذ قرون طويلة جدًا ...... قال الشيخ - رحمه الله - (واضح أن شنودة يقصد إسرائيل) و في ختام الاجتماع أنهى حديثه ببعض الأدعية الدينية للمسيح الرب الذي يحميهم و يبارك خطواتهم !!!!!!!! "))

***

قرارات
مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي
وممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية في المؤتمر المنعقد
بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد
بدعوة من مجلس كهنة الإسكندرية، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية، والسادة أعضاء المجلس الملي السكندري، والسادة رؤساء وأعضاء الجمعيات والهيئات القبطية والسادة الأراخنة مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وأرباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .
وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة الباب الأعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى .
وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا أيضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥و٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب أعينهم – رعاة ورعية – اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة القديس مرقص الرسول وتضحيات شهدائها الأبرار على مر الأجيال – والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط اقدم واعرق سلالاته حتى أنه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وبقوميته مثل ارتباط بمصر العزيزة .
عرض المسائل القبطية العامة
(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن كل إنسان حرا (؟) في اعتناق العقيدة الدينية التي يؤمن بها، وألا يلحقه إيذاء أو معاناة بسبب هذا الإيمان .
غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك فيما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى .
فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة في مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض للمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر . ويصاحب ذلك احتمال الطرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام . وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الإسلام قبل وقوعه . ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين .
أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام ، فان الجهات الرسمية تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها . إذا هي تأبى إثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما ويتعرض معتنقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى – للمطاردة في حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الآباء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية .
وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتي تنص عليها أيضا على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن " تكفل الدولة

حريـة العقيـدة " وأن لا تميـز بسـبب الجنس أو الأصـل أو اللغـة أو الدين أو العقيدة " .
فضـلا عـن أن المشـرع المصـري نفسـه – بمناسـبة إصداره قـانون المواريث في سنة ١٩٤٣ – قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها " وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور " (؟).
كما سبق أن أفتى مجلس الدولة بأن أحكام الردة " لا يستقيم تطبيقها مع إطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد " .
حرية ممارسة الشعائر الدينية
العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمـان المسيحي العبـادة الجماعيـة ومباشـرة المـؤمنين معـا طقوسـهم التعبديـة كمـا تسـلمتها الكنيسة .
وأنـه ممـا يحـز فـي نفوسـنا مـا يلاقيـه الأقبـاط مـن مشـاق ومضـايق، وتقييد، وتعقيد بـل وإيـذاء بـالغ فـي أحيـان كثيـرة إلـى حـد الاعتـداء وسفك الدماء – بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بـالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء .
وغنى عن البيان أن تشييد الكنـائس الجديدة لا يقوم بـه الأقبـاط علـى سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حـاجتهم للعبـادة، وغيـر خـاف أمـر زيـادة السكان فـي مصـر زيـادة مضاعفة، فقد بلـغ عدد المسيحيين فـي مصـر حاليا أكثـر مـن سبعة ملايين نسمة، ومن هنـا كانـت الضـرورة لبنـاء الكنـائس الجديدة لأن الكنائس القديمة – بداهة – لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحـالي بحجمهـا الذي كانت عليه منذ خمسين عاما .
[فـي الأربعين سـنة الأخيـرة –فتـرة ولايـة رئيس الكنيسـة الحـالي – تـم بنـاء ٣٦٠٠ كنيسة جديدة ، في حين أن الكنائس التي بنيت على مدى أربعة عشر قرنا في مصـر ؛ لـم تـزد عن خمسمائة كنيسـة حتـى أوائل عهـد السـادات . ولكن القوم يزعمـون أنهم محرومون من العبادة في حين لا تجد بعض الكنائس من يعبد الله فيها – المؤلف]

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ،ومحدودا بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص – حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود – قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة . ولا يزال الأقباط تحت نير قيوده غابرة، وتحت وطأة إ؟داري صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد . ولقد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأي ومشقة قرارات جمهورية بناء بعض الكنائس، ولكن لم يكن تشييدها وعجز الجهات الحكومية المعنية .
بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن، وفي الكفر والقرى، لاعتداءات وأعمال تخريبية ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية، استشعرنا قصور وسائل الأمن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه . وترتب على تلك الأحداث التي لازالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في أنحاء العالم كله .
ولقد سجلت بذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب وأثبتته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣ مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فان القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة بإحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة . وكل هذا يجري على أرض مصر الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي
ظاهر أن في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد . ويبين

بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي أو المجال الشعبي . أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام – على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الإلهي .
فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي – مسألة قواعد وأحكام وأصول الفقه الإسلامي . فقد سبق للمشرع المصري الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنينات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري .
وإنما المسألة المطروحة حاليا هي أن تؤخذ أحكام شرعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص أي اعتبار القرآن والسنة .
وليس هذا الرأي بجديد . فإننا نستطيع أن نتتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسن البنا) .
إذ قال : " أن لي رأيا معينا في المسألة برمتها في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو أن ألقى الله عليه ... اعتقادي أن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعاً يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن . وإذا قلت القرآن ،فإني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول (صلعم) لأن طاعته من طاعة الله .. " (جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المعتقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨) .
وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة أخرى سنة ١٩٧٦ – وإنها قائمة على الأساس الديني الخالص ،فيترتب على ذلك حتماً استبعاد المواطنين الأقباط من تصور تطبيق شريعة الإسلام عليهم بذلك المفهوم والإقناع العقائدي الإسلامي .فالعقيدة هنا تتوفر (أو يفترض توفرها) فيمن يدينون

بالإسلام ،دون غيرهم من أبناء المذاهب والديانات الأخرى في مصر .

ومن ثم أعلن – وبحق – سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الأخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الإسلامية كما ينادي بها أصحاب ذلك الرأي لن تطبق على المسيحيين في مصر .
وغني عن البيان إنه ما دام الأمر متعلقاً بتطبيق الأحكام الواردة في القرآن ،وسنة نبي الإسلام ،وبهذه المثابة الدينية الخالصة ،فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا من كان له الإسلام ديناً .إذا أنه يعتنق القرآن شريعة إلهية بإيمانه ،والحديث مثيله لأنه يؤمن أيضاً أن طاعة النبي من طاعة الله كما قال الأستاذ الهضيبي فيما سلف ذكره .
ومن ثم لا يستغرب أحد – سواء على الصعيد العربي أو حتى الصعيد العالمي – أن تكون شريعة الإسلام الدينية المطبقة بإطلاق في المملكة العربية السعودية . ذلك لأن جميع رعاياها – بغير استثناء – يدينون بالإسلام . فيتفق مع إيمان كافة المواطنين هناك أن يجري عليهم حكم القرآن والسنة النابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الإسلامية .
أما في مصر حيث يوجد أكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي (وكذلك في أية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة) فإن القول بتعميم تطبيق الشرع الإسلامي أي أحكام والقرآن والسنة على سائر المواطنين ،مؤداه في واقع الأمر إلزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الإسلام مما يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان أولي حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأبى هذا تعاليم الإسلام ذاته حيث " لا إكراه في الدين " .
ولقد استلهم الميثاق الوطني للأمة هذه المبادئ الأساسية حين سجل :
" أن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة .. أن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ..

والإيمان بغير الحرية هو التعصب ،والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان " .

(٤) حماية الأسرة والزواج المسيحي

زواج الأقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ،وهو سر من أسرار الكنيسة المقدسة ،وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة إلى الزواج في شرائع أخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات فيتم بالتراضي ،وينحل بالتراضي أو بالإرادة المنفردة وبحكم القاضي .

والصبغة الدينية التي يصطبغ بها زواج الأقباط لا يتعارض مع النظام في المجتمع المصري – أن دستور مصر قد نص على أن " الأسرة أساس المجتمع ،قوامها الدين والأخلاق والوطنية " فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها إذن هو دينها المسيحي الذي أرسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد أن " يكون الاثنان جسداً واحداً .. وما جمعة الله لا يفرقه إنسان " .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس الملية بنظر مسائل الأحوال الشخصية أن نص على تطبيق الشريعة الإسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغير أي من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القاضي .

وترتب على هذا أن صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته . أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسلام ، وفي أي وقت من الأوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي ، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحي وجوبياً وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء .

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ،ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ،كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعاً ،مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقاً وعقلاً في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة أو الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائياً ،وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانة لا يدينان بها على الإطلاق.
فضلاً عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض ، إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة ،وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد .

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص
المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدأ أساسي ،تحقيقاً للعدالة وضماناً لوحدة الوطن . وقد أكده الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء " وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة " . كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على أنه " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " .
أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به.
وقد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية واختياراً وبسخاء وتفان وإخلاص ،وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين .
لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ،وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ،وكتبت أسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ،وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعاً عن استقلالها ورداً للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الأرواح بسالة وسماح تحت رايات جيش مصر ،سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو

عام ١٩٦٧ وأخيراً في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات .
وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاماً قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نسائهم لتكون رءوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية ،تدعيماً للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية . لما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو – المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ،قدم الأقباط أطيانهم التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي ،إذعاناً للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الإنتاج .
أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة ،فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ،وفي القطاع العام ،وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة ،ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسة العليا ،ولا التطلعات والاحتجاجات من الأقباط أفراداً وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية .
ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام – إحصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلاً وتستخلص أعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي .
وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط كادوا لا ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي ،لترفعهم من الحضيض قليلاً أو تسندهم في خطوتهم الأخيرة إلى المعاش .
وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابع أبناء الوطن علماً وخبرة بغرض

تأمين أرزاقهم وحرصاً على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم . ولا يخفي أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ،بل استنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ،وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر .

(٦) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها . وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام – ولا يزال – باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصيرية ،وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الأمة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنواناً وفخاراً للوحدة الوطنية . كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصاً من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أي تمييز بينهم دينياً أو مذهبياً.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ،وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ،وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخر دستور ١٩٧٢ .

ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحداً بعد الآخر ،كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط في هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

أما في التنظيمات والهيئات النيابية ،فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم . ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضواً (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من

عدد أصابع اليد الواحدة . أما في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق في الانتخابات . وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريباً نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري .
وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي ،وليس باستطاعتنا تقصى الحقائق لكي نصل إلى معرفة التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك ،وخافيها أكثر من ظاهرها ،ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصين لوجه الله والوطن:

الكلمة الأولى :
إنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ ،بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة المصرية طوال نصف قرن من الزمان وإعجاب المحافل الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الأمة .

الكلمة الثانية :
أنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعياً على الإطلاق ، بملاحظة أن عدد الأقباط في مصر حالياً يزيد على سبعة ملايين .

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة
الدين لله والوطن والجميع ،وأن كل الاتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافاً عن الديانة الحقة إلى التعصب الممقوت ،وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قوى مسيطرة في داخل الدولة . وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات

الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالاً للمشاعر الدينية . كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادة .

* * * * *

قرارات المؤتمر

أولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الإسلام .

ثانيا : حرية العبادة :

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس، كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصة في القرى سواء في نطاق الأمن أو في نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء .

ثالثا : تطبيق الشرع الإسلامي

تطبيق الشرع الإسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصري الأصيل – نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافي مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الأحوال الشخصية :

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق الشريعة العقد الذي اعقد بين زوجين مسيحيين – على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداء بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوي بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه، وذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية : -

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة .

سابعا : الاتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة والقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية، وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

ثامنا : حرية النشر :

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على ندى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي .

(٨) حرية النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى أسقطت تماماً من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الأول إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامي .

التوصيات التنفيذية

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولا وأخرا، صالح مصر دائما أبدا، صالح مصر جهادا ومجدا .

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس – بما يأتي :

١ ـ المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصادق " مبارك شعبي مصر "
.

٢ ـ رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣ ـ تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي

بالوسـائل الدسـتورية والقانونيـة الواجبـة سـواء مـن جانـب السـلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدولة .

٤ ـ اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم فـي مجـال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .

ولربنا المجد دائما أبديا أمين ....

***

كتب للمؤلف
الأستاذ الدكتور حلمي محمد القاعود

أولا : كتب صادرة عن دار النشر الدولي بالرياض

١- النقد الأدبي الحديث: بداياته وتطوراته.
٢- تيسير علم المعاني .
٣- الأدب الإسلامي : الفكرة والتطبيق .
٤- محمد- صلى الله عليه وسلم –في الشعر العربي الحديث (طبعة ثانية منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة) .
٥- المدخل إلى البلاغة القرآنية .
٦- القصائد الإسلامية الطوال في العصر الحديث: دراسة ونصوص (طبعة رابعة منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة).
٧ - تطور النثر العربي في العصر الحديث .
٨- مدرسة البيان في النثر الحديث .
٩- تطور الشعر العربي في العصر الحديث .
١٠ – المدخل إلى البلاغة النبوية .

ثانيا : كتب صادرة عن دار العلم والإيمان (دسوق – كفر الشيخ) :

١- الإخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل .
٢ - وجوه عربية وإسلامية .
٣ - الورد والهالوك : شعراء السبعينيات في مصر (طبعة ثالثة) .
٤ - الواقعية الإسلامية في روايات نجيب الكيلاني (طبعة ثالثة) .
٥ - الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (طبعة ثالثة) .
٦ - الرواية الإسلامية المعاصرة (طبعة ثانية).
٧ - في رياض النبوة (٣ أجزاء)
٨ - شعراء وقضايا : قراءة في الشعر العربي الحديث .

ثالثا : كتب صادرة عن مكتبة جزيرة الورد – القاهرة :

١- التمرد الطائفي في مصر : أبعاده وتجلياته .
٢ – العمامة والثقافة : دفاع الإسلام وهجوم العلمانية .
٣ – عباد الرحمن وعباد السلطان .
٤ – الأقلية السعيدة : يوميات التمرد والتسامح !
٥- ثورة الورد والياسمين : من سيدي بوزيد إلى ضفاف النيل .
٦ - اخلع إسلامك .. تعش آمنا ؟! .
٧ – تدبير المنزل – ما بعد الثورة .
٨ – الضيافة والشهادة .
٩ – عواصف الربيع العربي .

رابعا : إسلاميات :

١ - مسلمون لا نخجل (٤ طبعات).
٢ - حراس العقيدة (٣ طبعات).
٣ - الحرب الصليبية العاشرة.
٤ - العودة إلى الينابيع .
٥ - الصلح الأسود .. والطريق إلى القدس .
٦ - ثورة المساجد .. حجارة من سجيل .

٧ - هتلر الشرق .
٨ - جاهلية صدام وزلزال الخليج .
٧ - أهل الفن وتجارة الغرائز (طبعتان) .
٨ - النظام العسكري في الجزائر .
٩ - حفنة سطور .. شهادة إسلامية .
١٠ - الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة .
١١ - الإسلام في مواجهة الاستئصال .
١٢ - تحرير الإسلام .
١٣ - دفاعا عن الإسلام والحرية .
١٤ - التنوير .. رؤية إسلامية .
١٥ - معركة الحجاب والصراع الحضاري .
١٦ - العصا الغليظة .
١٧ - واسلمي يا مصر.
١٨ - ثقافة التبعية : المنهج . الخصائص . التطبيقات .
١٩- انتصار الدم على السيف.

خامسا : كتب أدبية ونقدية :

١- الغروب المستحيل (سيرة كاتب) .
٢- رائحة الحبيب (مجموعة قصصية عن حرب رمضان) .
٣- الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
٤- موسم البحث عن هوية : دراسات في الرواية والقصة) .
٥- حوار مع الرواية في مصر وسورية .
٦- لويس عوض الأسطورة والحقيقة .
٧- الوعي والغيبوبة : دراسات في الرواية المعاصرة .
٨- إنسانية الأدب الإسلامي .
٩- حصيرة الريف الواسعة .
١٠- أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة .
١١– الحكاية كلها معاصرة(دراسات في الرواية) .

سادسا : إعلام :

١- الصحافة المهاجرة : رؤية إسلامية .

سابعاً: كتب للأطفال :

١- واحد من سبعة .

ثامنا : كتب محققة :

١- فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية .
٢- أحسن ما كتبت .

تاسعا – كتب معدة للنشر:

- الحداثة العربية : المصطلح والمفهوم (طبعة ثانية) .
- الإبادة والمقاومة : الشعب الفلسطيني لا يموت .
– خبز السلطة .. خبز الحرية (الحقل الثقافي في مصر المعاصرة) .
- الحلم والدهشة (قراءة أدبية) .
– اللحم الإسلامي المستباح .

- حضرت التبعية .. وغابت الهوية .
- صالون الشعر والأدب (أعلام وقضايا) .
- نداء الفطرة .
- ثقافة تزغيط البط !
- محرقة غزة .. الشعب الفلسطيني يقاوم !
- القيم الإسلامية في رسائل النور
- كهنة آمون !
- المدافعة والمداولة – قراءة في السنن والتحولات .

عاشرا : كتب إعادة طبع :

١ – التغريب وتجلياته (لويس عوض نموذجا) .
٢ – حوار مع الرواية في مصر وسورية .
٣ – حصيرة الريف الواسعة .
٤ - إنسانية الأدب الإسلامي .
٥ – الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
٦- أهل الفن وتجارة الغرائز .
٧ – معركة الحجاب والصراع الحضاري .
٨- التنوير رؤية إسلامية .

***

الفهرس

استهلال
الإسلام الذي تريده الكنيسة !
متى يحاكم المتمردون الطائفيون؟
تقسيم السودان ودولة النصارى
كوتة للمسلمين في القيادات الجامعية!
ربنا مش هيسكت ؟!
لا تقلق : سنبني المضيفة كنيسة !
المضيفة والكنيسة : أزمة عبادة أم وقاحة تمرد؟!
ذبح الجيش على بوابة ماسبيرو!
الإعلام الصربي !
دم الشهداء المجهولين !
عودة الوصال والوطن البديل !
الموارنة والصرب
العيد الأربعون للتمرد
الشيخ جورج يحلق ذقنه !
التعداد الطائفي !
السادات والتمرد الطائفي !
تصدير مشكلات الكنيسة إلى المسلمين !
سفير جهنم وسفيرتها!
قوائم الكنيسة : جريمة ضد المسيح والوطن !
ملاحق:
كتب للمؤلف